جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص:مالية دولية

بعنـوان:

أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي

من إعداد الطالب:قريدة معمر

نوقشت بتاريخ 22 فيفري 2017 أمام اللجنة المكونة من السادة :

د.مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ محاضر.أ	جامعة ورقلة	رئيسا
د.علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر.أ	جامعة ورقلة	مقررا
د.شربي محمد الأمين	أستاذ محاضر.أ	جامعة ورقلة	مناقشا
د.بوزيد السايح	أستاذ محاضر.أ	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص:مالية دولية

بعنـوان:

أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي

من إعداد الطالب:قريدة معمر

نوقشت بتاريخ 22 فيفري 2017 أمام اللجنة المكونة من السادة :

د.مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ محاضر.أ	جامعة ورقلة	رئيسا
د.علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر.أ	جامعة ورقلة	مقررا
د.شربي محمد الأمين	أستاذ محاضر.أ	جامعة ورقلة	مناقشا
د.بوزيد السايح	أستاذ محاضر.أ	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

إلى من ربتنـي صغيرا.....

الى من وضعتـني كرها .....

إلى من صبرت علي كل هذا الوقـت أمي الغالية شفاها الله و رعاها.....

إلى من رباني حتى صرت رجـلا.....أبي حفظه الله و رعـاه.....

إلى عائلتي،إخوتي و أخواتي،أعمامي و أخوالي.....

إلى هارون،أيوب،عماد،أحلام،مسعودة، وصال.....

إلى كافة زمـــلائي و أصدقـائي و أخص بالذكر: مشري محمد، ،صلوح محمد العيد،

سعيـد عبد الباسط، وقيس محمد الأمين، عياش العيد،

عجيـلات علـي.....

إلى من أناروا دربي و رسمـوا لي طريـق النجاح:

معلمـي القدير بديـــار أحمـــد

أســـاتذتي في الطور الثانوي: المرحومة زاكي، الأستاذة المناضلة دريس،

والأستاذ سويقات عبد الرحمان، عسيلة، قـادري ، و الهلة محمد ،.....

جميع أســـاتذتي الذين أشرفوا عليا طيلة مساري الدراسي في التعليم العالي،

و في ما بعد التدرج

أهـدي هذا العمل المتواضع

معمر قريدة

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

و الصلات و السلام على معلم البشرية و هاديها سيدنا محمد أشرف الأنبياء و المرسلين.

أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.....

أشكر اللجة المشرفة على قبول مناقشة هذا العمل بالرغم من انشغالاتهم المتعددة،.....

أشكر أستاذي المشرف الدكتور علاوي محمد لحسن على حلمه معي

و دعمه المتواصل، و الذي كان لإشرافه المتميز ، و سعة أفقه الفضل

بعد المولى عز وجل في إعداد هذه الرسالة، فله جميل في عنقي أعجز عن الوفاء له به....

كما أشكر أستاذي القدير و قدوتي البروفيسور قريشي محمد الجموعي على دعمه

العلمي و المعنـــوي

كما أتوجه بشكري الخالص إلى الأساتذة الأفاضل

الذين رسموا لي خط النجاح بنصائحهم القيمـة: عزاوي عمر، فوزي شعوبي

غزال بشـير ، و الإخوة دادن، عبد الغني و عبد الوهاب،.....

معمر قريدة

ملخـص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي، و هذا من خلال تحليل أثر برامج الصندوق لمجابهة مختلف الأزمات المالية (أزمة المديونية في الدول الأقل دخلا، أزمة النمور الآسيوية، أزمة ديون اليونان) بالإضافة إلى محاولة تقييم إصلاح نظام الحصص و الحوكمة داخل الصندوق لعام 2010 ، و مدى مطابقته لتطور بعض الدول الصاعدة، و في الأخير سنسعى إلى استخلاص أهم الإصلاحات الضرورية من أجل تثمين الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي ضمن إعادة الاستقرار للنظام المالي العالمي.

الكلمات المفتاح: صندوق النقد الدولي، أزمة مالية، إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة، نظام مالي عالمي.

Résumé

Cette étude vise à démontrer l'importance de la réforme du Fonds monétaire international, et ceci est à travers l'analyse de l'impact des programmes du Fonds pour lutte contre aux différentes crises financières (la crise endettement dans les pays moins développés, la crise asiatique, la crise de la dette de la Grèce), ainsi que d'essayer déterminer les réformes des quotes-parts et de la gouvernance du FMI pour 2010,et l'étendue de sa conformité à l'évolution de certains des pays émergents, et nous allons chercher à conclusion des réformes les plus importantes nécessaires pour enrichir le futur rôle du Fonds monétaire international dans ce cadre rétablir la stabilité le système financière internationale.

Les Mots Clés: Le fond monétaire international, crise et financière, réformes des quotes-parts et de la gouvernance, système financière internationales

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
الملاحق	IX
قائمة الرموز و المختصرات	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: تنظيم العلاقات النقدية ضمن الإطار المؤسساتي	01
المبحث الأول: آليات الصندوق و اهتماماته	02
المطلب الأول:لمحة تاريخية عن نشأة صندوق النقد الدولي	02
المطلب الثاني: بنية صندوق النقد الدولي	05
المطلب الثالث:الموارد المالية لصندوق النقد الدولي	14
المبحث الثاني:الأدوات المستعملة من طرف صندوق النقد الدولي في علاقاته مع بلدانه الأعضاء	18
المطلب الأول:رقابة صندوق النقد الدولي	18
المطلب الثاني: تقديم القروض (التسهيلات التمويلية)	19
المطلب الثالث:المساعدات الفنية	24
المبحث الثالث: تحليل علاقة صندوق النقد الدولي مع الدول و المؤسسات	26
المطلب الأول:علاقة الصندوق بالدول النامية	26
المطلب الثاني:علاقة الصندوق بالبلدان المتقدمة	29
المطلب الثالث:علاقة الصندوق بالمؤسسات الأخرى	33
المبحث الرابع:الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة	37
المطلب الأول:إشكاليات و أهداف الدراسات السابقة	37
المطلب الثاني:أوجه التشابه و الاختلاف	42
الفصل الثاني: تقييم بوادر إصلاح صندوق النقد الدولي	45
المبحث الأول:تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الاقتصادية في الدول النامية	46
المطلب الأول :دور صندوق النقد الدولي في معالجة أزمات المديونية بعد سنة 1982	46
المطلب الثاني:الأدوات و السياسات المنتهجة من طرف الصندوق في معالجة اختلالات الدول النامية	62
المطلب الثالث:تقييم نتائج برامج صندوق النقد الدولي في الدول النامية	67

المبحث الثاني:تقييم أداء الصندوق في معالجة الإختلالات الناتجة عن الأزمات المالية	76
المطلب الأول: بروز ظاهرة العولمة المالية في هندسة النظام المالي العالمي	76
المطلب الثاني:أهمية صندوق النقد الدولي في النظام المالي العالمي	79
المطلب الثالث:الأدوات و الآليات المستحدثة من طرف الصندوق لمواجهة الأزمات المالية	87
المطلب الرابع:تقييم تدخلات صندوق النقد الدولي في الأزمات المالية بعد سنة 1995	92
المبحث الثالث: تقييم آليات حوكمة و تفعيل أداء الصندوق من أجل استقرار النظام المالي العالمي	103
المطلب الأول: المآخذ و الانتقادات الموجهة تجاه سياسات الصندوق	103
المطلب الثاني:تقيم إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة داخل الصندوق	108
المطلب الثالث:الإصلاحات الضرورية لتثمين الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي	119
الخاتمة	128
قائمة المراجع	132
الفهرس	138
الملاحق	143

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	حجم الحصص داخل الصندوق لأكبر الدول قبل سريان إصلاحات 2010	11
02-01	البلدان الخمسة الكبرى في الصندوق من حيث التصويت قبل سريان إصلاحات 2010	12
03-01	التوزيعات العامة و الخاصة لوحدات حقوق السحب الخاصة	14
04-01	المساهمات في إطار الاتفاقيات العامة للاقتراض	16
05-01	برامج و مراكز التدريب الإقليمية المقدمة من طرف الصندوق	25
06-01	البرامج المقدمة من طرف الصندوق للدول الأوروبية	32
01-02	معايير نادي باريس في معالجة المديونية	49
02-02	عدد و شكل الاتفاقات المبرمة في إطار نادي باريس من 2009 - 2014	50
03-02	تطور مديونية دولة المكسيك للفترتين (1986-1988)و(1994-1998)	55
04-02	وضعية الدول المؤهلة لمبادرة "تخفيف المديونية للدول الفقيرة الأكثر مديونية "	61
05-02	مصادر الخطر و كذا الصدمات	66
06-02	نسبة النمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	71
07-02	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة	72
08-02	نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى إجمالي الناتج المحلي	73
09-02	مؤشر الفقر و التنمية البشرية	73
10-02	رصيد الدين الخارجي نسبة إلى إجمالي الدخل القومي	74
11-02	نسبة إجمالي خدمة الديون من إجمالي صادرات السلع و الخدمات و لدخل	75
12-02	تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بتاريخ2015/12/31	83
13-02	أبرز الدول المقرضة للصندوق في إطار اتفاقيات الإقراض الجديدة	88
14-02	التزامات المنظمات الدولية و تسهيلات صندوق النقد الدولي لمجابهة الأزمة الآسيوية	93
15-02	المؤشرات الإقتصادية لتايلندا للفترة الممتدة بين (1996-2002)	94
16-02	المؤشرات الإقتصادية لكوريا الجنوبية للفترة الممتدة بين (1996-2002)	96
17-02	المؤشرات الإقتصادية لأندنوسيا للفترة الممتدة بين (1996-2002)	97
18-02	الوضعية المالية لدولة اليونان داخل صندوق النقد الدولي إلى غاية ماي 2016.	99
19-02	المؤشرات الإقتصادية لليونان للفترة الممتدة بين (1996-2002)	100
20-02	شرطية تسهيلات الصندوق	105
21-02	الدول الأقل تمثيلا في هيكل التصويت داخل الصندوق مقارنة مع تطور حجمها الاقتصادي عالميا	112
22-02	الدول الأكثر تمثيلا في هيكل التصويت داخل الصندوق مقارنة مع تطور حجمها الاقتصادي عالميا	113

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	نموذج الحوكمة داخل الصندوق	09
01-02	إجمالي رصيد الدين الخارجي للمكسيك للفترتين(1986-1988) و (1994-1998)	56
02-02	إجمالي خدمة الديون للمكسيك للفترتين(1986-1988) و (1994-1998)	56
03-02	نموذج بولاك 1997	70
04-02	نمو البنوك الأجنبية للفترة الممتدة بين (1995-2009)	77
05-02	منافع العولمة المالية (وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي)	78
06-02	متوسط سعر صرف اليوان أمام الدولار الأمريكي على أساس شهري للفترة (01 جانفي 2015 الى 2015/12/31)	82
07-02	سعر صرف الشهري " الباهت Baht" التايلندي أمام الدولار الأمريكي للفترة (1996-2002)	95
08-02	سعر صرف الشهري " الوون Won "الكوري أمام الدولار الأمريكي للفترة (1996-2002)	96
09-02	سعر صرف الشهري " الروبيه Rupiah" الأندنوسي أمام الدولار الأمريكي للفترة (1996-2002)	97
10-02	الجهات الدائنة لليونان	102
11-02	توزيع نسب الأصوات داخل الصندوق قبل إصلاحات سنة 2010	111
12-02	توزيع نسب الأصوات داخل الصندوق بعد نفاذ إصلاحات سنة 2010	112
13-02	ترتيب الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة أسعار الصرف السائدة في السوق لسنة 2015	115
14-02	ترتيب الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة تعادل القوة الشرائية لسنة 2015	116
15-02	علاقة الاحتياطات المالية الدولية بمساهمات الأعضاء في تمويل الصندوق	118

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي اعتبارا من 05 أوت 2013.	144
02	أدوات التقييم الموحدة الجديدة لصندوق النقد الدولي	145
03	توصيات مجموعة العشرين المرتبطة بصندوق النقد الدولي	146
04	مبادئ نادي باريس	147

قائمة الرموز و المختصرات

المرادفات	الرمز أو المختصر	
	بالفرنسية	بالانجليزية
التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي	FASR	ESAF
برنامج تقييم القطاع المالي	PESF	FSAP
خط الائتمان المرن	LCM	FCL
الاتفاقات العامة للاقتراض	AGE	GAB
صندوق النقد الدولي	FMI	IMF
جمعية التنمية الدولية	IDA	IDA
اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية	CMFI	IMFC
المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون	IADM	MDRI
منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	OCDE	OECD
الاتفاقات الجديدة للاقتراض	NAE	NAB
مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	HIPC	PPTE
وثيقة إستراتيجية التقليل من الفقر	DSRB	PRSP
التسهيل التمويلي من أجل تخفيض الفقر ودعم النمو	FRPC	PRGF
الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر	FCR	PRGT
التسهيل الائتماني الممدد	FEC	ECF
تسهيل الصندوق الممدد	FEC	EFF
خط الوقاية و السيولة	LPL	PLL
التسهيل الائتماني السريع	FCC	RCF
أداة التمويل السريع	IFR	RFI
حقوق السحب الخاصة	DTS	SDR
التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي	FAS	SAF
اتفاقات الاستعداد الائتماني	AC	SBA
تسهيل الاستعداد الائتماني	FCC	SCF

المقدمة العامة

المقدمة :

يعتبر مؤتمر" بروتن وودز " Bretton Woods" المنعقد بولاية نيو هامبشير الأمريكية سنة 1944 من بين أهم الأحداث و المحطات الاقتصادية البرارزة، باعتبار تلك القرارات المنبثقة عليه و التي من أهمها تأسيس منظمتين هما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير و صندوق النقد الدولي، ، حيث جاء هذا الأخير من أجل تحقيق الاستقرار النقدي في العالم جراء الاضطرابات التي تعرض لها النظام النقدي الدولي قبيل الحرب العالمية الثانية.

كما عرف النظام النقدي الدولي مرحلة استقرار نسبي إلى غاية سنة 1971، و التي كانت شاهدة على انهيار نظام "بروتن وودز" عندما أعلن الرئيس الأمريكي " نيكسون " آنذاك قراره المفاجئ بوقف قابلية التحويل الرسمي للدولار إلى ذهب، نتج عن ذلك تفشي ظاهرة تعويم العملات ، ليلقي هذا القرار فيما بعد بظلاله على سير عمل صندوق النقد الدولي خلافا للأهداف التي تأسس من أجلها.

حيث أضحت اهتماماته منصبة على اتجاهات أخرى خصوصا بعد العام 1982 عندما تدخل لإدارة أزمة المديونية وفقا لنظرته الخاصة، التي تعكس من ورائها حماية مصالح الدائنين، ليكرس بعدها الولاء لـ"إجماعات واشنطن" المعززة لمنهج الرأسمالية، بعد تطبيقه لمبادئها على حزم و برامج الإنقاذ الموجهة لمجابهة الأزمات المالية التي عرفتها العديد من الدول الآسيوية و دول أمريكة الجنوبية سنوات تسعينات القرن الماضي.

لتأتي الأزمة المالية العالمية سنتي 2007-2008، و التي خلفت ورائها موازين قوى جديدة في الاقتصاديات العالمية، من خلال بروز دولا صاعدة و بقوة مثل (جمهورية الصين الشعبية، البرازيل، الهند، جنوب افريقيا)، الأمر الذي أدى بتلك الدول إلى دعوة صندوق النقد الدولي على ضرورة القيام بإصلاح جذري لآليات اتخاذ القرار بداخله مثل: (نظام الحصص، تشكيل المجلس التنفيذي ...) ، و الذي سيعكس حقيقة تطور اقتصادياتها، و من ثم إمكانية المساهمة بشكل فعال في استقرار النظام المالي العالمي.

أولا-إشكالية الدراسة

من خلال هذه التوطئة نستطيع أن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية تجديد آليات اتخاذ القرار لدى صندوق النقد الدولي و إصلاح سياساته في استقرار و تفعيل آداء النظام المالي العالمي ؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية نستطيع طرح الإشكالات الجزئية في الأتي:

1- هل ساعدت برامج صندوق النقد الدولي الدول النامية على مجابهة ابرز الإختلالات الاقتصادية، و التخفيف من مديونيتها ؟

2- ما مدى نجاح برامج صندوق النقد الدولي الموجهة لمجابهة مختلف الأزمات المالية بعد سنة 1995 ؟

3- ما هي آثار إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة داخل الصندوق لسنة 2010 على إعادة التوازن في اتخاذ القرار بين البلدان الأعضاء ؟

4- كيف لنا أن نتوقع سيناريوهات مثلى لإصلاح صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق استقرار النظام المالي العالمي؟

ثانيا:فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: يعتبر صندوق النقد الدولي لبنة رئيسية في إدارة النظام النقدي الدولي، و بالتالي فإن إصلاحه سيؤثر بشكل ايجابي على تفعيل آداء و استقرار النظام المالي العالمي؛

الفرضيات الجزئية:

1- ساهمت برامج صندوق النقد الدولي في مساعدة اقتصاديات الدول النامية على التعافي من الإختلالات الهيكلية، و عملت على كبح المستويات المرتفعة للمديونية الخارجية ؛

2- نجح صندوق النقد الدولي في التخفيف من حدة الأزمات المالية بعد انتشار العولمة المالية سنة 1995 ؛

3- من شأن إصلاحات الحصص و الحوكمة داخل الصندوق، التي صادق عليها مجلسه التنفيذي سنة 2010 إعطاء توزيع عادل لأنصبة الحصص و التصويت داخل الصندوق ؛

4- بتضافر جهود جميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، و مع توفر كل من الاستعداد للاستفادة من التجارب الدولية و إرادة حقيقية من الأطراف الفاعلة داخل الصندوق، حينها بإمكان هذا الأخير المساهمة في استقرار النظام المالي العالمي.

ثالثا–مبررات اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي جعلتنا نختار موضوع هذه الدراسة تكمن في النقاط التالية:

- ✓ محاولة إبراز الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي كخطوة من خطوات إصلاح النظام النقدي و المالي الدوليين؛
- ✓ تعاظم دور صندوق النقد الدولي خلال الأزمات المالية بعد انتشار العولمة المالية سنة 1995، و هذا عبر تدخلاته في معظم الدول التي تعاني من عدم استقرار موازين مدفوعاتها ؛
- ✓ محاولة إثراء المكتبة الجزائرية و العربية بمواضيع اقتصادية في المالية الدولية؛
- ✓ حداثة الموضوع كونه مرتبط بعملية الإصلاح المالي للمنظمات و الهيئات الدولية.

رابعا–أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع إصلاح صندوق النقد الدولي في أنه محطة ضرورية من محطات إصلاح النظام المالي العالمي، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة تقييم دور الصندوق في التعامل مع الإختلالات التي شهدتها موازين مدفوعات البلدان الأعضاء، وهذا عبر تقييم و تحليل

تدخلات صندوق النقد الدولي لحل أزمات المديونية في الدول النامية، و مدى نجاحه في مجابهة الأزمات المالية التي حدثت بعد سنة 1995، أزمة النمور الآسيوية سنة 1997 و الأزمة المالية (2007-2008) من خلال حالة الاقتصاد اليوناني.

و فضلا على أهمية هذه الدراسة فإننا نسعى إلى أن تقودنا نتائج هذه الدراسة إلى الخروج برؤية واضحة نؤيد أو ننفي من خلالها تلك الآراء التي دعت إلى إصلاح الصندوق (نظام الحصص، المجلس التنفيذي، الحوكمة) ، و من ثم تحليل مدى استجابة و انعكاس خطط الإصلاح هذه لمطالب البلدان الأعضاء، سواء الصاعدة أو تلك البلدان الأقل دخلا.

خامسا-الحدود المكانية و الزمانية للدراسة :

عند اختبارنا لمدى مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات الموجودة على مستوى البلدان النامية قمنا بإسقاط مجموعة من المؤشرات على عينة تتشكل من 07 دول روعي في اختياره أنها استفادت جميعها من مبادرة صندوق النقد الدولي المشتركة رفقة البنك الدولي في تخفيف المديونة للدول الأقل دخلا و هي (أفغانستان، بوركينافاصو، زامبيا، موزمبيق، النيجر، غامبيا، إثيوبيا).

هذا بالإضافة استخدام إلى أهم المجاميع الكلية لاختبار مدى اجتياز الدول المتضررة من الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، و مجاميع دول اليونان كنموذج للأزمة المالية لسنة 2007-2008.

سادسا-أهداف البحث

تسعى دراستنا إلى إدراك الأهداف التالية:

- ✓ محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة؛
- ✓ محاولة تبيان مدى جدية موضوع إصلاح صندوق النقد الدولي كأحد الأطراف الفاعلة في إصلاح النظام النقدي و المالي الدوليين؛
- ✓ محاولة إبراز الإجحاف الذي يمارسه الصندوق في حق الدول النامية من خلال أسلوب المشروطية؛
- ✓ تبيان الاحتكار الممارس للدول الكبرى على حق التصويت في الصندوق؛
- ✓ محاولة التحقق و الوقوف على الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي من قبل كل من صناع السياسات الاقتصادية في البلدان المتضررة و الأكاديميين بعد تجارب الصندوق العديدة في تلك الدول.

سابعا-منهج البحث والأدوات المستخدمة

لمعالجة هذا البحث بشكل جيد سنتبع المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول و في الفصل التطبيقي سوف نستخدم المنهج التحليلي، وفق أسلوب دراسة حالة مجموعة من الدول لها تجارب مع صندوق النقد الدولي ، مع الاستعانة بالتقارير المالية الصادرة عن كل

من صندوق النقد الدولي، و بعض الهيئات الأخرى، كمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي ، و مجموعة البنك العالمي، و هذا بهدف دراسة و تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول المختارة للدراسة.

ثامنا –صعوبات البحث

واجهت عملية البحث خلال هذه الدراسة جملة من العراقيل نذكر أبرزها:

- ✓ صعوبة تطبيق الجانب القياسي في هذا الموضوع نظرا لطابعه النقدي و الفلسفي ؛
- ✓ قلة البحوث التي تبحث في كيفية إصلاح المؤسسات المالية الدولية ؛
- ✓ التقلبات العديدة في سياسات و برامج الصندوق في فترات وجيزة، و هو ما قد يؤثر على الباحث عند متابعته للأحداث التي قد تطرأ على الموضوع، و التي تستدعي تحديثها في كل مرة ؛
- ✓ تزامن هذه الدراسة مع سريان تنفيذ إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة داخل صندوق النقد الدولي لسنة 2010 ؛

تاسعا–الخطة و هيكل الدراسة

سوف نبدأ هذا البحث بمقدمة عامة نوضح من خلالها أهمية الموضوع و الإشكالية المطروحة في هذا الإطار، ثم يليها مباشرة الفصل الأول الذي سنتناول فيه الإطار المؤسساتي لصندوق النقد الدولي، حيث قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، سنحاول من خلالها التعرف على آليات عمل الصندوق و الأدوات التي يستعملها من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء، بالإضافة إلى عمل فحص للدراسات السابقة و مقارنة إشكالاتها و النتائج التي توصلت إليها، و ربطها أو مقارنتها بدراستنا الحالية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه تقييم بوادر إصلاح صندوق النقد الدولي من خلال ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الاقتصادية في الدول النامية ، و في المبحث الثاني قمنا بتقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الناجمة عن الأزمات المالية المختلفة ، و كآخر مبحث حاولنا تبيان الآليات و السيناريوهات الممكنة لكي يأخذ بها الصندوق من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار النقدي و المالي العامين.

الفصل الأول:

تنظيم العلاقات النقدية ضمن الإطار المؤسساتي

تمهيد:

اعتبارا للصعوبات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في ما بين الدول على إيجاد صيغة توافقية لأسعار الصرف ، اضطرت الدول الكبرى إلى تبني سياسة الحوار تحت مظلة الأمم المتحدة ، تهدف إلى تأسيس تعاون نقدي، تحاك أهدافه و قواعده من طرف هيئة وحيدة اتفق الحاضرون في مؤتمر " بريتون وودز" في جويلية 1944، على تسميتها بـ" صندوق النقد الدولي"، الذي أصبح فيما بعد أحد أهم أظلاع النظام المالي العالمي.

المبحث الأول: آليات الصندوق و اهتماماته

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم نبذة تاريخية عن إنشاء صندوق النقد الدولي، و من ثم نتطرق إلى بنيته التنظيمية من الأجهزة المسيرة و و كيفية تحديد نظام الحصص بين الدول الأعظاء، و في المطلب الأخير نتصفح موارده التمويلية.

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن نشأة صندوق النقد الدولي

تأثر علماء الإقتصاد الرئيسيون لعقد الأربعينيات، و خاصة جون مينارد كينز، إلى حد بعيد بالفوضى الإقتصادية التي سادت في فترة ما قبل الحرب، و كانو مصممين على تجنب الفوضى الإقتصادية و التنافس على تخفيض قيمة قاعدة الذهب التي اتسمت بها فترة الكساد العظيم.

حيث اجتمعت 44 دولة في العام 1944 في بريتون وودز في نيوهامشير الأمريكية تحت القيادة الفكرية لكينز، و تدارست اتفاقا قاد على تشكيل مؤسسات مالية دولية ابرزها صندوق النقد الدولي، عندما اتفقت الدول، لأول مرة على نظام لتنظيم التعاملات المالية الدولية[1].

الفرع الأول:أهم المقترحات المقدمة في مؤتمر "بروتن وودز"

أولا_مشروع كينز J.M Keynes:

لقد تم تقديم هذا المشروع من طرف ممثل للمملكة المتحدة "جون مينارد كينز" بتاريخ 07 افريل1943 ،حيث حمل هذا المشروع في طياته العديد من الإصلاحات الجذرية على النظام النقدي الدولي خصوصا من الناحية الفنية ، و من أبرز نقاط هذا المشروع نذكر ما يلي[2]:

[1] بول آ. ساموبلسون، ويليام د. نوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، **الإقتصاد**، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص:751.

[2] د.زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**،دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 1992، ص-ص:107،108،109،بتصرف

- ✓ إنشاء موئسة مالية ذات مركز عالمي سماها كينز بـ"إتحاد المقاصة الدولية "و يكون دورها شبيها بالدور الذي تلعبه البنوك المركزية محليا،حيث تتم التسويات المالية من خلال الدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية، و ذلك من خلال فتح حسابات دائنة و مدينة تتساوى من خلالها أرصدتها في الأخير ،كما يعتبر أن الرصيد الدائن للبلد العضو يبقى كقرض منه لصالح الإتحاد ؛
- ✓ اقتراح كينز بأن يرتكز النظام الجديد على عملة أطلق عليها اسم " البانكور " و هي عملة مستقلة مرتبطة بالذهب؛
- ✓ اهتمام كينز في مشروعه المقدم بالعرض النقدي، أي كمية النقود التي يجب إصدارها، و التي أوصى بأن تتم على أساس حجم التجارة الدولية لا على أساس كمية الذهب التي تحوزها الدول ، و في هذا تأيدا منه لمصالح دولته المملكة المتحدة و التي كانت قوية تجاريا آنذاك ؛

كما اقترح كينز في مشروعه فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها، و بتقديم المشورة و النصائح بالنسبة للدول ذات العجز، من خلال حثها على تخفيف الرسوم الجمركية على الواردات، و إعادة تقييم العملات بالنسبة للدول التي تبيع أكثر مما تشتري، و من جهة أخرى تقديم ضمانات للمؤسسة المالية أو بفرض رقابة على رؤوس الأموال بالنسبة للدول المدينة ذات العجز[1].

ثانيا_مشروع هوايت H. White:

تم تقديم هذا المشروع بتاريخ 05 افريل 1943 لصاحبه " هاوايت " ممثلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبنى هاوايت أفكار جديدة للخروج بالنظام النقدي الدولي إلى الطريق الصحيح، حيث جاءت أبرز أهداف و خطوات هذا المشروع كمايلي[2] :

- ✓ تجميع السلطات النقدية المحلية في يد سلطة نقدية دولية وحيدة،و ذلك للعمل على تحقيق ما يصبو إليه النظام النقدي الدولي من أهداف متمثلة في استقرار أسعار الصرف ،و محاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية؛
- ✓ اقتراح تثبيت قيم عملات الدول الأعضاء في الصندوق على أن تكون وحدة التعامل الدولية عملة" اليونيتاس" [*]،حيث ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب؛
- ✓ تحدد الدول قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس، و تتحدد حجم حصص الدول في رأس مال الصندوق و قوتها التصويتية بناء على ما تحوزه الدولة من ذهب و نقد أجنبي و حجم دخلها القومي و مدى تقلبات ميزان مدفوعاتها.

من خلال نقاط مشروع " هاوايت " نستنتج أن هذا الأخير كان يهدف إلى دعم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجح في ذلك على حساب المشروع الذي تقدم به كينز، باعتبار القوة الاقتصادية و النقدية و العسكرية التي ظهرت عليها الولايات المتحدة في تلك الفترة، و يضاف إلى ذلك دائنية الولايات المتحدة الأمريكية لعديد الدول الأوروبية، فخلص بذلك

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **نظام النقد الدولي**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ص:39،بتصرف

[2] د.زينب حسين عوض الله،مرجع سبق ذكره ،ص-ص:109،110،بتصرف

[*] Unitas

الاجتماع المنعقد في "نيوهامبشير "إلى الاتفاق على إنشاء مؤسسة "صندوق النقد الدولي"، و و بذلك تم وضع أسس و قواعد النظام النقدي العالمي الجديد تحت مظلة " بروتن وودز".

الفرع الثاني:أهداف صندوق النقد الدولي التأسيسية :

لقد حددت المادة الأولى من اتفاقية صندوق الدولي أهدافه الأصلية بوضوح و سوف نستعرض ذلك في النقاط التالية[1]:

- ✓ تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي ؛
- ✓ تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية ؛
- ✓ العمل على استقرار أسعار الصرف ؛
- ✓ المساعدة على إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف ؛
- ✓ توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة و بضمانات كافية و من ثم إعطائها الفرصة لتصحيح الإختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها ؛
- ✓ تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء و تخفيف حدته،وفقا لما ورد آنفا.

من خلال هذه الأهداف المذكورة نستطيع أن نستوحي الأهمية التي كان يوليها الصندوق لمراقبة سلامة النظام النقدي الدولي، و جعله كأولوية لمنطلق عمله، بغية تسهيل حركة التجارة الخارجية الدولية، لكن مع تتابع التغييرات الاقتصادية التي مست النظام النقدي الدولي ، أصبح للصندوق أدوارا جديدة سوف نبرز أهمها في الفرع الموالي .

الفرع الثالث:تطور أهدف و مهام صندوق النقد الدولي

بعدما تطرقنا سلفا للأهداف الأصلية للصندوق، و كتيجة للإظطرابات التي عرفتها العملات الدولية خلال سنوات ستينات القرن الماضي و ما نتج عنها من أزمات في السيولة الدولية، سارع صندوق النقد الدولي إلى التدخل محاولة منه لحل هذه الأزمة، حيث قام بإنشاء الصندوق وحدة حقوق السحب الخاصة (Droits de tirages spéciaux) .

و بعد القرار الجريء المتخذ من قبل الرئيس الأمريكي " نيكسون" بتاريخ 21 جويلية 1971، و الذي بموجبه تم إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب، و تعويمه و فرض رسوم جمركية على المبادلات التجارية خاصة مع اليابان ، و من أهم النتائج المباشرة لهذا القرار هو انهيار أهم مقومات نظام " بريتون وودزو" هما[2]:

- ✓ التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب؛
- ✓ التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف بعد تعويم العملات من قبل الدول الأعضاء.

---

[1] صندوق النقد الدولي،اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي،**ص 2**،بتاريخ01افريل 2014، http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

[2] د.محمد لحسن علاوي،**المؤسسات النقدية و المالية الدولية**،الدروس النظرية،قسم الماجيستير : مالية دولية،جامعة قاصدي مرباح بورقلة،الموسم: 2012/2013،ص:05

و كنتيجة للوضع الذي آل إليه النظام النقدي الدولي و انحرافه عن المبادئ المنبثقة عن ميثاق " بروتـن وودز"، لم يعد لصندوق النقد الدولي تلك الأهمية التي كان عليها قبل الإعلان عن قرارر الرئيس الأمريكي " نيكسـون "، ليتحول فيما بعد اهتمام صندوق النقد الدولي إلى الدول النامية، مستغلا بذلك أزمة المديونية التي عرفتها سنوات الثمانينات، و خلال الأزمات المالية مطلع تسعينات القرن الماضي، فأضحى بذلك الصندوق يلعب دورا مهما في إدارة أزمة المديونية.

و من مظاهر الدور الجديد للصندوق قيامه بالمهام التالية:[1]

- ✓ الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض و جذبها و إقراضها ؛
- ✓ الإشراف و الرقابة على تنفيذ و برمجة سياسات للدول النامية ؛
- ✓ تنامي دوره التنظيمي في إدارة أزمة المديونية العالمية ؛

كما نجد أن مهامه أخذت نسقا تصاعديا خلال تنامي العولمة المالية و ذلك من خلال[2]:

- ✓ لعب دورا مهما في التحول الاقتصادي للدول الاشتراكية ؛
- ✓ أصبح الصندوق كوكالة للتنمية من خلال تقديمه لقروض متوسطة و طويلة الأجل ؛
- ✓ أضحى الصندوق محاورا مهما أثناء الأزمات المالية إذ تقمص من خلالها دور مقرض الملاذ الأخير.

المطلب الثاني: بنية صندوق النقد الدولي

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق و باختصار كل من الأجهزة المسيرة للصندوق، عضويته، نظام التصويت بداخله،و نظام الحوكمة داخل الصندوق، بالإضافة إلى مصادر تمويل الصندوق، و هذا من خلال أربعة فروع هي: أجهزة الصندوق، نظام الحوكمة داخل الصندوق، حصص عضوية الصندوق، و مجالات اختصاص الصندوق.

الفرع الأول:أجهزة الصندوق

لصندوق النقد الدولي أجهزة مسيرة و أجهزة استشارية **(أنظر الشكل في الملحق رقم 01)**

أولا–الأجهزة المسيرة:

أ_مجلس المحافظين: هو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي، يتألف من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو. و يكون المحافظ في العادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي في البلد العضو، بينما فوض مجلس المحافظين معظم صلاحياته إلى المجلس التنفيذي، فقد احتفظ بحق الموافقة على زيادات الحصص، و توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة،

[1] المرجع السابق،

[2] Arnaud DIEMER ,**Le Système Monétaire International, Formation Continue**, MCF IUFM d'AUVERGNE http://www.oeconomia.net/private/cours/smi.pdf La date d'accé 24/11/2014

و انضمام بلدان أعضاء جدد إلى الصندوق، و انسحاب أعضاء منه على أساس إلزامي، و ما يدخل من تعديلات على اتفاقية تأسيس الصندوق و نظامه الأساسي.

و عادة ما يجتمع مجلسا لمحافظي الصندوق و البنك الدولي مرة واحدة سنويا، أثناء الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك و الصندوق لمناقشة عمل المؤسستين. و تُعقد الاجتماعات السنوية في سبتمبر أو أكتوبر، و قد جرت العادة على أن يكون مقرها العاصمة واشنطن لعامين متتالين ثم بلد عضو بديل في العام الثالث [1].

ب– المجلس التنفيذي: يضم المجلس التنفيذي 24 عضوا، يضطلع بمهمة تسيير أعمال الصندوق اليومية و يمارس الصلاحيات المخولة له من مجلس المحافظين. و هناك خمسة من المديرين تتولى تعيينهم البلدان الأعضاء صاحبة أكبر خمس حصص في الصندوق (و هي في الوقت الراهن الولايات المتحدة و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة) إلى جانب الصين، و روسيا، و المملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية (constituencies) لفترات مدتها عامين.

غير أنه و بعد سريان التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي في 26 يناير 2016، ابتداءا من جولة الانتخاب الاعتيادية القادمة في أكتوبر 2016، سيصبح كل المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا مختارين بالانتخاب.

يجتمع هذا المجلس في واشنطن ثلاث مرات في الأسبوع ليتداول على القضايا التالية:[2]

- ✓ تعريف و تحديد سياسات الصندوق و مجال تطبيقها مثل كيفية الحصول على التسهيلات المالية و مشروطيتها؛
- ✓ يناقش تقارير المشاورات الدورية في البلدان الأعضاء المعدة من طرف خبراء الصندوق للحكم على السياسات الاقتصادية و المالية المنتهجة من طرف البلدان؛
- ✓ مراقبة سياسات الصرف؛
- ✓ مناقشة القضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي في إطار الاقتصاد العالمي؛
- ✓ يتولى عملية انتخاب مدير عام الصندوق.

ج– إدارة الصندوق العليا: مدير عام الصندوق هو رئيس مجلسه التنفيذي، كما أنه رئيس هيئة موظفيه، يتولى المجلس التنفيذي تعيين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، و يساعده في أداء وظائفه ثلاثة نواب للمدير العام. و يجوز للمحافظين و المديرين التنفيذيين ترشيح مواطنين من أي بلد عضو في الصندوق لشغل هذا المنصب. و رغم أن المجلس التنفيذي يحق له أن يختار مديرا عاما بأغلبية الأصوات المدلى بها، فقد درج المجلس على اختيار المعينين في هذا المنصب بتوافق الآراء[3]

---

[1] صندوق النقد الدولي،كيف تُصنَع قرارات الصندوق،صحيفة وقائع، 10/11/2014
https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/governa.htm

[2] نعمان سعيدي،البعد الدولي للنظام النقدي،دار بلقيس،الطبعة الأولى 2011،الدار البيضاء،الجزائر،ص:57

[3] صندوق النقد الدولي،كيف تُصنَع قرارات الصندوق،مرجع سبق ذكره

د_هيئة الموظفين: يشرف على الصندوق مجموعة كبيرة من الموظفين، حيث يبلغ عددهم حوالي 2600 موظف من 142 بلد فهم مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق، و ليس أمام سلطاتهم الوطنية، و يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريباً، و معظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، و إن كان هناك العديد منهم مقيماً للصندوق في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية.

ثانيا_الأجهزة الاستشارية:

يتلقى مجلس المحافظين المشورة من لجنتين وزاريتين، هما اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية و لجنة التنمية.

أ_اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية (IMFC) :

و هي اللجنة المكلفة بتقديم و إعداد تقرير إلى مجلس محافظي الصندوق يتعلق بتسيير و تكييف النظام النقدي و المالي الدولي،كما تهتم بمراقبة تطور السيولة الدولية و تحويلات الموارد إلى الدول النامية، تجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة، سبتمبر أو أكتوبر، أثناء عقد الجمعية العامة للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، في شهري مارس أو افريل، قبيل اجتماعات الربيع، كما تقوم هذه اللجنة بالفحص و التطرق للانشغالات المتعلقة بالاقتصاد العالمي و تقديمها اقتراحات و نصائح من أجل سير أشغال الصندوق [1]،كما تتطابق هذه اللجنة في هيكلها مع المجلس التنفيذي بدوائره الانتخابية الأربع و العشرين و تعمل اللجنة على أساس توافق الآراء و لا تُجري عمليات تصويت رسمية.

ب_لجنة التنمية: أما لجنة التنمية فهي لجنة مشتركة تأسست عام 1974 مهمتها تقديم المشورة لمجلسي المحافظين في البنك و الصندوق حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية. و تتألف اللجنة من 25 عظوا (عادة ما يكونون وزراء للمالية أو التنمية)، و تُمثَّل فيها كافة البلدان الأعضاء في المؤسستين، و تعمل في الأساس كمنتدى لبناء توافق الآراء بين حكومات الأعضاء في القضايا الإنمائية الحيوية، يترأسها حاليا " Marek Belka" رئيس البنك الوطني لبولونيا [2]

الفرع الثاني:نظام الحوكمة داخل الصندوق

أولا–مفهوم الحوكمة من قبل الصندوق:

الحوكمة هي مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية و إطاره التنظيمي، بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون. و هناك آخر شبيه بمفهوم الفساد . أي استغلال السلطة أو ثقة الجماهير لتحقيق

[1] Fonds monétaire internationale, **Guide des comités**, **groupes et clubs**,page consulté : le 12/12/2014 https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/groupsf.htm

[2] صندوق النقد الدولي،**كيف تُصنَع قرارات الصندوق**،مرجع سبق ذكره

نفع خاص. ففي مناخ الحوكمة الضعيفة، تزداد حوافز الفساد و تكثر الفرص لممارسته. و يؤدي الفساد إلى إضعاف ثقة الجماهير في الحكومة، كما يهدد نزاهة السوق، و يشوّه المنافسة، و يُعرِّض التنمية الاقتصادية للخطر[1]

و لأنه من الواضح أن ضعف الحوكمة يضر بالنشاط الاقتصادي و يقلل من الرخاء، فقد اعتمد الصندوق في عام 1997 سياسة تحدد كيفية التعامل مع قضايا الحوكمة الاقتصادية، و هي السياسة التي تقوم عليها المذكرة التوجيهية المعنونة دور الصندوق في قضايا الحوكمة[2].

ثانيا–وجهة نظر صندوق النقد الدولي لنظام حوكمة أجهزته

يعمل صندوق النقد الدولي من وجهة نظره على تشجيع الحوكمة السليمة من خلال مبادرات محددة ترتبط ارتباطا وثيقا بأنشطة الرقابة والإقراض والمساعدة الفنية. وهناك عدة مبادرات تقتضي التعاون الوثيق مع البنك الدولي ومنظمات أخرى نوجزها في الآتي:[3]

- ✓ يشجع الصندوق البلدان الأعضاء على تحسين المساءلة عن طريق زيادة الشفافية في إتاحة الوثائق للاطلاع العام، تمشيا مع سياسته المعنية بالشفافية
- ✓ يُجري الصندوق، بالتعاون مع البنك الدولي، تقييما لمدى التزام البلدان الأعضاء بمعايير الشفافية الدولية في 12 مجالا من مجالات السياسة الاقتصادية في سياق"مبادرة المعايير و المواثيق"، و هو ما يغطي الحكومة و القطاع المالي و قطاع الشركات؛
- ✓ بالنسبة لسياسة المالية العامة و السياسات النقدية و المالية، أعد الصندوق مواثيق تحدد مبادئ الشفافية و من بين المواثيق التي تكتسب أهمية خاصة ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة و الدليل المصاحب له؛
- ✓ سعيا لتحسين شفافية البيانات و تعزيز جودتها و زيادة حداثتها، يشجع الصندوق بلدانه الأعضاء على الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات أو المشاركة في النظام العام لنشر البيانات ؛
- ✓ يركز الصندوق في عمله مع البلدان منخفضة الدخل على أهمية النظم الملائمة لتتبع الإنفاق العام الموجه لأغراض الحد من الفقر. كذلك يعمل الصندوق بالشراكة مع مؤسسات مالية وجهات مانحة دولية أخرى في تنفيذ برنامج الإنفاق العام و المساءلة المالية الذي يساعد البلدان على قياس أدائها

---

[1] صندوق النقد الدولي،**الصندوق و الحوكمة السليمة**،صحيفة وقائع، تاريخ زيارة الصفحة :2014/11/15
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm

[2] المرجع السابق،

[3] المرجع السابق،

✓ يساهم الصندوق في الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب.، و يتولى تقييم الأطر القانونية و التنظيمية لبلدانه الأعضاء وتقديم المساعدة الفنية و إجراء البحوث التي تركز على السياسات.

و تتلخص آليات الحوكمة داخل الصندوق وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم:(01-01) نموذج الحوكمة داخل الصندوق

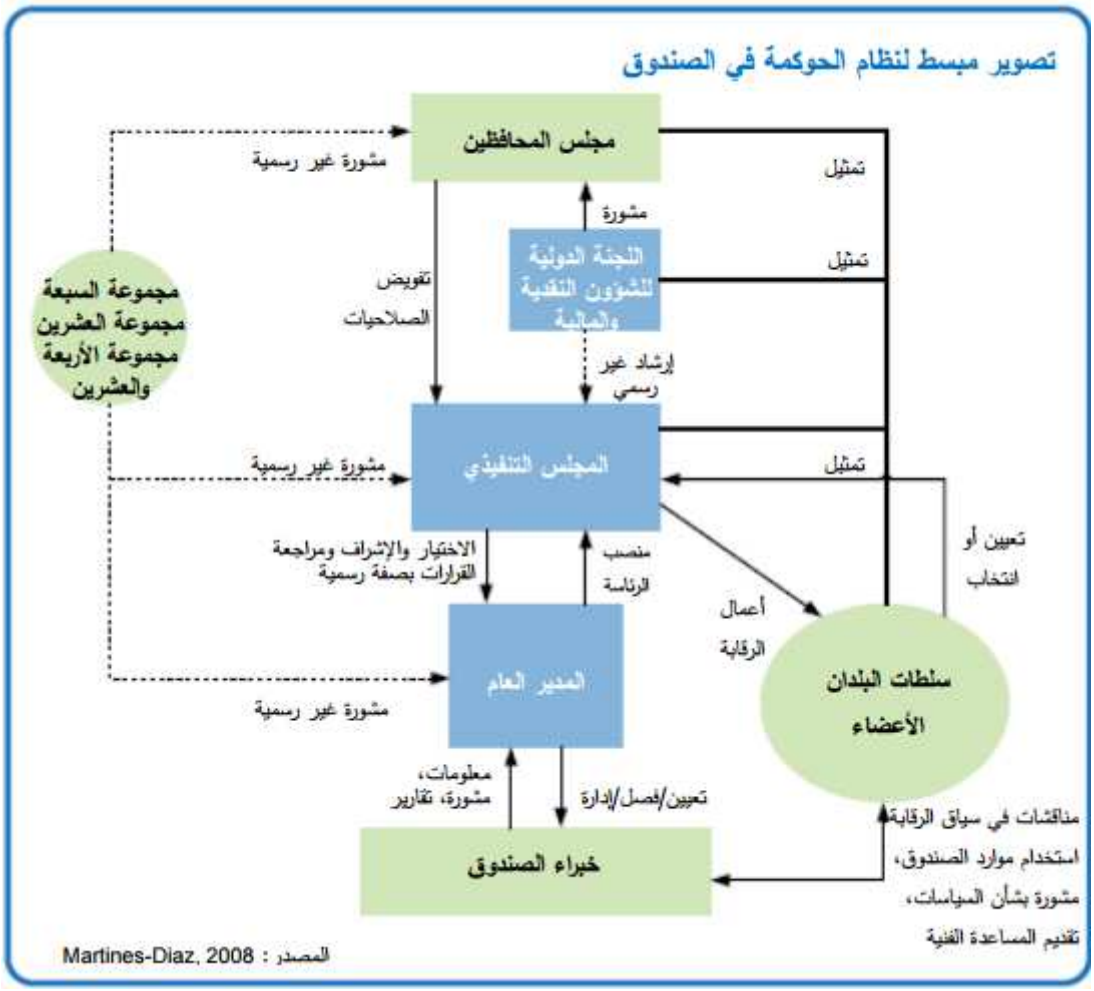

المصدر: صندوق النقد الدولي،كيف تصنع قرارات صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، تاريخ زيارة الصفحة: 2014/12/20.

http://www.imf.org/ar/About/Factsheets

الفرع الثالث :حصص عضوية الصندوق

عند انضمام أحد البلدان إلى الصندوق، تخصص له حصة مبدئية في حدود حصص الأعضاء القائمين ذوي الحجم الاقتصادي والخصائص الاقتصادية المشابهة. ويسترشد الصندوق بصيغة الحصص للمساعدة في تقييم المركز النسبي للعضو الجديد،حيث تشمل هذه الصيغ على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الدخل القومي،الأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل،و قيمة الصادات و الواردات.....

أولا _كيفية تحديد الحصص :

منذ نشأة صندوق النقد الدولي نجده قد اعتمد على صيغا عديدة تمثلت في الآتي :[1]

صيغة بريتون وودز.....$I_Q1= (0,01Y+0,025R+0,05P+0,2276VC) (1+C/Y)$

$I_Q1= (0,01Y+0,025R+0,05P+0,2276VC) (1+C/Y)$;

$II_Q2= (0,00065Y+0,0205125R+0,078P+0,4052VC) (1+C/Y)$;

$III_Q3= (0,0045Y+0,03896768R+0,07P+0,76976VC) (1+C/Y)$;

$IV_Q4= (0,OO5Y+0,04228046R+0,044 (P+C) +0,8352VC$;

$V_Q5= (0,0045Y+0,05281008R+0,039 (P+C) +1,0432VC$;

تفسير الرموز:

Q1،Q2،Q3،Q4، Q5 = الحصص المحسوبة حسب كل صيغة.

Y = إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق لآخر سنة مضت

R =متوسط اثني عشر شهرا من موجودات الذهب،و احتياطيات الصرف و حقوق السحب الخاصة،و احتياطات الدولة لدى صندوق النقد الدولي للسنة الأخيرة.

P = المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية لفترة خمس سنوات أخيرة.

C= المتوسط السنوي للإيرادات (المحصلات) الجارية لفترة خمس سنوات أخيرة.

VC= التغير في المحصلات الجارية و التي تتوافق مع (انحراف معياري واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات محسوب لفترة ثلاثة عشر سنة أخيرة)

أما بالنسبة لصيغة الحصص الحالية فهي عبارة عن متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن 50%) و درجة الانفتاح (30%)، و مدى التغير الاقتصادي (15%)، و حجم الاحتياطيات الدولية (5%).

و لهذا الغرض، يقاس إجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن 60%) و على أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (40%). كذلك تتضمن الصيغة "عامل تقليص" يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة.[2]

[1] Fonds monétaire internationale,Etudes thématiques,la réforme des quotes-parts et de la représentation au FMI:réponse à l'évolution de l'économie mondiale,p:03, le 04/12/2014
https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2007/fra/041307f.pdf

[2] صندوق النقد الدولي،**حصص عضوية الصندوق**،صحيفة وقائع،14/12/2014 http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm

و العملة التي تُحرر بها الحصص هي حقوق السحب الخاصة (SDRs) التي يستخدمها الصندوق كوحدة حساب. و التي سوف نتطرق إليها في المطلب الموالي.

الجدول رقم 01_01 :حجم الحصص داخل الصندوق لأكبر الدول

(قبل سريان إصلاحات 2010)

البلـــــد	حجم الحصص (المليون و.ح.س.خ)	النسبة % من إجمالي حجم حصص الدول الأعضاء
الولايات المتحدة الأمريكية	42 122,4	17,69 %
اليابان	15 628,5	6,56%
ألمانيا	14 565,5	6,12%
فرنسا	10 738,5	4,51%
المملكة المتحدة	10 738,5	4,51%
الصين	9 525,9	4%
إيطاليا	7 882,3	3,31%
المملكة العربية السعودية	6 985,5	2,93%
كندا	6 369,2	2,67%
روسيا الإتحادية	5 945,4	2,50%
الهند	5 821,5	2,44%
هولندا	5,162	2,17%

Source : IMF, **IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors**, Date of Visit Page :22/03/2014. http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx

من خلال الجدول المبين أعلاه لحصص الأعضاء يتضح لنا أن إثنتي عشرة دولة تحوز وحدها على ما نسبته 59,41% من مجموع حصص الأعضاء في الصندوق، إذ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة، حيث تبلغ حصتها الحالية 42,12 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 65 مليار دولار)، حيث أعطت هذه النسبة للولايات المتحدة الأمريكية "حق الفيتو" داخل الصندوق.

و كمثال على ذلك سوف نجد أن بنود اتفاقية الصندوق أقرت على أنه في حالة تعديل بنودها، يشترط موافقة ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء اللذين يمثلون 85% من مجموع القوة التصويتية، بينما نجد باقي الدول و البالغ عددها 176 دولة، لا تحوز إلا على نسبة 40,59% ، و أصغر هذه الدول "توفالو" التي تبلغ حصتها الحالية 1.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.78 مليون دولار).

ثانيا_الأدوار الأساسية للحصص داخل الصندوق:

في الوقت الحالي تلعب الحصص دورا مهما من أربع محاور:[1]

1 –الاشتراكات (أنصبة الحصص):حيث يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها للصندوق.

2 –القوة التصويتية (نصيب الأصوات):تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق،و تتكون الأصوات المخصصة لكل عضو من أصوات أساسية و صوت إضافي بكل جزء من الحصص يعادل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة .حيث نجد أن أكبر قوى التصويت تحوز عليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 421 961 صوت ما يمثل 16,75 % من مجموع القوى التصويتية لأعضاء الصندوق.

(الجدول رقم:01_02 البلدان الخمسة الكبرى في الصندوق من حيث التصويت (قبل سريان إصلاحات 2010)

البلـــــد	عدد الأصوات	النسبة % من إجمالي عدد أصوات الأعضاء
الولايات المتحدة الأمريكية	421 961	16,75%
اليابان	157 022	6,23%
ألمانيا	146 392	5,81%
فرنسا	108 122	4,29%
المملكة المتحدة	108 122	4,29%
الصين	95 996	3,81%

Source : **IMF**, IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors, Date of Visit Page :**22/03/2014**.
http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx

3 –التمويل المتاح:تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد).

4 –مخصصات أو توزيعات وحدة حقوق السحب الخاصة

الفرع الرابع:مجالات اختصاصات الصندوق

تعددت مجالات اهتمام صندوق النقد الدولي خصوصا بعد تنامي أزمة المديونية في ثمانينيات القرن الماضي، ليضاعف بذلك اهتماماته بالدول النامية مركزا في برامجه و سياساته على مكامن الضعف في إدارة الاقتصاد الكلي و النظام المالي و هذا من خـلال:

[1] المرجع السابق

أولا_إدارة الاقتصاد الكلي: حيث نجد أن اهتمامات الصندوق تركز في مجال الاقتصاد الكلي على :[1]

1–تبني مبادئ اقتصاد السوق و استهداف النمو:و هذا من خلال الوصفات التي يمليها على الدول التي تلجأ إليه و التي تعرف بالإصلاحات الهيكلية،مستندا في ذلك على مبادئ الرأسمالية،كتعزيز دور القطاع الخاص بدلا عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،و تقليص الإنفاق الحكومي؛

2–العمل على توازن ميزان المدفوعات:و ذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية عبر تشجيع الإنتاج القابل للتصدير و من ثم تحسين الميزان التجاري،و كذا تحرير حساب رأس المال بغية زيادة مستوى التكامل المالي العالمي؛

3–تخفيض عجز الموازنة العامة:إذ نجد الصندوق يولي أهمية كبيرة لمكافحة عجز الموازنة حتى أنه خصص ضمن هيكله التنظيمي إدارة مختصة بشؤون المالية العامة و التي تعنى بتقديم السياسات المثلى من وجهة نظر الصندوق .

ثانيا_إدارة النظام المالي : حيث تتمثل إدارة النظام المالي في ما يلي:[2]

1_تحديد هيكل أسعار الفائدة: حيث نجد بأن الصندوق في الكثير من برامجه يحث أعضاءه على تبني أسعار فائدة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، و لكن الأمر ليس بالهين على الدول النامية أين يتطلب تحرير معدلات الفائدة وجود مؤسسات مالية قوية، و حرية حركة رؤوس الأموال، و جهاز مصرفي كفؤ.

2_تحديد ترتيبات نظم أسعار الصرف:عمل الصندوق من خلال القسم (أ) من المادة الرابعة لاتفاقية الصندوق على ضرورة الالتزام بالتعاون مع الصندوق و سائر البلدان الأعضاء من أجل تأمين ترتيبات منظمة للصرف الأجنبي و العمل على إيجاد نظام مستقر لأسعار الصرف، و ذلك من خلال مطالبته بتعزيز السياسات الاقتصادية و المالية من أجل تعزيز النمو، و تجنب التلاعب بأسعار الصرف.

حيث جسدت هذه المادة النوايا التي أنشأ من أجلها الصندوق، و هذا من خلال تطبيق نظام تعادل العملات في ظل نظام بريتن وودز، لتأتي نقطة التحول بقرار الرئيس الأمريكي نيكسون و إلغائه تحويل الدولار إلى ذهب العام 1973 .

أما في الوقت الحالي فنجد العديد من الترتيبات، يختلف مجالها ما بين أنظمة تعويم، أنظمة ربط ميسر، و أنظمة تعويم موجهة.الأمر الذي صعب على صندوق النقد الدولي المساهمة في استقرار النظام المالي العالمي.

أما فيما يخص النظام الأمثل للصرف، فبعد سنوات السبعينات أصبح الصندوق يميل أكثر لنظام التعويم من أجل مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، رغم أنه يقر عبر النقطة (ب) من القسم الثاني للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق بحرية اختيار نظام سعر الصرف وفقا لاتفاق جاميكا 07 و 08 جانفي 1976 .

---

[1] رمضاني محمد،**اثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية الدولية للدول النامية**،رسالة الدكتوراه،جامعةة ابو بكر بالقايد، تلمسان،2012،ص ص:139،138،137 بالتصرف

[2] المرجع نفسه،ص ص،141،140 بالتصرف

المطلب الثالث:الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

تتعدد مصادر تمويل صندوق النقد الدولي، و من أبرزها نجد اشتراكات الدول الأعضاء المتمثلة في الحصص،كما بإمكانه الاقتراض من الدول ذات الفائض أو الهيئات المالية لاستكمال موارده و قدراته التمويلية من مساعدة أعضائه.هذا إضافة للموارد التي من الممكن الحصول عليها جراء بيعه لاحتياطات الذهب الموجودة لديه، كما يحصل الصندوق على فوائد و رسوم نضير استعمال موارده، و تجري هذه المعاملات بالعملة الخاصة بالصندوق و هي " حقوق السحب الخاصة "

الفرع الأول:حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي

هي الأصل الاحتياطي الخاص بالصندوق و وحدة حسابه، أنشئت سنة 1969 بهدف تعزيز السيولة الدولية في تلك الفترة و ليصبح بذلك مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، فهي عملة وهمية و ليست استحقاقا على الصندوق و إنما هي استحقاق متوقع على العملات القابلة للتحويل.

تتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في الوقت الحالي من خلال سلة من العملات*، متمثلة في (اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، و الدولار الأمريكي)، و تتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة بالدولار الأمريكي و تحسب هذه القيمة من خلال مجموع المبالغ المحددة لعملات السلة الأربع حسب قيمتها بالدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف المعروضة ظهر كل يوم في سوق لندن ، كما يجوز للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه (المادة الخامسة القسم الأول، و المادة الثامنة عشرة) أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص عضويتها [1]

الجدول رقم:(01_03) التوزيعات العامة و الخاصة لوحدات حقوق السحب الخاصة

طبيعة التوزيع	فترة التوزيع	حجم التوزيع (مليار وحدة ح س خ)
التوزيع العام الأول	1972_1970	9,3
التوزيع العام الثاني	1981_1979	12,1
التوزيع العام الثالث	28 أوت 2009	21,4
توزيع خاص أول	10 أوت 2009	21,5
مجموع تراكمات توزيع وحدة ح س خ		204

المصدر:تلخيص الطالب من صفحة صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، حقوق السحب الخاصة، تاريخ الزيارة 2015/01/12
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm

و يتحدد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أسبوعيا، و يقوم على متوسط مرجح لأسعار الفائدة الممثِّلة على أدوات الدين قصيرة الأجل في أسواق المال التي تتداول فيها العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة.

* كانت قيمة حقوق السحب الخاصة تقدر في البداية بما يساوي 0.888671 غرام من الذهب النقي، وهو ما كان يعادل في ذلك الوقت دولارا أمريكيا واحدا. غير أن حقوق السحب الخاصة أعيد تحديد قيمتها على شكل سلة من العملات بعد انهيار نظام بريتون وودز في 1973.

[1] صندوق النقد الدولي،حقوق السحب الخاصة،صحيفة وقائع،بالتصرف،2014/12/22 http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm

الفرع الثاني:اشتراكات الدول الأعضاء

تعتبر حصص الأعضاء من أهم الموارد التي يعتمد عليها الصندوق، إذ تخصَّص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة تتحدد عموما حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي. و على هذا الأساس يتحدد الحد الأقصى لمساهمته في موارد الصندوق المالية. و عند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، عادة ما يدفع مبلغا يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو الين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق سحب خاصة .أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو.[1]

تخضع الحصص للمراجعة كل خمس سنوات على الأقل. و استُكمِلت في عام 2010 المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، و اتفق أعضاء الصندوق على أنه ينبغي مضاعفة موارده من حصص العضوية لتصل إلى 476.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. و تتناول المراجعات العامة للحصص قضيتين رئيسيتين:

حجم الزيادة الكلية و توزيع هذه الزيادة على البلدان الأعضاء.

أولا: تتيح المراجعة العامة للصندوق أن يحكم على مدى كفاية الحصص سواء بالنسبة لاحتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلد العضو أو قدرة الصندوق على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات؛

ثانيا: تسمح المراجعة العامة بزيادة حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث:ترتيبات الاقتراض

توجد عل مستوى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان، و هما الاتفاقيات العامة للاقتراض (GAB)* و التي أنشئت في عام 1962 ، و الاتفاقيات الجديدة للاقتراض (NAB)** و التي أنشئت في عام 1998 و توسعت بشكل كبير في 2010 .إضافة إلى كل من اتفاقيات الاقتراض الثنائية و المشاركة مع ترتيبات التمويل الدولية.

أولا_الاتفاقيات الجديدة للاقتراض:[2] هي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية بين الصندوق و 38 بلدا عضوا و مؤسسة مالية،بما في ذلك عددا من اقتصاديات الأسواق الصاعدة،و لا يصبح المقترح المقدم من طرف المدير العام بشأن تفعيل اتفاق جديد للاقتراض فعالا إلا إذا قبله مشاركون يمثلون 85 % من إجمالي الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت.

[1] صندوق النقد الدولي،من أين تأتي أموال الصندوق؟،صحيفة وقائع،2014/12/21 http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/finfaca.htm

*New Arrangement to Borrow

**General Arrangement to Borrow

[2] Fonds monétaire internationale, fiche technique, Accords permanents d'emprunt du FMI ,p.p,01_02, le 26/12/2014 http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/gabnabf.htm

و من ثم يوافق عليه المجلس التنفيذي،و يمكن تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض لفترات تصل إلى ستة أشهر و بعد التفعيل، يمكن أن توفر ما يصل إلى 370مليار (وحدة ح س خ) حوالي(573 مليار دولار أمريكي)من الموارد التكميلية،و تم تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض ثمان (08) مرات :

- ✓ عند تمويل اتفاق الاستعداد الائتماني لصالح البرازيل في ديسمبر 1998 ؛
- ✓ ثاني مرة كانت في أفريل سنة 2011 حيث تم تفعيلها لفترة ستة أشهر كحد أقصى و بمبلغ 211 مليار (وحدة ح س خ) حوالي (319 مليار دولار أمريكي)؛
- ✓ أما الستة فترات الأخرى و التي تم من خلالها تفعيل الاتفاقات الجديدة للائتمان بستة أشهر لكل فترة كحد أقصى بدءا من 01 أكتوبر2011،01 أفريل 2012،01 أكتوبر 2012،01 أفريل 2013،01 أكتوبر 2013،01 أفريل 2014،على التوالي.

ثانيا_الاتفاقيات العامة للاقتراض : تمكن هذه الاتفاقات العامة للاقتراض الصندوق من اقتراض مبالغ محددة من العملات من 11 اقتصادا متقدما (أو بنوكها المركزية) غير أنه لا يمكن تقديم مقترح بالحصول على موارد بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض إلا في حالة عدم موافقة المشاركين في الاتفاقيات الجديدة للاقتراض على تحديد فترة لتفعيل خطوط ائتمانية في ظل الاتفاقات الجديدة للائتمان. و الجدول رقم : (01-04). يوضح المساهمات في اطار الاتفاقيات العامة للإقتراض.

الجدول رقم:(01_ 04): المساهمات في إطار الاتفاقيات العامة للاقتراض

المساهمين	الاتفاقات الأساسية (1962_1983) المبلغ بالمليون (و ح س خ)	الاتفاقات الموسعة (1962_1983) المبلغ بالمليون (و ح س خ)
بلجيكا	143	595
كندا	165	893
البنك المركزي الألماني	1 476	2 380
فرنسا	395	1 700
إيطاليا	235	1 105
اليابان	1 161	2 125
هولندا	244	850
بنك السويد المركزي	79	383
بنك سويسرا الوطني		1 020
المملكة المتحدة	565	1 700
الولايات المتحدة	1 883	4 250
المجموع	6 344	17 000
المملكة العربية السعودية		1 500

Source :FMI, **Accords permanents d'emprunt du fmi**, fiche technique Date visite du page :le 20/03/2015 http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/gabnabf.htm

و تم تجديد الاتفاقات العامة و اتفاق ائتماني مصاحب مع المملكة العربية السعودية ،بدون أي تعديلات،لمدة خمس سنوات بدءا من 26 ديسمبر 2013 ،و يصل المبلغ المحتمل للائتمان المتاح للصندوق بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض إلى 17 مليار (وحدة ح س خ) حوالي (26,3 مليار دولار أمريكي) فضلا على مبلغ إضافي قدره 1,5 مليار (وحدة ح س خ) حوالي 2,3 مليار (دولار أمريكي) متاح بموجب الاتفاق المصاحب مع المملكة العربية السعودية،و قد تم تفعيل الاتفاقات العامة للاقتراض 10 مرات حتى الآن آخرها في عام 1998 .[1]

و للتذكير فإن الاتفاقيات العامة للاقتراض تأسست سنة 1962 و بمساهمة تقدر بـ 06 مليار (وحدة ح س خ)، و تم توسيع هذه المساهمة سنة 1983 إلى 17 مليار (وحدة ح س خ).

ثالثا_اتفاقيات الاقتراض الثنائية :

حيث سعت إدارة الصندوق إلى تعزيز مواردها في إطار الاتفاقيات الثنائية من خلال اتفاقيات شراء السندات.و تمت الجولة الأولى من هذه الاتفاقيات في الفترة 2009_2010 و قد أوقف العمل بهذه الاتفاقيات الثنائية منذ الأول من افريل 2013 [2]

رابعا_المشاركة مع ترتيبات التمويل الدولية :

توفر ترتيبات التمويل الإقليمية مساعدة مالية للبلدان التي تواجه مشكلات ،استنادا إلى الموارد المجمعة أو الملتزم بها على المستوى الإقليمي،و منذ الأزمة المالية العالمية ،أقر بهذه الترتيبات باعتبارها طبقة مهمة من شبكة الأمان المالي العالمية ،إذ يمكن أن يكون لترتيبات التمويل الإقليمية انعكاسا كبيرا على أداء النظام النقدي الدولي و على عمل الصندوق .

الفرع الرابع:حيازات الذهب

تصل حيازات صندوق النقد الدولي من الذهب إلى حوالي 90,5 مليون أوقية بالوزن الترويسي*، مما يجعل الصندوق ثالث أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم. غير أن اتفاقية تأسيس الصندوق تضع حدودا صارمة لاستخدام هذا الذهب، فالصندوق يجوز له بيع الذهب أو قبوله من البلدان الأعضاء كوسيلة للدفع بشرط موافقة أغلبية 85% من مجموع أصوات الأعضاء، و لكن يحظر عليه شراؤه أو إجراء أي معاملات أخرى فيه.

و قد حصل الصندوق على حيازاته من الذهب من خلال أربعة قنوات رئيسية:[3]

- ✓ عندما تم إنشاء الصندوق عام 1944،تقرر استخدام الذهب في دفع 25% من اشتراكات العضوية الأولية و زيادات الحصص اللاحقة؛

---

[1] Ibid,p:03

[2] صندوق النقد الدولي،من أين تأتي أموال الصندوق؟،مرجع سبق ذكره

* ما يعادل (2814.1 طنا متريا)

[3] صندوق النقد الدولي،الذهب في صندوق النقد الدولي،صحيفة وقائع،2015/12/02 http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/golda.htm

- ✓ كان الذهب يستخدم في العادة عند سداد جميع مدفوعات الرسوم [*]؛
- ✓ كانت هناك إمكانية للبلد العضو الذي يريد الحصول على عملة عضو آخر،بأن يبيع ذهبا للصندوق في مقابل الحصول عليها؛[**]
- ✓ يمكن للبلدان الأعضاء استخدام الذهب أيضا في سداد القروض المقدمة من الصندوق

الفرع الخامس:الفوائد و الرسوم

إلى جانب الموارد المذكورة أعلاه،تعتبر الفوائد و الرسوم من أهم الموارد التكميلية،و التي تتولد جراء إقراض الصندوق لبلدانه الأعضاء 188؛فعادة ما تكون قيمة الرسوم 0,5 % سنويا من قيمة القرض،أما سعر الفائدة للصندوق فهو مرتبط بالسوق و يسمى بمعدل الرسم الأساسي و هو معدل الفائدة في السوق المطبق على حقوق السحب الخاصة[1].

المبحث الثاني:الأدوات المستعملة من طرف صندوق النقد الدولي في علاقاته مع بلدانه الأعضاء

يستعمل صندوق النقد الدولي العديد من الأدوات للقيام بمهامه، و من أبرزها نجد أعمال الرقابة التي يقوم بها ، و كذا تقديمه للمساعدات المالية في شكل قروض، إضافة إلى المساعدة الفنية و التكوين المقدم للأعضاء.

المطلب الأول:رقابة صندوق النقد الدولي

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي و يتابع السياسات الاقتصادية و المالية المطبقة في بلدانه الأعضاء 189 بلدا.و يعرف هذا النشاط باسم الرقابة ،حيث ينطوي عمل الصندوق في هذا الإطار على شقين أساسيين هما:[2]
الرقابة الثنائية أو تقييم سياسات كل عضو و تقديم المشورة، و الثاني هو الرقابة المتعددة الأطراف أو الإشراف على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول_الرقابة الثنائية:

تتجسد الرقابة الثنائية من خلال زيارة الخبراء الاقتصاديين الممارسين لدى الصندوق سنويا إلى معظم البلدان الأعضاء، و ذلك من أجل التباحث و التشاور مع الحكومات و البنوك المركزية فيما إذا كانت هناك مخاطر تهدد الاستقرار المحلي و العالمي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية و تتركز هذه المناقشات أساسا :

- ✓ أسعار الصرف؛
- ✓ السياسات النقدية و المالية؛
- ✓ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي.

---

[*] القصد من الرسوم بأنها تلك الفوائد المترتبة على استخدام البلدان الأعضاء ائتمان الصندوق

[**] كان أكبر استخدام لهذه القاعدة هو عمليات بيع الذهب من جنوب إفريقيا للصندوق في الفترة 1970-1971.

[1] رمضاني محمد،مرجع سابق،بالتصرف،ص 153

[2] صندوق النقد الدولي،رقابة الصندوق،صحيفة وقائع،بالتصرف، 2014/12/28 http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva.htm

و عند عودة الخبراء إلى مقر الصندوق يباشرون برفع تقرير للمجلس التنفيذي لمناقشته، و يلي ذلك نقل آراء المجلس إلى سلطات البلد العضو في ختام عملية تعرف بمشاورات المادة الرابعة.

و نجد أن عملية الرقابة التي يقوم بها الصندوق مستمدة من روح اتفاقية تأسيسه بصيغتها المعدلة في أواخر سبعينات القرن العشرون، و بالضبط في مادتها الرابعة، التي تؤكد من خلالها البلدان الأعضاء بالتزامهم على التعاون من أجل تعزيز الاستقرار مع الصندوق و في ما بينها.

الفرع الثاني_الرقابة متعددة الأطراف:

إضافة إلى الرقابة الثنائية التي يقوم بها الصندوق نجد أن هذا الأخير يتولى رصد الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا و إقليميا، حيث يقوم بتحليل التداعيات التي تنتقل إلى الاقتصاد العالمي من سياسات البلدان الأعضاء، و من الأدوات المستعملة في مجال الرقابة المتعددة الأطراف نجد المطبوعات التي يصدرها بانتظام و من أبرزها نذكر:

- ✓ آفاق الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تقرير الاستقرار المالي العالمي؛
- ✓ تقرير الراصد المالي.

كذلك ينشر الصندوق تقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي تتضمن تحليلا أعمق لخمس مناطق أساسية في العالم، و منذ عام 2011 ، يعد الصندوق تقارير التداعيات التي تتضمن تحليلا لأثر السياسات الاقتصادية في اقتصاديات العالم الخمس الكبرى .و هي الصين و منطقة اليورو و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاديات الشريكة، و منذ عام 2012 بدا إعداد تقارير تجريبية عن القطاع الخارجي تضع المراكز الخارجية للاقتصاديات الكبيرة ذات التأثير النظامي في سياق متسق عالميا .

كذلك يعد الصندوق مرتين سنويا جدول أعمال السياسات العالمية، يجمع فيه أهم النتائج و المشورة بشأن السياسات من تقارير متعددة، و يحدد جدول أعمال مستقبلي للصندوق و بلدانه الأعضاء.

و يجري التذكير أن الصندوق يقوم بمراجعات لأنشطته الرقابية على أساس منتظم كل ثلاث سنوات، كانت آخرها في عام 2011 و التي أوصت بإدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية ، هي الروابط المتبادلة، تقييم المخاطر ، الاستقرار الخارجي، الاستقرار المالي، الفعالية، و الإطار القانوني .

المطلب الثاني: تقديم القروض (التسهيلات التمويلية)

يستعمل صندوق النقد الدولي موارده من أجل مساعدة البلدان الأعضاء التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها و ذلك بهدف إعادة التوازن لوضعياتها الخارجية،وعادة ما تحمل برامج و مساعدات الصندوق التمويلية شروطا فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد طالب القرض،تعرف" بالمشروطية ".[1]

[1] Albert Ondo Ossa, Economie monétaire internationale,Edition ESTEM,Paris,1999,p:169

الفرع الأول:شرطية برامج الصندوق

تشمل شرطية الصندوق بمعناها الواسع كل من البرامج التي يدعمها الصندوق . أي السياسات الاقتصادية الكلية و السياسات الهيكلية، و الأدوات المحددة التي تستخدم في متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التي يحددها البلد العضو بالتعاون مع الصندوق.و تستند الموافقة على البرامج أو مراجعاته إلى مختلف الالتزامات المتفق عليها مع سلطات البلد المعني بشأن السياسات، كما يمكن أن تتخذ هذه الالتزامات أشكالا مختلفة:[1]

أولا: الإجراءات المسبقة

هي تدابير يوافق البلد العضو على اتخاذها قبل موافقة المجلس التنفيذي على التمويل أو قبل استكماله المراجعة،و تتضمن هذه التدابير توافر الركيزة اللازمة لنجاح البرنامج، أو إعادة وضعه على المسار الصحيح إذا انحرف عن السياسات المتفق عليها.و من أمثلة هذه الإجراءات إلغاء القيود السعرية أو الموافقة رسميا على إعداد موازنة تتسق مع إطار المالية العامة المحدد في البرنامج.

ثانيا:معايير الأداء الكمية

هي شروط محددة و قابلة للقياس يتعين استيفاؤها لاستكمال المراجعة. و دائما ما تشير هذه المعايير إلى متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية التي تتحكم فيها السلطات الوطنية، على غرار المجملات النقدية والائتمانية أو الاحتياطيات الدولية أو أرصدة المالية العامة أو الاقتراض الخارجي.

ثالثا: الأهداف الإرشادية

و هي تلك الأهداف التي تستخدم في تقييم التقدم المحرز، باعتبارها عنصرا مكملا لمعايير الأداء الكمية.

رابعا: القواعد المعيارية الهيكلية

هي تدابير إصلاحية (غالبا ما تكون غير قابلة للقياس الكمي) تتسم بأهميتها البالغة في تحقيق أهداف البرامج، و يُقصد بها أن تمثل علامات إرشادية في تقييم تنفيذ البرنامج أثناء عملية المراجعة. و تختلف هذه القواعد باختلاف البرامج، و من أمثلتها التدابير الرامية إلى تحسين عمليات القطاع المالي أو بناء شبكات الأمان الاجتماعي أو تعزيز إدارة المالية العامة.

خامسا:شرط المشاورات و الالتزام بالبرنامج

يتم ذلك في العادة بمقتضى اتفاق إقراض قد ينص، حسب أداة الإقراض المستخدمة، على سياسات و تدابير اقتصادية محددة يوافق البلد المعني على تنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات. و يتولى البلد العضو بالتشاور مع الصندوق تحديد برنامج السياسة الاقتصادية الذي يرتكز عليه الاتفاق، ثم يُعرض في معظم الحالات على المجلس التنفيذي ضمن "خطاب نوايا "[*].

[1] صندوق النقد الدولي،شرطية الصندوق،صحيفة وقائع،بالتصرف،2015/01/12
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/conditioa.htm

[*] خطاب النوايا هو عبارة عن وثيقة ،يلتزم من خلالها بلد عضو ما بالقيام بسياسات اقتصادية و مالية،مقابل استفادته من استعمال الموارد المالية للصندوق،و عادة ما يرفق بمذكرة للسياسات الاقتصادية و المالية مع بروتوكول اكثر تفصيلا لذات الغرض.

بعد موافقة المجلس التنفيذي، تُصرَف موارد الصندوق المطلوبة و تكون مقسمة في العادة على أقساط مرحلية تتوافق مع التقدم في خطوات تنفيذ البرنامج. غير أن بعض الاتفاقات تتيح للبلدان ذات الأداء القوي الاستفادة من موارد الصندوق مقدما مرة واحدة، و من ثم لا تخضع لتفاهمات بشأن السياسات.

الفرع الثاني:أنواع التسهيلات التمويلية داخل الصندوق

شهد الصندوق خلال مسيرته العديد من الأدوات و التسهيلات التمويلية، منها من لازال ساري المفعول و البعض الآخر تم توقيفه و إقرار بدائل تمويلية جديدة تزامنا و خصوصية كل مرحلة، و كمثال على ذلك، قام الصندوق بطرح أدوات تمويلية جديدة يهدف من وراءها إلى إصلاحات ضمن مجموعة الإقراض في حساب الموارد العامة الموافق عليها في عام 2009 ، و اعتمادا على التقرير السنوي للصندوق لسنة 2014 و الذي تم الكشف من خلاله على التسهيلات التمويلية التي يعمل بها في الوقت الحالي، حيث تم تصنيف هذه التسهيلات إلى ثلاث أنواع ، التسهيلات العادية، و التسهيلات الخاصة، التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل .

أولا_التسهيلات العادية:

و هي مجموعة القروض التي يتعامل بها الصندوق بشكل آلي و دوري مع الدول الأعضاء و هي كالآتي:

أ_ الشريحة الاحتياطية:

الشريحة الاحتياطية تتوافق مع نسبة من حصة البلد العضو عند انضمامه للصندوق، و يمكن أن يصل السحب إلى حدود حصته في الصندوق، حيث تتيح هذه الشريحة للعضو إمكانية استعمالها في أي وقت، من اجل تسوية ميزان مدفوعاته و لا تعتبر هذه الشريحة من ضمن استخدامات موارد الصندوق، و لا يتم فرض عليها أي رسوم كما لا تترتب عليها عملية إعادة الشراء[1]

ب_ الشرائح الائتمانية:

هي عبارة عن قروض تمنح على أربع شرائح، تعادل كل شريحة 25 % من حصة البلد العضو.

و يمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية إلى:[2]

ب_1 الشريحة الائتمانية الأولى:

و تمثل ما نسبته 25% من حصة البلد العضو، مع فترة إعادة الشراء من 3 إلى 5 سنوات ، و في إطار هذه الشريحة،يستوجب على العضو تبيان المجهودات المبذولة من أجل التقليل من الصعوبات التي يعاني منها ميزان مدفوعاته.

ب_2 الشرائح الائتمانية العليا:

و تقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق، من خلاله أن يسمح للعضو بتذليل عجز ميزان المدفوعات في آجال معقولة.

---

[1] Albert Ondo Ossa,Op.Cit,p:170

[2] Ibid,p:171

و عادة ما يتم تفعيل هذه الشرائح من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني أو تسهيل الصندوق الممدد و الذين نوجزهما في الآتي:[1]

ب-2-1 اتفاقات الاستعداد الائتماني (stand_by Arrangements) :

اتفاقات الاستعداد الائتماني هي الأداة التي يستخدمها الصندوق منذ نشأته لتقديم معظم المساعدات التي تتاح للبلدان الأعضاء بأسعار السوق، و هي مصممة بحيث تساعد البلدان على معالجة المشكلات التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير، و يمكن أن تصل حدود الاستفادة سنويا إلى 200 % من حصة العضو المستفيد، و قد تصل إلى 600 % من حصة العضو بصفة تراكمية، مع فترة سداد بين 3,25 إلى 5 سنوات و بإقساط ربع سنوية .

ب-2-2 تسهيل الصندوق الممدد (Extended Fund Facility) :

أنشئ هذا التسهيل التمويلي في عام 1974 لمساعدة البلدان في معالجة المشكلات متوسطة الأجل و طويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات و تعكس تشوهات كبيرة تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية، و حدود الاستفادة في هذا التسهيل مثل اتفاق الاستعداد الائتماني، إلا أن الاختلاف في فترة السداد حيث تتراوح من 4,25 إلى 10 سنوات و بأقساط نصف سنوية.

و دائما ضمن التسهيلات العادية، فقد استحدث الصندوق في إطار الإصلاح الجديد لأدوات الإقراض خطين ائتمانيين جديدين هما، خط الائتمان المرن سنة 2009 ،و خط الوقاية و السيولة سنة 2011:[2]

هـ_ خط الائتمان المرن (Flexible Credit Line) :

يختص "خط الائتمان المرن" بالبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات و السياسات الاقتصادية و الأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات. و يوافق الصندوق، بناء على طلب البلد العضو، على اتفاقات استخدام خط الائتمان المرن إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة سلفا. و تبلغ مدة الاستفادة من هذا التسهيل إما عاما واحدا أو عامين، مع إجراء مراجعة مرحلية بعد عام واحد للتأكد من أن شروط الأهلية لا تزال مستوفاة. و تتقرر الموارد التي تتاح من خلال هذا الخط حسب كل حالة على حدة، و لا تخضع لحدود الاستفادة الاعتيادية، كما أنها تُصرَف في دفعة واحدة

و_ خط الوقاية والسيولة (Precautionary and Liquidity Line) : يتاح "خط الوقاية والسيولة" للبلدان التي تتميز بأساسيات و سياسات اقتصادية سليمة، مع سجل أداء سابق فيما يتصل بتنفيذ هذه السياسات. و قد تواجه البلدان المستوفية لشروط الاستفادة من "خط الوقاية و السيولة" مواطن خطر متوسطة و قد لا تستوفي معايير التأهل للاستفادة منه، لكنها لا تتطلب تعديلات كبيرة في سياساتها الاقتصادية مقارنة بما تتطلبه اتفاقات الاستعداد الائتماني.

---

[1] صندوق النقد الدولي،الإقراض من صندوق النقد الدولي،صحيفة وقائع،بدون صفحة،بتصرف،2015/01/22
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm

[2] المرجع نفسه،بدون صفحة

ثانيا_التسهيلات الخاصة:

بالنسبة للتسهيلات الخاصة، انشأ الصندوق العديد منها ، لعلى أهمها تسهيل التمويل التعويضي، و التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية و الذي لم يستعمل منذ 1983 [1]، و في الوقت الحالي يوجد تسهيل خاص واحد يدعى " أداة التمويل السريع"

_أداة التمويل السريع (Rapid Financing Instrument) : [2]

أنشئت هذه الأداة سنة 2011 لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ و توسيع نطاق تطبيقها. و تقدم هذه الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة. تخضع الموارد المتاحة من خلالها إلى لحد أقصى سنوي قدره 50 % من قيمة حصة البلد المعني، بحد تراكمي قدره 100 % من قيمة الحصة، و يتم السداد في غضـون 3,25 إلى 5 سنوات.

ثالثا_التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل:

أنشئت تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر*، و دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2010 كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقا لجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة و ملائمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل (و في جانفي 2013، تم تنقيح هذه التسهيلات لتعزيز ملامتها للبلدان منخفضة الدخل و إضفاء مزيد من المرونة على الدعم المقدم من الصندوق). و تمت زيادة حدود الاستفادة من الموارد والمعايير المتعلقة بها بمقدار الضِعْف تقريبا مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، كما أصبح التمويل بشروط أكثر يسرا، مع مراجعة أسعار الفائدة مرة كل عامين (و هي تبلغ حاليا صفر% حتى نهاية عام 2014)، و تأتي التسهيلات المقدمة إلى البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في ثلاثة أشكال نوجزها في ما يلي:[3]

أ_ **التسهيل الائتماني الممدد (Extended Credit Facility)** :يأتي التسهيل الائتماني الممدد خلفا لتسهيل النمو و الحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط.

ب_ **تسهيل الاستعداد الائتماني (Standby Credit Facility)** :يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية قصيرة الأجل.

ج_ **التسهيل الائتماني السريع (Rapid Credit Facility)** : يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة، و يأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق.

---

[1] Albert Ondo Ossa,Op.Cit,p:171

[2] صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي لسنة 2014،ص ص:32_33بتصرف

*Poverty Reduction and Growth Trust

[3] صندوق النقد الدولي،الإقراض من صندوق النقد الدولي،مرجع سبق ذكره،بتصرف،2015/01/22 .

مع العلم أنه بالنسبة لأسعار الفائدة بموجب التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل يتم مراجعتها مرة كل عامين حيث كانت تبلغ صفر% حتى نهاية عام 2014.

على الرغم من أن مثل هذه التسهيلات الجديدة تمثل تعديلا جوهريا في درجة المرونة التي تتصف بها التسهيلات الائتمانية المقدمة من جانب الصندوق، إلا أن مثل هذا التسهيلات،تقتصر فقط على حالة الدول ذات الأداء الاقتصادي القوي، و التي تملك مؤشرات اقتصادية كلية ملائمة، أما الاقتصاديات الضعيفة أو ذات الملاءة المالية غير المناسبة، و هي أكثر الدول الأعضاء حاجة إلى تسهيلات الصندوق، فلا سبيل أمامها للتمتع بمثل هذه التسهيلات المرنة.

المطلب الثالث:المساعدات الفنية

إضافة إلى التسهيلات التمويلية التي يقدمها الصندوق لبلدانه الأعضاء، فهو يهتم أيضا بتقديم المشورة و المساعدات الفنية و التدريب بشان صياغة السياسات الاقتصادية و المالية لمعظم بلدانه الأعضاء و تنفيذها،مستفيدا بذلك بالخبرات التي اكتسبها عبر خبراءه الاقتصاديين المنحدرين من شتى الجنسيات.

ففي السنة المالية * 2014 غطت المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مجموعة كاملة من المواضيع المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي، و الاستقرار المالي، قدمتها أساسا أربع إدارات متواجدة ضمن هيكل الصندوق، و هي إ شؤون المالية العامة، الإدارة القانونية، إدارة الأسواق النقدية و الرأسمالية، و إدارة الإحصاءات.[1]

الفرع الأول:مجالات المساعدة الفنية المقدمة من طرف الصندوق:

يمكن تلخيص محاور المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق ضمن سياساته تجاه أعضاءه في ما يلي:[2]

أولا_دعم القطاعات المالية و النقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي و الرقابة عليه و إعادة هيكلته، و إدارة النقد الأجنبي و العمليات ذات الصلة، و نظم المقاصة و تسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية و تطويرها؛

ثانيا_ مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية و ضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات و الإدارة الضريبية و الجمركية، و وضع الميزانية، و إدارة الإنفاق، و تصميم شبكات الأمان الاجتماعي، و إدارة الدين الداخلي و الخارجي؛

ثالثا_ إعداد البيانات الإحصائية و إدارتها و نشرها و تحسين نوعيتها؛

رابعا_ صياغة التشريعات الاقتصادية و المالية و مراجعتها.

* بالنسبة للسنة المالية للصندوق تبدأ في الأول من ماي و تنتهي في 30 افريل .

[1] صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي،مرجع سبق ذكره،ص:45

[2] صندوق النقد الدولي، ما هو صندوق النقد الدولي؟،تاريخ الزيارة 2015/01/12

https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#tech

الفرع الثاني:الهياكل و البرامج المستخدمة في تقديم المساعدة و الفنية و التدريب

بهدف تعزيز التكامل بين المساعدة الفنية و التدريب يعتمد الصندوق بمعهد تنمية القدرات[1] ، الذي ادخل مجموعة من الأدوات الجديدة في ميدان التدريب، بهدف تقديم توجه مفاهيمي و تحليلي أقوى في المساعدة الفنية التي يقدمها في مجال المالية العامة، حيث اقترح المعهد أدوات التقييم الموحدة الجديدة (**أنظر الملحق رقم 02**) ، و التي من شانها أن تساعد على إقامة توجه مفاهيمي و تحليلي اقوي في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق بشان قضايا المالية العامة

و إلى جانب معهد تنمية القدرات، يعتمد كذلك الصندوق على مجموعة من برامج و مراكز التدريب الإقليمية التي تغطي كامل مناطق العالم .

الجدول رقم:(01_05): برامج و مراكز التدريب الإقليمية المقدمة من طرف الصندوق

تسمية المركز أو البرنامج		المقر	سنة الإنشاء
بـرامج التدريـــب الإقليمية			
مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية		البرازيل	2001
برنامج التدريب المشترك بين الصين و صندوق النقد الدولي		الصين	2000
برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا		موريشيوس	2010
مـــراكز التدريـــب الاقليمية			
معهد التدريب لصالح افريقيـــا (حل محل برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا)		موريشيوس	2013
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد و التمويل في الشرق الأوسط		الكويت	2011
معهد التدريب الإقليمي بين الصندوق و سنغافورة		سنغافورة	1998
معهد فينا المشترك		النمسا	1992
مـــراكز المساعدة الفنيـــة			
مركز المساعدة الفنية و المالية لمنطقة المحيط الهادي		جزر فيجي	1993
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي		بربادوس	2001
مركز المساعدة الفنية الإقليمي في إفريقيا في 05 مناطق:	منطقة شرق إفريقيا	تنزانيا	2002
	منطقة غرب إفريقيا(الأولى)	مالي _الكوديفوار	2012_2003
	منطقة وسط إفريقيا	الغابون	2007
	منطقة جنوب إفريقيا	موريشيوس	2011
	منطقة غرب إفريقيا (الثانية)	جزر الرأس الأخضر	2013
مركز المساعدة الفنية الإقليمية لمنطقة الشرق الاوسط		لبنان	2004
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى و بنما و الجمهورية الدومينيكية		غواتيمالا	2009

المصدر:من إعداد الطالب بناء على معطيات كتيب التدريب لمعهد التدريب بصندوق النقد الدولي

http://www.imf.org/external/np/INS/ara/pdf/catalog2015a.pdf

[1] أنشا معهد تنمية القدرات بواشنطن سنة 2012،و للتعرف اكثر على أنشطة المعهد يمكن زيارة الموقع التالي:
http://www.imf.org/external/np/INS/ara/pdf/catalog2015a.pdf

من خلال الجدول أعلاه، يمكن لنا أن نستشف على أنه في بدايات عمل الصندوق لم يكن يولي الاهتمام البالغ للمساعدة الفنية و التدريب ، أو على الأقل لم تكن بالقدر الذي يغطي كامل أعضاءه، حيث أن أول معهد للتدريب الإقليمي تم إنشاءه بالنمسا، و هو معهد فينا المشترك، تلاه فيما بعد مركز المساعدة الفنية و المالية لمنطقة المحيط الهادي بجزر فيجي سنة 1993.

و بعد ذلك أسهمت الظروف التي عاشتها دول أوروبا الشرقية و التي شهدت تحولا في نهجها الاقتصادي، نتج عنه تزايدا في الطلب على مساعدات الصندوق الفنية و التدريب، و نفس الشيء بالنسبة للأزمات المالية المتتالية أواخر تسعينات القرن الماضي و التي كانت هي الأخرى سببا مباشرا في إنشاء مراكز عديدة للمساعدة الفنية، كان أبرزها مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي و مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية

في الوقت الحالي يصل عدد هذه المراكز إلى قرابة (17) بين مركز و برمج التدريب الإقليمية، تقدم خدماتها لمختلف البلدان الأعضاء.

المبحث الثالث: تحليل علاقة صندوق النقد الدولي مع الدول و المؤسسات

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المكانة و الدور الذين يلعبهما الصندوق، و ذلك من خلال تحليل علاقته مع البلدان الأعضاء ،سواءا البلدان النامية أو الصاعدة، أو تلك الأكثر تقدما، و في المطلب الأخير سوف نتطرق إلى علاقة الصندوق بمختلف المؤسسات الأخرى.

من المتعارف عليه من خلال اتفاقية صندوق النقد الدولي أنها لم تتعرض من حيث المبدأ إلى قضايا الدول النامية بشكل مباشر، حيث اقتصر نشاط و اهتمام الصندوق في بادئ الأمر على الأمور المالية و النقدية المتعلقة بالبلدان الصناعية، و بتتابع الأزمات مثل أزمة البترول أكتوبر 1973، مرورا بكل من أزمتي الديون في الثمانينات و الأزمة المالية أواخر تسعينات القرن الماضي، وصولا إلى الأزمة المالية العالمية التي هزت قلاع وول ستريت 2008. تحول اهتمام الصندوق إلى الدول النامية بهدف المساهمة في التخفيف من أزماتها و بالخصوص تلك التي تعاني باختلال في ميزان مدفوعاتها.

المطلب الأول:علاقة الصندوق بالدول النامية

نتيجة للصعوبات التي عرفتها اقتصاديات الدول النامية و ما ترتب عنها من تدهور في هيكلها الاقتصادي، مما عزز من تضاعف عجز موازين مدفوعاتها و جعلها عرضة للاستدانة الخارجية، الأمر الذي حتم عليها الاستنجاد بمؤسسة صندوق النقد الدولي نتيجة لقلة مصادر التمويل العالمية الأخرى، فاستغل الصندوق هذا الأمر.و بتزكية من الدول الصناعية الكبرى ، قام الصندوق بالحياد عن مبادئ "بريتون وودز"، حيث أصبح يهتم بإدارة الديون الخارجية للدول النامية، و ضمان الوفاء بها لصالح الدائنين.

ترجع أولى بدايات اهتمام الصندوق بالدول النامية إلى سنة 1985، عندما أطلق "جيمس بيكر" [*] نداءا للدول الصناعية من خلال بنوكها التجارية بهدف تقديم قروض جديدة للدول التي تعاني أصلا من المديونية الخارجية، على أن يشرف صندوق النقد الدولي على إدارة هذه الديون، و ذلك من خلال ربط استفادة كل دولة من هذه القروض بضرورة تطبيق برامج "التكييف الهيكلي"[**] ، و التي تلزم البلدان المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الليبرالية، يطلق عليها "بالمشروطية" ،والتي سنتطرق اليها في في المبحث الثاني من هذا الفصل عند توقفنا أمام التسهيلات التمويلية لدى الصندوق.

و لازالت و إلى غاية كتابة هذه الأسطر سياسة التكيف أو التعديل الهيكلي مطبقة على قروض الصندوق، على الرغم من ادعاء مسؤولي هذا الأخير و على رأسهم مدير عام الصندوق السيدة " كريستين لاغارد"[***] ، في مطلع حديثها أمام المؤتمر الصحفي الذي انعقد بتاريخ 12 افريل 2014 بمقر الصندوق[1]، في ردها على سؤال تعلق بالصورة السيئة التي تروج للصندوق في دولة غانا عندما يأتي موقت مناقشة برنامج ما مع صندوق النقد الدولي، بقولها:

" ...فكرة الإصلاح الهيكلي كان هذا قبل وقتي، قبل ان أصبح مديرة للصندوق، و لا اعلم ما هو حتى، نحن لا نقوم بذلك الآن، عليكم أن تدركوا أننا تغيرنا بالفعل،و غيرنا الطريقة التي تقوم على أساس من الشراكة، و هناك دائما في الشراكات، بعض المشاق المصاحبة لها...".

بينما نرى الواقع اليوم خلافا لما قالته " لاغارد "، حيث يمكننا أن نستشف العديد من مظاهر سياسات الإصلاح الهيكلي القاسية في تطبيقها، و ذلك عند تمعننا الدقيق أثناء تحليل خطابات النوايا، المرافقة لبرامج السياسات الاقتصادية و المالية للدول المقبلة على برامج الصندوق.

فلا زال الصندوق يواصل دعم "سياسات التقشف "[****] في ميزانيات البلدان التي طلبت مساعدته المالية، و التي تستمد فلسفتها من الفكر الليبرالي المتشبع "بإجماع واشنطن "[*****] .كما يمكننا صياغة و تلخيص جملة من النقاط السلبية في أداء الصندوق تجاه الدول النامية، و بالأخص تلك الدول الأقل دخلا ، و هذا لا يعني أننا سوف نهمل البلدان الناشئة أو الصاعدة، و التي بدورها عانت من التهميش من لدن الفاعلين الكبار في الصندوق.

---

[*] جيمس بيكر هو دبلوماسي ورجل سياسي أمريكي عضو في الحزب الجمهوري شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس رونالد ريغان في دورته الأولى ثم عمل وزيرا للخزينة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان بين 1985 و1988 ووزير الخارجية في عهدة الرئيس جورج بوش الأب من 1989 إلى1992

[**] Ajustement structurel (FR), structural adjustment (EN)

[***] كريستين لاغارد ترأس منصب مدير عام الصندوق منذ 05 جويلية 2011،و ذلك خلفا لسلفها المستقيل " دومينيك ستراوس كان " الفرنسي الجنسية أيضا.

[1] IMF, imf videos, Arabic – Press Briefing: International Monetary and Financial Committee , 12 April 2014. Date of visit the page: 23/04/2015 http://www.imf.org/external/mmedia/view.aspx?vid=3461438847001

[****] سياسة التقشف مصطلح انتشر بقوة في الآونة الأخيرة ،و بالأخص بعد الأزمة المالية سنة 2008 ،من خلال تطبيقها في العديد من البلدان أهمها اليونان جراء أزمة المديونية،و هي سياسة حكومية ترمي إلى خفض الإنفاق العام، وغالبا ما يكون ذلك من خلال تقليص الخدمات العامة،ففي كثير من الأحيان تلجأ الحكومات إلى الإجراءات التقشفية بهدف خفض العجز في الموازنة، وغالبا ما تترافق خطط التقشف مع زيادة الضرائب.

[*****] إجماع واشنطن (Washington Consensus). : هو مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 لتكون علاجاً ووصفاً من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية و اقتصادية وكيفية تنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية ، بالإضافة إلى دعوته البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبني هذه البنود ،و لأكثر تفاصيل عن بنود يرجى زيارة الصفحة التالية : http://cadtm.org/IMG/pdf/ICW4_cadtm.pdf

الفرع الأول:الانعكاسات السلبية و مظاهر أداء الصندوق على الدول النامية:

يمكن لنا صياغة جملة من الانعكاسات نوجزها في الآتي[1]:

- ✓ الانعكاسات السلبية للبرامج المقترحة على شعوب البلدان المستفيدة من هذه البرامج، كحالة انخفاض رواتب الأطباء المدرسين بالأرجنتين أثناء أزمتها؛
- ✓ يطبق الصندوق في الغالب نفس البرامج من خلال وصفاته على جميع البلدان النامية،وإشراكه في صياغة هاته البرامج على وزارات المالية متمثلة في بنوكها المركزية و إهماله للوزارات و القطاعات الأخرى؛
- ✓ ترتكز برامج الصندوق بالدرجة الأولى على توفير الدعم إلى مؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلي؛
- ✓ سياسات الصندوق مدمرة للبيئة، مثلما تم استغلال الغابات من أجل تصدير الكاكاو بالكودي فوار؛
- ✓ ساهم الصندوق في تعميق الأزمة الآسيوية خصوصا عندما لعب الصندوق دور "الملجأ الأخير للإقراض "[*]،حيث أدت هذه السياسات إلى تراجع في الأوضاع المالية و الاقتصادية في المدى الطويل،و في كوريا الجنوبية كمثال آخر أدت وصفة الصندوق برفع أسعار الفائدة في هذا البلد إلى ركود اقتصادها.

و يضاف إلى النقاط المذكورة أعلاه، مواصلة تغييب دور الدول النامية أو حتى الصاعدة منها عن مركز اتخاذ و صنع القرار داخل الصندوق، حيث أن التمثيل داخل المجلس التنفيذي لا يتعدى مقعدين اثنين بالنسبة للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء و التي يبلغ عددها 45 دولة، فكيف بإمكان هاذين الممثلين أن يوفقان في تأدية دور الوساطة و المشاورات بين الصندوق و مجموعات الدول الممثلين لها.

فهل يعقل أن مؤسسة مالية دولية تدّعي الشرعية و تحتوي على 189 عضوا ، يسيطر منها فقط خمسة (05) بلدان هي:(الولايات ا لمتحدة الأمريكية و ألمانيا واليابان و المملكة المتحدة،و فرنسا) على نسبة 39,39 % من حصص العضوية داخل الصندوق؛ بينما نجد في الجهة الأخرى أن قيمة النسبة لحصة دولة كالصين لا تتعدى 4 % ، و هي التي فاق ناتجها المحلي الإجمالي 17,6 تريليون دولار وفق إحصائيات الصندوق ديسمبر 2014 ،مقابل 17,4 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية[*] .

كما يعتبر الصندوق دليلا للشركات المتعددة الجنسيات، فهو يقدم لها الأرضية الخصبة للقيام بمشاريعها و ذلك من خلال تعهد البلدان المقترضة و جرّها إلى تطبيق سياسات محفزة للاستثمارات الأجنبية، مثل تخفيض الضرائب، و تخفيض العملة إلى غير ذلك من الإجراءات.

---

[1] د.فؤاد حمدي بسيسو،**إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي،البحث التاسع،المؤتمر العلمي العاشر**،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،2009،ص ص'9_10 بالتصرف.

[*] (Lender of Last Resort)

[*] يعتمد صندوق النقد الدولي في تحديده لهذه الإحصائيات على نظرية "تعادل القوة الشرائية " أي أن سعر الصرف الحقيقي بين عملتين سوف يميل دائماً إلى التغير مع كل تغير في القوتين الشرائيتين لهاتين العملتين.

الفرع الثاني:مسؤوليات الدول النامية تجاه برامج الصندوق

إضافة للمظاهر و الانعكاسات السلبية لسياسات و برامج الصندوق تجاه الدول النامية، نجد أن مسؤولوا هذه الدول قد ساهموا بشكل أو بآخر في فشل تلك البرامج الممولة من طرف الصندوق، نوجز بعضا من سلوكهم فيما يلي :

- ✓ عدم إبداء النية الحسنة في الإصلاح، و إنما كان الهدف من بعض الدول هو الاستفادة من القروض و موارد الصندوق دون أن تبذل الجهد المطلوب في دعم قضايا الإصلاح الاقتصادي ؛
- ✓ عدم وجود تصور واضح للاستثمار المحلي للبلدان النامية، و حتى الاستثمار الأجنبي المباشر قام بالتركيز على الصناعات الاستخراجية مثل الطاقة و المعادن ، فضاعت مكاسب تصديرية كانت بالإمكان تحققها لو تم الاهتمام بالصناعات التصديرية التي يدعوا لها الصندوق؛
- ✓ إهمال القطاع المصرفي من خلال التخلي عن تدعيم استقلالية البنوك المركزية في البلدان التي تمر بالتحول الاقتصادي؛
- ✓ عدم حل مشكلة الافتقار للثقة في النظام المالي زاد من صعوبة الخروج من الأزمات المالية و بالتالي تعثر جهود الإصلاح الممولة بقروض صندوق النقد الدولي. [1]

و كنتيجة للمظاهر السلبية لسياسات الصندوق و برامجه و انعكاساتها على البلدان النامية، ظهرت أصوات من منظمات المجتمع المدني، في دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا جنوب الصحراء، تدعوا فيها الصندوق على الكف عن ممارساته الاستغلالية، خاصة لما تزامنت هذه الاحتجاجات مع الأزمة المالية العالمية، حيث استغل الصندوق الوضع القائم في بدايات هذه الأزمة ، فراح يغازل ود الدول الأكثر فقرا و الأقل دخلا في العالم، و بإيعاز من قادة دول مجموعة العشرين في اجتماعهم المنعقد بلندن افريل 2009، عندما تعهدوا بتدعيم النمو في الاقتصاديات الصاعدة و النامية، و ذلك بزيادة موارد صندوق النقد الدولي بهدف تدعيم قدرته التمويلية إلى 750 مليار دولار .

و مثلما رأينا في المبحث الثاني عندا تطرقنا للتسهيلات التمويلية، قام بعدها الصندوق بإنشاء ثلاث أدوات تمويلية مخصصة للبلدان الأكثر فقرا و الأقل دخلا في العالم تحت مظلة " الصندوق الاستئماني للنمو و الحد من الفقر " ، تمثلت في "التسهيل الائتماني الممدد"،" تسهيل الاستعداد الائتماني"،" التسهيل الائتماني السريع " و بفائدة صفرية حتى 2014.

المطلب الثاني:علاقة الصندوق بالبلدان المتقدمة

يميل صندوق النقد الدولي منذ بدايات إنشاءه إلى كفة الدول الصناعية الكبرى، و التي كانت مدعاة لإنشائه، و إذا أردنا التطرق لهذه العلاقة فلا يمكننا غظ الطرف عن دور الولايات المتحدة الأمريكية كأحد ابرز الفاعلين في اتخاذ القرار داخل الصندوق،و نفس الشيء بالنسبة للدول الأوروبية.

الفرع الأول:علاقة الصندوق بالولايات المتحدة الأمريكية

[1] رمضاني محمد، مرجع سابق ص ص،181_182 بالتصرف

لا يمكن أن نستغرب عندما نرى ذلك الارتباط الوثيق بين الصندوق و الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة تحتضن مقر الصندوق و تسيطر على نسبة 17,69 % من حصص العضوية بداخله، الأمر الذي يجعلها أكبر ممول له.

و في الماضي نجد أن الولايات المتحدة قد تمكنت من تمرير قرارا ذا أهمية يقضي بفرض أغلبية 85 % لجميع القرارات المهمة التي تهم مستقبل الصندوق، كالزيادة في حقوق السحب الخاصة أو إلغائها، رفع أو خفض عدد المديرين التنفيذيين داخل المجلس، و كذا تغيير نسب المساهمة عند زيادة الحصص، فنجد بذلك أن الولايات المتحدة تتوفر لوحدها على أزيد من 15 % من حق التصويت، مما يمكنها من رفض أي قرار لا يخدم مصالحها.

فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تواصل تعنتها بعدم الموافقة على الإصلاحات المرجوة في نظام الحصص و الحوكمة في الصندوق*، حيث أثار ذلك استياء حتى مدير عام الصندوق السيدة " كريستسن لاغارد" عندما أعربت عن أسفها لموقف الولايات المتحدة، و كان هذا بمناسبة المؤتمر الصحفي المنعقد يوم 12 ديسمبر 2012 [1] قائلة: ""...وقد أبلغتني الإدارة الأمريكية الآن أن هذه الإصلاحات لم تدرج قي قانون الموازنة المعروض حاليا أمام الكونغرس الأمريكي .و قد أعربت عن شعوري بخيبة الأمل للسلطات الأمريكية و عن أملي في مواصلتنا العمل بسرعة للمصادقة على هذه الإصلاحات ...".

أما من الناحية المالية و النقدية، فلا زال الدولار الرقم الصعب في النظام النقدي الدولي، فبالرغم من الهزة التي تعرض لها سنة 1971 ، عندما وقع الرئيس الأمريكي الأسبق " نيكسون " على نهاية "نظام بريتون وودز" في 15 أوت 1971 ، عندما ألغى بمناسبة خطابه الشهير[2] تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، إلا أن الدولار لم يفقد مكانته بل بالعكس، حيث نجد أن تدفقات رؤوس الأموال نحو الولايات المتحدة في تزايد مضطرد نظير الثقة التي يتمتع بها الدولار . و في الوقت الحالي يعتمد صندوق النقد الدولي على الدولار في تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثاني:علاقة الصندوق بالدول الأوروبية

كأول إشارة نستطيع أن نلمحها في معرفة مدى الارتباط الوثيق بين دول الاتحاد الأوروبي و الصندوق، سوف نجد لا محال أن مدير عام الصندوق دائما ما يكون أوروبيا، فعلى مدار أزيد من سبعين عاما من حياة الصندوق، شغل منصب مدير عام

* ترجع هذه الإصلاحات إلى تاريخ 15 ديسمبر 2010، عندما استكمل مجلس المحافظين – وهو أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق – المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص التي شملت مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص والحوكمة.

[1] صندوق النقد الدولي،كلمة السيدة كريستين لاغارد حول إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة في الصندوق:تاريخ الزيارة 2015/02/10
http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14568a.pdf

[2] لمتابعة خطاب الرئيس الأمريكي"ريتشارد نيكسون" و الذي كان مرحلة فاصلة في نظام بريتون وودز و النظام النقدي الدولي يرجى زيارة الصفحة التالية:
http://money.golij.com/nixon-ends-bretton-woods-international-monetary-system_2189663e7.html

الصندوق 12 مدير كانوا جميعهم من جنسية أوروبية*، لتكون بذلك القسمة عادلة في إدارة اكبر المؤسسات المالية العالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية ** و الدول الأوروبية.

لن نتطرق في تحليلنا هنا لعلاقة الصندوق مع الدول الأوروبية إلى دولة بعينها، و إنما سوف ننظر إليها من الجانب المؤسساتي ككتلة واحدة ممثلة في الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو، و ذلك من خلال علاقته ببعض مؤسساتهما، و كذا إلى أهم نشاطاته في المنطقة.

أولا_علاقة الصندوق ببعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

أدت مشاركة صندوق النقد الدولي في وقت مبكر من الأزمة المالية العالمية الحالية أو تلك التي حدث أواخر تسعينات القرن الماضي، عندما قام بتمويل بلدان أعضاء الإتحاد الأوروبي التي تواجه احتياجات لتمويل ميزان مدفوعاتها، إلى اتساع نطاق تعاون صندوق النقد الدولي مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي ، و خاصة مع "المفوضية الأوروبية" و" البنك المركزي الأوروبي" في وقت لاحق من الأزمة، فأصبح هذا التعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية، و البنك المركزي الأوروبي في شكل برامج قطرية، أطلق على هذا التعاون بـ "الترويكا"(LA TROIKA).[1]***

و بالرغم من تنسيق صندوق النقد الدولي على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في " الترويكا"، إلا أن المجلس التنفيذي يتخذ في نهاية المطاف قرارات التمويل و المشورة بشأن السياسات على نحو مستقل [2]

كما نشير إلى حضور ممثل عن "البنك المركزي الأوروبي" كملاحظ في مجلس إدارة الصندوق،حيث أكد المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ 27 ديسمبر 2002 ،على ضرورة دعوة "البنك المركزي الأوروبي" كملاحظ الى اجتماعاته،إلا في حالة معارضة أغلب الأعضاء، و هذا بخصوص الاجتماعات التي مواضيعها ترتكز على ما يلي:[3]

- ✓ المراقبة التي يقوم بها الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة للولايات المتحدة الأمريكية و اليابان؛
- ✓ مراقبة الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة للدول الإتحاد الأوروبي الغير أعضاء في منطقة اليورو؛
- ✓ مراقبة الصندوق للسياسات الاقتصادية لبلدان الاتحاد الأوروبي و استعمالاتها لموارد الصندوق.

---

* أول مدير عام للصندوق يدعى كيميل جوت (Camil Gutt) من بلجيكا حكم في الفترة ما بين 1946 و 1951

** حيث أن كل المدراء الذين مروا على رئاسة البنك الدولي من جنسية أمريكية،ما عدا الرئيس الحالي و هو" جيم يونغ كيم " كوري الجنسية،و تم انتخابه كرئيس للبنك الدولي في 01 جويلية 2012 خلفا لسلفه " روبرت زوليك " .

*** [1] و هي عبارة على مصطلح لهيكل ثلاثي يطلق على اتحاد كل من (صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي و المفوضية الأوروبية)

[2] Fonds monétaire internationale, fiche technique, le FMI et l'Europe,Le 19/01/2015 http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/europef.htm

[3] banque-france, principales caractéristiques des relations de l'uem avec le fmi,le 10/02/2015 https://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Eurosysteme_et_international/Questions_monetaires_internationales/principales-caracteristiques-relations-fmi-uem.pdf

ثانيا_أهم أنشطة صندوق النقد الدولي في أوروبا :

يعمل صندوق النقد الدولي جاهدا على تقديم نفسه في المنطقة الأوروبية كأحد الفاعلين في استقرارها،و ذلك بممارسته أنشطته المعهودة ،فيمارس الرقابة المعتادة في إطار الرقابة الثنائية المعروفة باسم "مشاورات المادة الرابعة " أو من خلال التقارير القطرية و ما تحمله من تحاليل إقليمية حول توقعات للدول منفردة و في إطار منطقة اليورو،مثل مؤشرات الاقتصاد العالمي،و كذا تقرير الاستقرار المالي العالمي،بالإضافة إلى ذلك دأب الصندوق منذ سنة 2011 بنشر " تقرير آثار العدوى " من اجل فحص النتائج المترتبة على الاستقرار المالي العالمي.

أما في ما يخص التمويل فنجد أن الصندوق قد قام بتمويل بعض البلدان الأوروبية الصاعدة، لمساعدتها على التخلص من عجزها الداخلي أو الخارجي، فخلال السنوات من (2010 _2014) تحصلت أربع دول أوروبية على التمويل من مصادر الصندوق و هي: (اليونان، البرتغال، أيرلندا، و قبرص)[1]، إضافة إلى كل من رومانيا، بولونيا، البوسنة،و ألبانيا.

ففي حالة اليونان قدم الصندوق مبالغ كبيرة وصلت حد26,7 مليار أورو(36,8 مليار دولار) ضمن إطار برنامج "التسهيل الائتماني الممدد" و الذي يمتد من 2012/03/15 إلى غاية 2016/03/14 .

و الجدول التالي يوضح التمويلات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي لأوروبا للفترة الممتدة من 2011/05/20 و إلى غاية 2014/02/28.

الجدول رقم:(01_06):البرامج المقدمة من طرف الصندوق للدول الأوروبية

			المبلغ بالمليار			الرصيد الغير مسحوب		
العضو	تاريخ بداية التنفيذ	تاريخ الانتهاء	أورو (مليار[1])	دولار (مليار[1])	نسبة% من الحصص	أورو (مليار[1])	دولار (مليار[1])	نسبة% من الحصص
		اتفاقات الاستعداد الائتماني						
البوسنة	12/09/26	15/06/30	0,53	0,73	280	0,25	0,34	130
رومانيا	13/09/27	15/09/26	1,97	2,71	170	1,97	2,71	170
		التسهيل الائتماني الممدد						
البانيا	14/02/28	17/02/27	0,33	0,46	492	0,33	0,46	492
قبرص	13/05/15	16/05/14	1,00	1,38	563	0,67	0,92	375
اليونان	12/03/15	16/03/14	26,7	36,8	2159	18,6	25,7	1504
البرتغال	11/05/20	14/05/19	26,6	36,8	2306	1,8	2,4	152
		خط الائتمان المرن						
بولونيا [2]	13/01/18	15/01/17	24,7	34,1	1303	24,7	34,1	1303
المجموع			81,9	112,9		51,3	68,2	

المصدر: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/europef.htm

1)محسوبة وفق معدل الصرف ليوم 09 افريل 2014

2)تم معالجة هذا الاتفاق مع مسؤولي بولونيا على أنه اتفاق وقائي

[1] Ibid,sans page

هذا و قام صندوق النقد الدولي بتغيير معيار" **تحمل الديون** " من أجل السماح لليونان و ايرلندا و البرتغال من الاقتراض ، بمناسبة موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على "اتفاق الاستعداد الائتماني" المبرم بتاريخ 10 ماي مع اليونان[1]

المطلب الثالث:علاقة الصندوق بالمؤسسات الأخرى

بعدما تطرقنا في المطلبين الأول و الثاني إلى علاقة الصندوق بكل من الدول النامية و المتقدمة، سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى علاقة الصندوق بالمؤسسات العالمية الأخرى، خصوصا المالية منها مثل البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، مجلس الاستقرار المالي العالمي، مجموعة العشرين، مجلس الاستقرار المالي، و شراكة دوفيل.

الفرع الأول:علاقة الصندوق بالبنك الدولي

يتعاون الصندوق و البنك الدولي بصورة منتظمة و على مستويات متعددة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأعضاء و العمل معا في عدة مبادرات مشتركة. ففي عام 1989، تم تحديد شروط التعاون بينهما من خلال اتفاقية أبرمت بينهما من أجل ضمان التعاون الفعال في مجالات المسؤولية المشتركة

و يمكن لنا تلخيص أبرز مظاهر التعاون بين المؤسستين الماليتين (الشقيقتين) في النقاط الآتي ذكرها:[2]

- ✓ التنسيق عالي المستوى أثناء الاجتماعات السنوية التي يعقدها مجلسا محافظي الصندوق و البنك الدولي، يتشاور المحافظون و يقدمون وجهات نظر بلدانهم بشأن قضايا الاقتصاد و المالية الجارية على المستوى الدولي و يقرر مجلسا المحافظين كيفية معالجة القضايا الاقتصادية والمالية الدولية، كما يحددان الأولويات للمؤسستين؛
- ✓ يتعاون الصندوق و البنك الدولي ايضا في تخفيف أعباء الديون الخارجية و ذلك من خلال المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE)، و المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (IADM)؛
- ✓ تتعاون المؤسستان على تخفيف وطأة الفقر اعتمادا على منهج مشترك لإعداد " تقارير إستراتيجية الحد من الفقر"؛
- ✓ التعاون في إعداد تقرير الرصد العالمي تقييما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؛
- ✓ يعمل الصندوق و البنك الدولي معا أيضا لإكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء درجة من الصلابة في مواجهة الصدمات و ضمان خضوعها لمستوى جيد من التنظيم. و قد استُحدث برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) في عام 1999 لتحديد مواطن القوة و الضعف في النظام المالي لدى أي بلد عضو و التوصية بإجراءات السياسة الاقتصادية الملائمة لمعالجتها.

---

[1] EU_IMF assistance to euro_area countries:on early assessment, bruegel blueprint series,p,109,date 25/01/2015 http://www.bruegel.org/publications/publication-detail/publication/779-eu-imf-assistance-to-euro-area-countries-an-early-assessment/

[2] صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي لسنة 2013،ص:42

الفرع الثاني:علاقة صندوق النقد الدولي مع مجموعة العشرين

تعهد قادة مجموعة العشرين للاقتصاديات الصناعية و اقتصاد الأسواق الصاعدة في 2009 بالعمل معا لتحقيق التعافي الدائم من الأزمة المالية العالمية. و لتحقيق هذه الغاية أطلقوا "إطار النمو القوى والمتوازن على أساس قابل للاستمرار". و بموجب "عملية التقييم المتبادل" بين أعضاء مجموعة العشرين، و التي يرتكز عليها هذا الإطار، تحدد بلدان مجموعة العشرين أهداف الاقتصاد العالمي؛ و السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المشتركة؛ و مدى التقدم نحو تحقيقها.

و بناء على طلب مجموعة العشرين، يجري صندوق النقد الدولي تحليلا فنيا لتقييم الإختلالات الرئيسية ومدى الاتساق بين سياسات البلدان الأعضاء و ما إذا كان بإمكانها مجتمعة تحقيق أهداف مجموعة العشرين.

و من ابرز خطوات التعاون بين الصندوق و مجموعة العشرين، التي تلت فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 (**أنظر الملحق رقم 03**) نذكر ما يلـي:[1]

***قمة بيتسبرغ لعام 2009**: شهدت هذه القمة الإتفاق على منهج تعاوني تمثل في "عملية التقييم المتبادل"؛

***قمة سانت بيترسبرغ في سبتمبر 2013** :شددت مجموعة العشرين خلاله على أهمية التعاون في معالجة البلدان لتحديات تشجيع النمو العالمي وتوفير الوظائف وتعزيز الاستقرار المالي؛

* **قمة بريزبين في نوفمبر 2014**:أعلنت مجموعة العشرين التزامها بوضع استراتيجيات شاملة للنمو تهدف إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي في بلدانها مع حلول عام 2018 بنسبة تزيد على 2% مقارنة بالمسار الراهن.

الفرع الثالث:صندوق النقد الدولي و مجلس الاستقرار المالي

يضم مجلس الاستقرار المالي مسؤوليين حكوميين معنيين بتحقيق الاستقرار المالي في المراكز المالية العالمية الكبيرة، و الأجهزة الدولية المتعددة المعايير، و لجان خبراء البنوك المركزية و المؤسسات المالية الدولية.

و كان صندوق النقد الدولي قد قبل رسميا العضوية في مجلس الاستقرار المالي في سبتمبر 2010، و عقب الاعتراف بمجلس الاستقرار المالي كرابطة في ظل القانون السويسري في جانفي 2013 قام المجلس بدعوة جميع أعضائه للانضمام في عضوية الرابطة الجديدة.

[1] صندوق النقد الدولي،عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين،صحيفة وقائع.تاريخ زيارة الصفحة:2016/02/10
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/g20mapa.htm

أولا–الامتيازات المحتفظ بها للصندوق بعد عضويته في المجلس

في ظل انضمام الصندوق إلى مجلس الإستقرار المالي سوف يبقى الصندوق يتمتع بما يلي:[1]

- ✓ تتم مشاركة الصندوق في الرابطة (مجلس الاستقرار المالي) وفقا للإطار القانوني للصندوق و سياساته؛
- ✓ المحا فضة على استقلالية الصندوق و تمتعه بحماية الامتيازات و الحصانات الممنوحة له من قبل القانون السويسري؛
- ✓ قبول عضوية الصندوق في المجلس لن ينشئ عنه التزامات قانونية محددة على الصندوق؛
- ✓ احتفاظ الصندوق بحقه في عدم المشاركة في صنع قرارات الرابطة المتعلقة بصناعة السياسات و الأنشطة ذات الصلة، أو عدم الالتزام بها في حالة عدم اتساق هذه المشاركة مع الإطار القانوني أو إطارات السياسات في الصندوق؛
- ✓ في حالة توصل الرابطة (المجلس) إلى قرار حول أمر يتعلق بالسياسات سيكون الصندوق مستعدا لدعم هذا القرار فقط إذا كان يتسق مع الإطار القانوني للصندوق و إطار سياساته.

ثانيا–أوجه التعاون بين الصندوق و مجلس الاستقرار المالي

تتعدد مظاهر التعاون بين صندوق النقد الدولي و مجلس الاستقرار المالي نبرز أهمها في الآتي:[2]

- ✓ يتولى الصندوق أعمال الرقابة على النظام المالي العالمي، بينما يضطلع المجلس بدور القيادة في المسائل التنظيمية و الإشرافية،
- ✓ يتعاون الصندوق و المجلس في إعداد "عملية الإنذار المبكر" و "قائمة الإنذار المبكر" مرتين في السنة ؛
- ✓ يتم التعاون بينهما أيضا فيما يخص مبادرة مجموعة العشرين بشأن فجوات البيانات.

الفرع الرابع:علاقة صندوق النقد الدولي بالمنظمة العالمية للتجارة

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز القدرة على التنبؤ، و حرية التجارة الدولية، و على تسوية الخلافات حول القضايا التجارية بطريقة عادلة و بناءة، تأسست في العام 1995 خلفا للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات)، و التي أنشئت في عام 1947.

إن كل من صندوق النقد الدولي النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية يتكاملان. و هذا نظرا لحاجة غالبية الدول إلى نظام مالي عالمي قوي من أجل تعزيز ديناميكية التجارة الدولية، بهدف تقليل مخاطر اختلال موازين المدفوعات، خصوصا بعد الأزمة المالية سنتي 2007-2008..

[1] صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي لسنة 2013،ص:42

[2] المرجع السابق،

و تتلخص أوجع التعاون بين الصندوق و منظمة التجارة العالمية في النقاط التالية:[1]

أولا–المشاورات المنتظمة: يتمتع صندوق النقد الدولي بصفة مراقب في بعض لجان منظمة التجارة العالمية و يشارك في اجتماعات بعض اللجان بداخلها، و بالموازاة مع ذلك يقوم أمين عام المنظمة بتمثيل هيئته في اجتماعات مجلس إدارة صندوق النقد الدولي عندما يكون جدول الأعمال تحتوي على مسائل ذات اهتمام مشترك مثل:

- ✓ قضايا السياسة التجارية و التي هي من بين أنشطة المراقبة لصندوق النقد الدولي؛ و التي يمكن للصندوق معالجتها، إذا لزم الأمر، في سياق البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي لتحقيق أهداف تلك البرامج؛
- ✓ و بالمثل، فإن تقارير صندوق النقد الدولي توفر معلومات هامة لمنظمة التجارة العالمية مثل التقارير الدورية عن السياسة التجارية للدول الأعضاء فيها ؛
- ✓ تشاور منظمة التجارة العالمية و الصندوق عند التعامل مع القضايا المتعلقة بالاحتياطات النقدية و ميزان المدفوعات و نظم أسعار الصرف. فمثلا نجد أن لجنة ميزان المدفوعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية تقيم القيود التي تطبقها الدول الأعضاء إلى درجة كبيرة على النتائج التي توصل إليها صندوق النقد الدولي حول ميزان المدفوعات.

ثانيا–تنظيم مؤتمرات مشتركة: في الكثير من الأحيان اعتاد كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و البنك الدولي إلى تنظيم مؤتمرات مشتركة من أجل تسهيل تبادل وجهات النظر حول قضايا الساعة التجارية، بمشاركة الأكاديميين و المجتمع المدني، أول ورشة عمل مشتركة لصندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية للتجارة عقدت في ديسمبر 2011 ؛ و عقد المؤتمر الثاني في جوان عام 2013 و تم تنظيم المؤتمر الثالث من طرف صندوق النقد الدولي في نوفمبر من عام 2014.

ثالثا–المساعدة التقنية والتدريب: صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و المنظمات الدولية و الجهات المانحة الأخرى غالبا ما تعمل بشكل متناسق من أجل مساعدة البلدان على تحسين قدراتها في مجال التجارة. مثل:"الإطار المتكامل المعزز للتجارة "المتعلقة بالمساعدة التقنية لأقل البلدان نموا .

رابعا–مساعدات صندوق النقد الدولي لتحرير التجارة: قام صندوق النقد الدولي في عام 2004، بتنصيب آلية التكامل التجاري (TIM). و هي آلية متاحة لجميع البلدان الأعضاء في الصندوق، و التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها، نتيجة تحرير التجارة متعددة الأطراف. و هي ليست تسهيلات للإقراض، و إنما مقياسا لمنح حق الوصول إلى موارد صندوق النقد الدولي.

[1] fmi, **le fmi et l'organisation mondiale du commerce**, fiche technique,page consultee le 22/11/2015 http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/imfwtof.htm

خامسا–تنسيق رفيع المستوى: و هذا من خلال المشاورات المباشرة بين كل من مدير صندوق النقد الدولي و المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بانتظام بشأن المسائل التجارية المختلفة.

الفرع الخامس:علاقة صندوق النقد الدولي بشراكة دوفيل

يشارك صندوق النقد الدولي في " شراكة دوفيل " التي أُطلِقت في مايو 2011 بين البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية،و البلدان الشريكة في المنطقة، و مجموعة الثمانية، و مؤسسات مالية إقليمية و دولية .و من خلال منبر تنسيقي مخصص لشراكة دوفيل، تضمن المؤسسات المالية الإقليمية و الدولية في هذه الشراكة الدعم الفعال للبلدان الشريكة من خلال[1]:

- ✓ تيسير تبادل المعلومات والفهم المشترك؛ و الحوار حول العمليات مع البلدان الشريكة؛
- ✓ تنسيق أعمال المراقبة و إعداد التقارير عن تنفيذ الإجراءات المشتركة لدعم الشراكة؛
- ✓ تحديد فرص التعاون في التمويل و المساعدة الفنية و السياسة و العمل التحليلي .

هذا و تلقت كل من المغرب و تونس بصفة خاصة مساعدة فنية خلال سنة 2013، في مجال تطوير أسواق رأس المال للعملة المحلية، و قُدِّمت بالتعاون بين صندوق التنمية الإفريقي، و صندوق النقد العربي، و البنك الأوروبي للإنشاء و التعمير، و بنك الاستثمار الأوروبي، و صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي.

المبحث الرابع:الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدراسات السابقة من أبحاث و دراسات علمية، تلتقي مع بحثنا الحالي سواءا بشكل كلي أو جزئي، و نحاول من خلالها إبراز أهم إشكالات هذه الدراسات و نتائجها، محاولين إبراز أوجه التلاقي و الاختلاف مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول:إشكاليات و أهداف الدراسات السابقة

اولا) دراسة **نمديل وحيد:** "آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية و المالية الدولية دراسة حالية صندوق النقد الدولي"، قدمت هذه الدراسة بمناسبة استكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي بجامعة سطيف الموسم الجامعي 2014/2013.

1–إشكالية الدراسة: حيث جاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم نظام الحوكمة الدولية (العالمية أو الشاملة) في صندوق النقد الدولي كخيار استراتيجي لحماية الاقتصاد العالمي من الأزمات ؟ ، كما تفرعت على هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الإشكالات الجزئية نوجزها في الآتي:

[1] صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي 2013،ص 41

- ✓ ما هي آليات و نمط التسيير في صندوق النقد الدولي؟
- ✓ ما هي آليات الحوكمة الدولي في صندوق النقد الدولي؟ و مدى فعاليتها؟
- ✓ ما هي أبرز مفاهيم حوكمة الشركات و الحوكمة القطرية (السياسية)و الحوكمة العالمية (الدولية او الشامبة)؟

2–الهدف من الدراسة:

استهدفت **دراسة نمديل** إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز بعضا منها:

- ✓ تحديد المفاهيم الأساسية و المستحدثة لموضوع حوكمة الشركات و الحوكمة القطرية (السياسية) و الحوكمة الدولية أو العالمية (الشاملة) و أهم مؤسسات صندوق النقد الدولي؛
- ✓ التوصل إلى الحوكمة العالمية هي عبارة عن إستراتيجية ضرورية لكافة المؤسسات النقدية و المالية العالمية لعلاج الأزمات المالية العالمية؛
- ✓ التمهيد لبناء نظام حوكمة عالمي أكثر عمقا و اتساعا في المجال المالي و الاقتصادي عموما؛

3– نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إدارة الصندوق لا تقوم على مبدأ المساواة بين المديرين؛
- ✓ أهمية الحكمانية في عمل الصندوق؛
- ✓ كشفت الأزمة المالية العالمية و الاقتصادية العالمية بشكل و واضح عن مدى محدودية و ضعف صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي؛
- ✓ ثبوت عجز صندوق النقد الدولي في التماشي مع التطور الحاصل في النظام النقدي الدولي و في الحد من الأزمات و التنبؤ بها.

ثانيا)دراسة **فؤاد حمدي بسيسو**: إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي، دراسة قدمت ضمن المؤتمر العلمي العاشر" الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"،19-20 ديسمبر 2009 بيروت-لبنان.

1–إشكالية الدراسة:جاءت دراسة الدكتور فؤاد بسيسو لتجيب على الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية أداء النظام النقدي الدولي و إطاره المؤسسي ، في ضوء الأزمة المالية الاقتصاد ية الدولية الراهنة ؟

2–الهدف من الدراسة:تهدف دراسة الدكتور فؤاد حمدي بسيسو إلى ما يلي:

- ✓ تحديد أسس النظام المالي الدولي الجديد في ضوء تقييم أداء النظام المالي الدولي الحالي ، وذلك في ما يتعلق بتحقيق أهدافه الأساسية التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، خاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي وتعزيز فرص التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة ، وذلك ما في يتعلق بالدول النامية ؛
- ✓ تقييم أداء النظام النقدي الدولي ما في يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية ، سواء على المستويات الوطنية أو الدولية ، مع التركيز على الدروس المستنبطة من الأزمة المالية الاقتصادية الدولية الراهنة التي انطلقت في سبتمبر 2008.

3- نتائج الدراسة:خلصت دراسة فؤاد حمدي بسيسو إلى نتائج عديدة نبرز أهمها:

- ✓ عدم مواءمة هيكليات و أداء مؤسسات النظام الاقتصادي و المالي و التجاري الدولي للأهداف التي تضمنتها وثائق إنشائها ؛
- ✓ عدم مواءمة هياكل المؤسسات المالية لتطلعات الدول النامية بشكل عام و الدول الفقير ة بشكل خاص؛
- ✓ فشل صندوق النقد الدولي في إرساء أسس ومؤشرات الإنذار المبكر للأزمات، على الرغم من أنه يتابع تطوير هذه المؤشرات ، و لكنه في الوقت نفسه فشل في التنبؤ بالأزمات ، و آخرها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة ؛
- ✓ فشل منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المالية و النقدية و التجارية في إقامة نظام يتسم بالعدالة و الكفاءة ، بدليل استفحال مشاكل الفقر والبطالة ، على الرغم من عقود التنمية لدى الأمم المتحدة أو إستراتيجيات التنمية الدولية.

ثالثا)دراسة **سماي علي**:مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-نقود و مالية،جامعة الجزائر،الموسم الجامعي :2007-2008

1-إشكالية الدراسة:

تمحورت إشكالية دراسة **سماي علي** على النحو التالي:

ما هي المكانة التي يحتلها صندوق النقد الدولي في ظل نظام اقتصادي عالمي هو في طور التكوين؟

و تفرعت على هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ✓ هل ما يزال لصندوق النقد الدولي دور يلعبه في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، و بعد تنامي مكانة المنظمة العالمية للتجارة في هذا الاقتصاد؟
- ✓ ما هي الأهداف المالية والنقدية التي يصبو إلى تحقيقها الصندوق، وفيما تتمثل آليات و ميكانيزمات عمله ؟
- ✓ ما هو مفهوم وسمات ومؤسسات النظام الاقتصادي العالمي؟
- ✓ ما هي أهم مظاهر النظام الاقتصادي العالمي الراهن؟
- ✓ هل لصندوق النقد الدولي تأثير على النظام الاقتصادي العالمي؟
- ✓ يما تتمثل مكانة ودور الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

2-الهدف من الدراسة:

جاء الهدف من وراء دراسة **سماي علي** إلى تحليل نشاط صندوق النقد الدولي، و كذا محاولة الإحاطة بمفهوم و واقع النظام الاقتصادي العالمي الراهن، و موقع و تأثير الصندوق فيه مع محاولة إبراز مكانة الدول النامية في هذا النظام السائد و علاقة صندوق النقد الدولي بها.

3- نتائج الدراسة:

خلصت دراسة **سماي علي** إلى جملة من النتائج نبرز أهمها في الآتي:

- ✓ تحول صندوق النقد الدولي بصورة متزايدة عن دوره الرئيسي الأصلي في الإشراف على النظام النقدي الدولي إلى دور يكفل فيه قيام المقترضين في البلدان النامية بتلبية الشروط المتشددة سياسيا للحصول على تمويل لميزان المدفوعات؛
- ✓ أصبح صندوق النقد الدولي بصورة متزايدة الملاذ الأخير للحصول على القروض بالنسبة للبلدان النامية، و لا سيما في أفريقيا، و قد تزايد هذا الدور مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية؛
- ✓ إن برامج التثبيت الاقتصادي التي تعد من المهام الأصلية التقليدية لصندوق النقد الدولي، تفترض أن اقتصاد الدولة المعنية بالبرامج يسير وفق ميكانيزمات سوق تعمل بصفة عادية، في حين أن أغلب دول العالم النامي يفتقد نظامها الاقتصادي إلى الكثير من هده الآليات، حتى وأن وجدت فإنها لا تشتغل وفق المقاييس المعمول بها في الدول المتقدمة؛
- ✓ لقد جاء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة من صندوق النقد الدولي منذ عقد السبعينات كارثيا على الدول النامية، حيث أفرز العديد من النتائج السلبية كان من بينها:

  - ❖ ارتفاع نسبة البطالة في كل الدول؛
  - ❖ تفاقم التبعية الغذائية للعديد من البلدان؛
  - ❖ تفكك الأنظمة الإنتاجية؛
  - ❖ انخفاض مداخيل العمل وتزايد وتيرة التسريحات الجماعية.
  - ❖ أصبحت المشروطية الخاصة بأبعاد الحكمانية لدى صندوق النقد الدولي منذ أواخر التسعينات تمثل النسبة الأكبر من جملة شروط الإصلاح المفروضة.

رابعا) دراسة: Jean Bruno Rakotomalala :

"le FMI et la crise financière internationale depuis les années Quatre vingt

« ,En vue de L'obtention du diplôme de DEA économie du développement ,Université Montesquieu bordeaux IV, Année Universitaire 2003-2004.

1-إشكالية الدراسة: تمحورت إشكالية دراسة Jean Bruno Rakotomalala في الآتي:

كيف تدخل صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات المديونية و المالية بعد سنوات الثمانينات؟ و قد ترتب على هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

- ✓ ما هو دور صندوق النقد الدولي في تسيير هذه الأزمات؟ و هل نجح في هذا الدور؟
- ✓ ما هي مواطن ضعف تدخلات الصندوق لحل هذه الأزمات؟

2-الهدف من الدراسة: جاءت دراسة Jean Bruno Rakotomalala من أجل تحقيق التعرف على دور صندوق النقد الدولي في حل أزمات المديونية و الأزمات المالية في تسعينيات القرن الماضي ، و تبيان اوجه التقصير في سياسات الصندوق من أجل الاستشراف الى حلول من شانها النهوض بهذه المؤسسة المالية الدولية.

3- نتائج الدراسة: خلصت دراسة Jean Bruno Rakotomalala إلى جملة من النتائج نبرز أهمها في النقاط التالية:

- ✓ مواصلة صندوق النقد الدولي في إتباعه لوصفات الليبرالية و المرتكزة على برنامج التكييف الهيكلي، الذي يستوحي أفكاره من مبادئ المنهج النقدي لميزان المدفوعات؛
- ✓ اعتماد الصندوق لأدوات الانضباط المالي و النقدي، و أساليب الخصخصة عند قيامه بدور الملاذ الأخير للإقراض في إدارة أزمات الأسواق الناشئة؛
- ✓ فشل صندوق النقد الدولي في حل جل الأزمات المالية، و من أبرزها الفشل الذريع في كل من،أزمات البرازيل، روسيا و الأرجنتين.

خامسا) دراسة M **Ralph C.Bryant**

Reform of Quota and Voting Shares in the International Monetary Fund:"Nothing" Is Temporarily Preferable to an Inadequate "Something"

Brookings Institution, 4 February 2008

1-إشكالية الدراسة:تمثلت إشكالية دراسة M **Ralph C.Bryant** في الآتي:

ما مدى حقيقة انعكاس إصلاحات الحصص لعام 2008 على الإقتصادات الناشئة ؟

كما ترتب على هذه الإشكالية جملة من التساؤلات نوجزها في الآتية:

- ✓ هل بإمكان المناقشات الدائرة حول صيغة الحصص أن تفضي إلى توافق الآراء بين البلدان الأعضاء داخل الصندوق؟
- ✓ ما هي أفضل حصة يمكن للصندوق اعتمادها؟

2-**الهدف من الدراسة**: تأتي دراسة **Ralph C.Bryant** من الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أي من المتغيرات و أوزانها المناسبة المكونة لصيغة الحصص؛

- ✓ التعرف على أوجه القصور في تركيبة معادلة صيغة الحصص من أجل تداركها في المراجعات المقبلة؛
- ✓ محاولة اختبار متغيرات جديدة للاعتماد عليها في تشكيل صيغة أكثر قبولا، و أكثر استقرارا لفترة طويلة مثل متغير السكن .

3- النتائج الدراسة:خلصت دراسة **M Ralph C.Bryant** فإلى جملة من النتائج أبرزها:

- ✓ أثبت الباحث أن الصيغة المعتمدة في إصلاحات سنة 2008 جاءت مجحفة في حق بلدان الاقتصاديات الناشئة و لا تعكس تطورها عالميا خصوصا دولة مثل الصين؛
- ✓ التأكيد على أهمية متغير السكن داخل صيغة الحصص؛

المطلب الثاني:أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

اولا) دراسة **نمديل وحيد**

من خلال تمعننا لدراسة **نمديل**، نجد بأنها تركز على إثبات مدى ضرورة الحوكمة السليمة داخل المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي كدراسة حالة ، و هي النقطة التي تتفق فيها هذه الدراسة مع دراستنا.

أما نقط الخلاف فنجدها عديدة، أهمها أن دراسة نمديل لم تعتمد مكامن القصور في نظام الحوكمة داخل الصندوق من أجل الحكم عليه، و لم تعتمد في دراسة حالة الصندوق على التجارب مع بلدانه الأعضاء من أجل الحكم بشكل واضح على فرضيات الدراسة.

ثانيا)دراسة **فؤاد حمدي بسيسو**

اعتمد فؤاد في دراسته على الإشارة لصندوق النقد الدولي على أنه أحد أضلاع النظام النقدي الدولي التي يجب إصلاحه و هي نفسها وجهة النظر المعتمدة في دراستنا الحالية.

لكن أوجه الخلاف تتمثل في أن دراسة فؤاد لم تتطرق إلى إصلاح الصندوق بعينه و ركز بذلك على تحليل آراء المنتقدين من الساسة و الخبراء الاقتصاديين لسياسات الصندوق و النظام النقدي الدولي بشكل عام، أما بالنسبة لدراستنا فقد حاولنا من خلالها اختبار مدى صحة فرضياتنا المعتمدة لحل الإشكالات التي انطلقنا منها من خلال تحليل تجارب الصندوق مع بعض الدول الأعضاء.

ثالثا) دراسة **سماي علي**:

ركزت دراسة **سماي علي** على استعمال المنهج الوصفي و المنهج التحليلي عند الحديث عن صندوق النقد الدولي ، و ذلك من خلال جمع البيانات و تحليلها و تنظيمها كما استعمل أسلوب العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة و المتعلقة بموضوع البحث. و هو نقطة الالتقاء مع دراستنا.

أما بالنسبة لنقطة الخلاف و هو أن دراسة **سماي علي** ركزت على النظام الاقتصادي العالمي بينما ركزت دراستنا على إبراز مكامن القصور التي تواجه عمل الصندوق و تقييم سياسات برامجه عبر مختلف التجارب، و تقييمنا لآخر الإصلاحات الخاصة بنظام الحصص و الحوكمة.و تبيان سيناريوهات إصلاحه.

رابعا) دراسة:Jean Bruno Rakotomalala :

ركز Jean Bruno في دراسته على الأسلوب التحليلي معتمدا على تقييم تجارب الصندوق مع عدد من الدول المختارة من أجل معرفة مدى نجاح سياساته خلال أزمات (المديونية بعد سنة 1982، الأزمة الآسيوية، الأزمة الروسية و الأرجنتينية) و هو نفس النهج المتبع في دراستنا هذه من اجل الحكم على ضرورة الإصلاح داخل الصندوق.

أما بالنسبة لنقطة الخلاف، فتتمثل في أن دراسة Jean Bruno لم تتطرق إلى مكامن القصور داخل الصندوق و المتمثلة في صيغة الحصص و هياكل الصندوق من العضوية و انعكاساتها على أصوات البلدان الأعضاء.

خامسا) دراسة M **Ralph C.Bryant**:

ركز **Ralph** في دراسته على اختبار مدى أهمية متغيرات صيغة الحصص داخل الصندوق و محاولة إثبات عدم تمثيله للواقع الاقتصادي للدول الناشئة، و هي نقطة الالتقاء مع دراستنا الحالية.

أما نقطة الخلاف فتتمثل في الأسلوب المتبع في إثبات ذلك حيث اعتمد **Ralph** على الأسلوب القياسي خصوصا عند قياسه للمعدل الارتباط الموجود بين متغير الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة تعادل القوة الشرائية مع متغير السكن، فيما قمنا نحن بإثبات ذلك من خلال تحليل جل متغيرات الصيغة دون التركيز على عنصر بعينه.

خلاصة الفصل الأول :

بعد إلقاء نظرة على الإطار المؤسساتي لصندوق النقد الدولي يظهر الدور و الأهمية التي تكتسيها هذه المؤسسة الدولية كأحد أطراف النظام المالي العالمي، و هذا نظير الهياكل و البرامج و التسهيلات التمويلية التي يرصدها الصندوق لبلدانه الأعضاء 189 ، خصوصا بعد توسع نشاطاته بعد ثمانينات القرن الماضي.

و بما أن العديد من البلدان الأعضاء ترى في الصندوق المنقذ الوحيد لحل مختلف أزماتها المالية، نجد أن الصندوق يعتمد في صياغة وصفاته على سياسات ليبرالية، من دون مراعاة شعوب تلك البلدان، و اكتفائه بحماية مراكز الدول الكبرى.

و في ضل توالي أزمات النظام المالي العالمي، و بهدف المحافضة على مكانته عالميا لابد على الصندوق القيام بإصلاحات جوهرية من شأنها أن تعيد إليه الشرعية بين بلدانه الأعضاء، و هو ما سنراه في الفصل الموالي من خلال تقييم برامج و إصلاحات الصندوق في خضم عولمة النظام المالي .

الفصل الثاني:

تقويم بوادر إصلاح صندوق النقد الدولي

تمهيـد:

لقد أضحى صندوق النقد الدولي سنوات الثمانينات من القرن الماضي يلعب دورا مهما في تسيير أزمة المديونية ،حيث مست هذه الأخيرة العالم بأسره ، و بشكل أخص تأثيرها المباشر على النظام المالي العالمي، الأمر الذي جعل من الصندوق يبسط مساعداته المالية و الفنية من أجل الخروج من الأزمة و هذا بالتعاون مع الأطراف الفاعلة في الساحة المالية الدولية ، كالبنك الدولي رفقة الدول الدائنة ،حيث تم عقد العديد من الاتفاقات المتعلقة بالديون العمومية من خلال نادي باريس ، و نفس الشيء بالنسبة للديون الخاصة التي تتم معالجتها في نادي لندن.

المبحث الأول:تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية

نتيجة للتوجهات الجديدة التي أضحى يقوم بها صندوق النقد الدولي سواء بعد ازمة المديونية سنة 1982 او بعد تناممي العولمة المالية منتصف تسعينات القرن الماضين سوف نبرز في هذا الفصل مدى نجاح برامج صندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الإقتصادية للدول النامية خصوصا أزمات المديونية التي ضربت دول أمريكا الجنوبية مثل حالة المكسيك سنة 1982، و هذا من اجل الحكم على شرعية مطالب الدول النامية لإصلاح مؤسسة صندوق النقد الدولي.

كما سنحلل مدى نجاح تدخلات الصندوق في أزمة النمور الآسيوية سنة 1997 و الأزمة المالية سنة 2007 ن و التي سنعالج كمثال لها حالة الإقتصاد اليوناني، و هذا لاختبار مدى استفادة الصندوق من تجاربه السابقة في تسيير و ادارة الأزمات المالية، و في الأخير سوف نحاول الخروج بنتيجة حول مدى جدية إصلاحات نظام الحصص و الحومكة التي تبناها صندوق النقد الدولي سنة 2010 ، و مدى تأثيرها على الدول الناشئة التي عرفت اقتصاداتها انتعاشا كبيرا نتيجة استفادتها من تنامي تراكمات احتياطات الصرف الأجنبية.

المطلب الأول :دور صندوق النقد الدولي في معالجة أزمات المديونية بعد سنة 1982

تمركز دور صندوق النقد الدولي على كيفية القيام بدور الوسيط بين الجهات الدائنة و المدينة، سواء تعلق الأمر بالديون العمومية أو الخاصة أو تلك الديون متعددة الأطراف ، و هو الأمر الذي سوف نناقشه في هذا المطلب ، و ذلك بهدف تقييم الدور الذي لعبه الصندوق في تسيير و إدارة أزمة المديونية سنوات الثمانينات، و هذا نظرا لتأثير هذه الأزمة على تغير مسار الصندوق، و ما لها من انعكاسات على الأزمات التي شهدتها المنظومة المالية الدولية في تسعينات القرن الماضي.

الفرع الأول :دور الصندوق كمفاوض (وسيط) في إدارته لأزمة المديونية

قبل التطرق إلى إدارة أزمة المديونية من طرف الصندوق ، لابد من الاتفاق على انه توجد حالتين لمشكلة عدم دفع المديونية هما:[1]

- ✓ **وضعية عدم وجود سيولة**:و هي عبارة عن الصعوبات الظرفية عند التسوية المالية ،حيث يمكن حل هذا المشكل بتأجيل الأقساط إلى وقت آخر .
- ✓ **وضعية الملاءة المالية**: في هذه الحالة يكون من الصعب على الدولة المدينة أن تدفع ديونها سواء في الوقت الحالي أو مستقبلا، حيث تكون وضعية البلد المعني في هذه الحالة معقدة جدا.

تميزت مرحلة الثمانينيات بالعديد من المبادرات في إطار حل مشاكل المديونية ، حيث استغل صندوق النقد الدولي هذا الوضع لكي يكسب تعاطف الدول المدينة ، إضافة إلى محاولاته الهادفة إلى إيجاد مكان له و إعادة بعث دوره من جديد بعد انهار نضام "بروتن وودز"، الذي يمثل الرحم الذي انبثقت منه اتفاقية تأسيس الصندوق سنة 1944، و عليه فإن دور صندوق النقد الدولي في إتاحة وسائله التمويلية لا تتم إلا في الحالات المترتبة عن مشكلة السيولة نظرا لمحدودية موارده كما اشرنا إلى ذلك في الفصل الأول ، الأمر الذي أدى به إلى الانخراط في جملة من المبادرات العديدة لإدارة أزمة المديونية و التي سنأتي على ذكر أهمها،سواء فيما يخص الديون العمومية أو الديون الخاصة، أو الديون المتعددة الأطراف.

أولا : إعادة تسيير الديون العمومية

تتم تسوية الديون العمومية من خلال إعادة هيكلته في إطار نادي باريس ،و الذي عرف تطورات في منهج عمله بدا من توصيات اتفاق تورنتو 1989، مرورا "باتفاق ترينيداد "سنة 1991 .

1-تحليل علاقة صندوق النقد الدولي بنادي باريس[*] :

نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة، تمثل في أغلبها الدول الصناعية الكبرى و وصل عدد أعضاءه سنة 2014 الى 20 دولة [**] بعد انضمام الكيان الصهيوني، دوره محاولة إيجاد الحلول الدائمة المرتبطة بالصعوبات الموجودة على عاتق الدول النامية[***] . و تتم من خلاله معالجة الديون الرسمية فقط، أو ديون القطاع الخاص المضمونة من طرف الحكومات، و تجري

[1]Marc Raffinot, **Dettes Extérieure et ajustement structurelle**, EDICEF, France, Page : 75

[*] **نادي باريس** هو نادي للدانيين الرسمين المتعلق بالديون الرسمية ، تعقد اجتماعاته بباريس ،اولى خطوات انشائه كانت سنة 1956 ابان ازمة المدفوعات الارجنتينية.

[**] الدول العشرون الأعضاء في نادي باريس سنة 2014 كانت كالآتي:ألمانيا، الدانمارك ، فرنسا ، هولندا ، استراليا ، اسبانيا ، ايرلندا ، المملكة المتحدة ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ،ا يطاليا ، السويد ، بلجيكا ، روسيا ، النرويج ، شويسرا ، كندا ، فنلندا ، الكيان الصهيوني (2014).

[***] تشكل سنة 1956 بمناسبة الصعوبات التي واجهتها الأرجنتين فيما يخص مدفوعاتها الخارجية، حين اتفقت الأرجنتين على الالتقاء بحملة دينها العام في باريس. ومنذ ذلك الحين، توصل نادي باريس والمجموعات المخصصة ذات الصلة إلى 429 اتفاقية تغطي 90 بلدا مدينا. يجتمع أعضاءه عشرة مرات في السنة برئاسة مدير الإدارة العامة للخزينة الفرنسية.

اتصالات مكثفة بين نادي باريس و صندوق النقد الدولي لأن النادي يطلب من البلدان المدينة أن يكون لديها برنامجا عاملا يدعمه الصندوق حتى تكون مؤهلة لعقد اتفاقية لإعادة جدولة الديون.

يقوم نادي باريس على ستة مبادئ (**أنظر الملحق رقم: 04**) ، أبرزها: التضامن فيما بين الدائنين، المشروطية، تبادل و مشاركة المعلومات فيما بين الأعضاء، و الإجماع على القرارات المتخذة.

و نظرا للدور المشترك بين" صندوق النقد الدولي" و "نادي باريس " في إدارة أزمة المديونية، رأينا بأنه لابد من معرفة تأثير سياسة و عمل نادي باريس ، باعتباره المرآة العاكسة لصور و سياسات صندوق النقد الدولي في تعامله مع أزمة المديونية، حيث سنطرق إلى مدى تأثير نشاط نادي باريس إلى غاية سنة 2014 على تخفيف المديونية في الدول النامية، و إلى أي مدى تتقاطع معاييره و مبادئه مع نشاط صندوق النقد الدولي في عمليات إدارة المديونية العالمية.

يعتمد نادي باريس في معالجاته للديون على محورين رئيسيين و يتعلق الأمر بـ:

أ- **عمليات إعادة الجدولة و إلغاء الديون** : و ذلك من خلال مجموعة من الصيغ و المعايير نوجزها في الآتي :

- ✓ المعايير النمطية ؛
- ✓ نهج إيفيان " EVIAN " ؛
- ✓ مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية " PPTE" ؛
- ✓ المعالجات الاستثنائية في حالات الأزمة؛
- ✓ بنود تحويلات الديون.

ب-عمليات التسديد المسبق.

و بهدف تقييم أثر سياسات نادي باريس و تقاطعها مع نشاط صندوق النقد الدولي، رأينا أنه من الواجب التطرق إلى الميكانيزمات التي يستعملها هذا النادي أثناء معالجته لديون البلدان المدينة، و ذلك بتحليلنا للمعايير النمطية التي تدخل في عمليات إعادة الجدولة.

أما بالنسبة لمبادرة " الدول الفقيرة المثقلة بالديون " PPTE " فسوف نتطرق إليها في الفرع الثاني من هذا المطلب، و ذلك كونها تدخل بشكل مباشر تحت إدارة صندوق النقد الدولي في إطار شراكته مع البنك العالمي.

1-1 تقييم المعايير النمطية لنادي باريس في معالجة المديونية :

تكون معالجة الديون في نادي باريس تبعا للمعايير النمطية وفقا لأربعة معايير مرتبة تصاعديا (من حيث خفة الشروط) ، إذ نجد أولا المعايير التقليدية التي نشأ عليها نادي باريس منذ ميلاده، لتأتي في المرتبة الثانية معايير هيوستن سنة 1990، ثم

"معايير نابولي" ديسمبر 1994،"فمعايير "كولن" في نوفمبر 1999. فيما تم إنهاء العمل بالمعايير السابقة و هي:"معايير تورنتو،""معايير لندن،" و "معايير ليون،"و لمعرفة مدى تواطؤ صندوق النقد الدولي و انسياقه لنشاط عمل نادي باريس،سوف نلخص أهم هذه المعايير في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (02-01) – معايير نادي باريس في معالجة المديونية

نوع المعيار	حيثيات و مضمون المعيار	شروط أو أحقية الاستفادة من المعيار	عدد الدول المستفيدة من هذا المعيار الى غاية سنة 2014
المعايير التقليدية	ضرورة تبني برامج صندوق النقد الدولي من خلال إثبات حاجتها إلى تخفيف ديونها.	جميع الدول المنظمة إلى راية صندوق النقد الدولي لها حق الاستفادة من هذا المعيار.	60 دولة
معايير هيوستن سبتمبر 1990	تتميز بنود هيوستن عن المعايير التقليدية من خلال ثلاث مضامين: 1-يتم منح فترة سداد إضافية للديون المجدولة، فبالنسبة للديون التي لا تدخل في إطار المساعدات الإنمائية يتم جدولتها لمدة 15 سنة ،أما الديون التي تدخل في برنامج المساعدات الائتمانية يتم جدولتها لمدة 20 سنة مع فترة سماح تقدر ب10 سنوات . 2-يتم جدولة ديون المساعدات الائتمانية الرسمية بمعدلات فائدة ميسرة. 3-يمكن إجراء مبادلة الديون في إطار طوعي و ثنائي.	تستفيد من هذا المعيار البلدان متوسطة الدخل و الأكثر مديونية بالإضافة إلى ضرورة توفر ما يالي: 1-ضعف مستوى الدخل (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أقل من 2995 دولار)؛ 2-أن تكون المديونية مرتفعة و هذا وفقا للنسب التالية: *إذا فاقت نسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي 50% *إذا فاقت نسبة الدين/الصادرات 275 % *إذا فاقت نسبة خدمة الدين/الصادرات 30% -3مخزون الثنائية لا يقل عن 150 %من الديون الخاصة.	20 دولة
معايير نابولي ديسمبر 1994	تميزت هذه المبادرة بإلغاء الدين لفائدة الدول الفقيرة الأكثر مديونية في هذه المبادرة إلى 50 % لتصل هذه النسبة سنة 1999 إلى 67 %،	مخصص للدول الفقيرة الأكثر مديونية التي أهلت فقط للاستفادة من مساعدات مؤسسة التمويل الدولية، بالإضافة إلى ضرورة احترام الالتزامات تجاه الدول الدائنة و كذا صندوق النقد الدولي،إضافة إلى المؤشرات الأخرى مثل ،أن لا يتجاوز دخل الفرد 755 دولار في هذه الدول .	36 دولة
معايير كولن نوفمبر 1999	تزامنت معايير "كولن " مع مبادرة " PPTE " الدول الفقيرة الأكثر مديونية" حيث تم إقرار زيادة مستوى أو نسبة إلغاء الديون إلى 90 % أو أكثر إذا اقتضت الضرورة.	تستفيد من تطبيق هذا المعيار الدول المؤهلة للاستفادة من معايير نابولي إضافة إلى: 1-ضرورة احترام الاتفاقات المسبقة مع نادي باريس و تطبيق الإصلاحات الاقتصادية. 2-حصول الدولة التي تريد الاستفادة من هذه المعيار على تصريح من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بأحقية هذه الدولة في الاستفادة من مبادرة "PPTE" الدول الفقيرة الأكثر مديونية.	33 دولة

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع الرسمي لنادي باريس من خلال الرابط التالي:
http://www.clubdeparis.org/sections/types-traitement/reechelonnement/termes-de-traitements

من خلال الجدول المبين أعلاه، يمكن لنا ملاحظة الشروط العديدة التي يفرضها نادي باريس من أجل الولوج إليه و الاستفادة من نشاطاته،فقد عرف نادي باريس إصلاحات عديدة منذ سنة 1989، و أول اثر لتلك الإصلاحات كانت من خلال قمة "هيوستن" سبتمبر 1990، حيث استفادت من هذه القرارات 20 دولة فقط، أما المعيار الآخر و الذي أتت به قمة نابولي سنة 1994 ، فلم تستفد منه إلا 36 دولة،فيما كان نصيب مباردة قمة "كولن" 33 دولة، و المتمعن في هذه المعايير يجدها أنها لا تتعدى كونها عمليات إعادة جدولة فقط ،فما بالك إذا كنا أمام عمليات إلغاء للديون و التي لم يعرفها نادي باريس إلا حديثا و بالضبط سنة 1999 تزامنا و" مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية " " PPTTE" ، عندما اضطر دائنو نادي باريس لذلك نتيجة لفشل السياسات المتبعة سابقا .

و الملاحظ كذلك أنه دائما ما يلزم نادي باريس الدول المدينة بضرورة المرور بصندوق النقد الدولي من خلال تطبيق برامجه و تطبيق إصلاحاته الاقتصادية ، إضافة للعديد من مظاهر المشروطية المفروضة على الدول المدينة، إذ لم يكتفي نادي باريس بهذا بل عزز الشروط المشار اليها سلفا بضرورة إثبات المسار التاريخي الذي يثبت من خلاله البلد المدين مدى نجاحه في تطبيق برامج الصندوق التي في أغلبها مبنية كما سنرى في المطلب الموالي على أفكار و مبادئ إجماع واشنطن المشار إليها في الفصل الأول.

و عليه يمكن لنا مما تقدم الإقرار بأنه لا يمكن لنا فصل نشاط نادي باريس دونما الاستعانة بصندوق النقد الدولي، حيث أن كلاهما يسير في نفس النهج، من خلال المنهج الرأسمالي الهادف إلى حماية مصالح الدول الكبرى .

1-2حجم و شكل الاتفاقات المبرمة في نادي باريس:

تأخذ عملية إعادة هيكلة الديون في نادي باريس ثلاث أشكال نبرزها في ما يلي:

- ✓ معالجة الديون في إطار مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية" PPTE "و هذا بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض.
- ✓ إعادة جدولة الديون بالنسبة للدول الصغيرة و التي تأثرت بشدة بأزمات الاقتصاد الكلي .
- ✓ عمليات التسديد المسبقة المتعلقة بالديون المهيكلة سابقا.

و الجدول أدناه يوضح عدد و شكل الاتفاقات المبرمة في إطار نادي باريس للفترة (2009 و 2014) :

الجدول رقم (02-02) عدد و شكل الاتفاقات المبرمة في إطار نادي باريس للفترة الممتدة من (2009 – 2014)

السنوات						
	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الإتفاقات المبرمة من طرف نادي باريس	**7**	**9**	**2**	**4**	**2**	**1**
- في إطار مبادرة " PPTE"	6	8	2	4	2	-
- في إطار معايير و منهج " Evian"*	1	1	-	1	1	-

* منهج " EVIAN" هو منهج أفره نادي باريس للدول الغير مؤهلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية " PPTE" ، حيث تتم معالجة الديون وفقا لهذا المنهج وفقا للمعايير المعمول بها في نادي باريس ،لكن أكثر صرامة و تعاملا مقارنة مما سبق .

- في إطار الدفع المسبق	-	-	-	-	-	-
المبالغ التي تمت معالجتها بملايين الدولار	**5293**	**13292**	**2606**	**7601**	**9881**	**9690**
- في إطار مبادرة " PPTE"	5130	13175	2606	7596	13	-
- في إطار معايير و منهج " Evian"	163	117	-	5	9868	-
- في إطار الدفع المسبق	-	-	-	-	-	-
المبالغ التي أعيد جدولتها بالمليون دولار	**4317**	**5323**	**1953**	**5323**	**4317**	**9690**
- في إطار مبادرة " PPTE"	4020	4189	1953	5318	5	-
- في إطار معايير و منهج " Evian"	90	117	-	5	4312	-
المبالغ التي تم إلغائها بالمليون دولار	**1183**	**8987**	**653**	**2278**	**5564**	**-**
- المجهودات الثنائية مضاف إليها الإلغاء فيإطار مباردة " PPTE "	164	3797	198	5066	369	-

-**المصدر**:التقرير السنوي لنادي باريس لسنة 2014.

من خلال ملاحظتنا لمعطيات الجدول أعلاه نستطيع أن نستخلص بأن تسوية الديون في نادي لندن قد شهدت نشاطا اعلي مقارنة بالسنوات الأخرى،حيث بلغ العدد 9 اتفاقيات بمبلغ يقدر بـ 27,602 مليار دولار أمريكي ،كان نصيب الديون التي تم إلغائها ما قيمته 8,987 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 32,55 % ، بينما حازت الديون التي أعيد جدولتها ما مقداره 5,323مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 19,28 % ، في حين أن النسبة الأكبر استحوذت عليها كل من مبادرة تخفيف الدين لفائدة الدول الفقيرة الأكثر مديونية "PPTE " بمبلغ يقدر بـ 13,292 دولار أمريكي و مبادرة تخفيف المديونية في إطار معايير أو منهج " Evian" بمبلغ 117 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 48,15 % فيما بين مجموع المبادرتين ، و هو ما يثبت أن الدائنين الرسميين متحفظين بشأن مستحقاتهم تجاه الدول المدينة.

أما التفسير الذي من الممكن إعطاءه لتميز سنة 2010 عن سابقاتها من سنوات المقارنة الأخرى، فيرجع مرده إلى مبادرة كل من صندوق النقد الدولي، و كذا مجموعة العشرون من خلال تبني مجموعة من الإجراءات سواء في شكل تسهيلات جديدة للدول الأقل دخلا بالنسبة للصندوق أو الوعود التي أطلقتها مجموعة العشرين من أجل تعزيز مبادرة تخفيف الدين متعددة الأطراف* (IADM) المعززة لمبادرة " PPTE " المذكورة سلفا.

2-اتفاق تورنتو 1988:

جاءت مبادرة تورنتو نسبة للمكان الذي انعقدت فيه قمة بلدان مجموعة التسعة ** في جوان 1988، عندما وافق أعضائها على تقليل من ديون البلدان في إطار مظلة نادي باريس، فيما وافق صندوق النقد الدولي على الخيارات التي تبنتها القمة

* تتمثل هذه المبادرة في تخفيف الدين متعدد الأطراف (IADM) و التي تم تبنيها سنة 2005 لتكمل مبادرة (PPTE) بهدف تسريع انجاز أهداف الالفية بالنسبة للتنمية (OMD) للأمم المتحدة .و هذا من طرف الثلاث مؤسسات المالية التالية،صندوق النقد الدولي ،البنك العالمي،و كذا الصندوق الافريقي للتنمية.

** تضم مجموعة السبعة كل من:كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية،المانيا،فرنسا،بريطانيا، إيطاليا و اليابان.

ففي بداية الأمر كانت هذه الخيارات الثلاث التي سوف نتطرق إليها فيما بعد موجهة إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا، و في سنة 1990 تم تعميمها على باقي الدول و أصبحت مبادئ هذا المؤتمر كمنهاج في إدارة و تسيير المديونية في نادي باريس.[1]

و في إطار المبادئ التي اقترحها "فرانسوا ميتران"[*] ، و التي حملت مجموعة من الخيارات لتمكين البلدان المتضررة من تخفيف ديونها التي بلغت في نهاية عام 1987 ما مجموعه 1.2 تريليون دولار. و لذلك سعت مجموعة السبع إلى الحد من هذا الدين عن طريق اختيار واحد من ثلاثة خيارات نوجزها في الآتي:[2]

الخيار الأول: إلغاء ثلث رصيد الدين (أصل الدين والفائدة)، و إعادة جدولة ما تبقى (الثلثين الآخرين) بمعد فائدة السوق لمدة 14 سنة، مع فترة سماح تقدر ب 08 سنوات.

الخيار الثاني: إعادة جدولة الديون المستحقة بمعدل فائدة السوق لفترة 25 سنة مع منح فترة سماح إلى غاية 14 سنة.

الخيار الثالث: إعادة جدولة الديون المستحقة بسعر فائدة منخفض إلى 3.5 أو إلى نصف سعر الفائدة الأصلي إذا كان يقل عن 7%، حيث تتم إعادة جدولة هذه الديون لمدة 14 سنة تتضمنها فترة سماح تقدر بـ08 سنوات، حيث دعم هذا الخيار كل من :بريطانيا، ألمانيا ،سويسرا، النرويج إيطاليا و هولندا.

أما بالنسبة للمعايير التي تشترطها الدول الدائنة للاستفادة من هذه المبادرة بالنسبة للبلدان المدينة فهي كما يلي:[3]

أن تكون هذه الدول مثقلة بالديون،و لهذا الغرض تم الاستناد إلى عتبة معدلين تم وضعهما لهذا الغرض، تمثلا في الآتي :

- ✓ يجب أن تفوق نسبة القيمة الحقيقية (لخدمة الدين / الناتج الداخلي) عتبة 80 % .
- ✓ يجب أن تفوق نسبة القيمة الحقيقية (لخدمة الدين / الصادرات) 200 %.

ففي الفترة الممتدة بين أكتوبر 1988 إلى غاية مارس 1991، تم إمضاء 26 اتفاق،شملت 19 دولة ،حيث قدر البنك العالمي بأن 29% من الدائنين في نادي باريس اختاروا تطبيق الخيار الأول،مقابل 26% للاختيار الثاني و 45 % اختاروا الخيار الثالث.

و قد كانت فرنسا السباقة إلى عملية إلغاء ديون الدول الإفريقية عندما أعلنت في جوان 1990 في قمة إفريقيا – فرنسا ب (Baule)، عن مخطط يشمل تخفيض معدل الفائدة على القروض المبرمة من طرف الصندوق المركزي للشراكة الاقتصادية لصالح دول إفريقيا الوسطى.

---

[1] http://g7.sciencespo-lyon.fr/ETU/toronto.html

[*] **فرنسوا ميتيران**) (1916-1996) بالفرنسية (François Mitterrand: هو رجل سياسة فرنسي، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي 1981-1995

[2] Ann Vourc'h,**l'allégement de la dette au club de paris**: **les évolutions récentes en perspective**, document de travail no. 71, centre de développement de l'OCDE,p :18.

[3] نفس المرجع السابق،

كما يمكن الإشارة و التأكيد على أن مبادرة فرنسا هذه لا تنم على حب الشعوب الإفريقية المستضعفة ، بل بالعكس فهي تهدف إلى التوغل في القرن الإفريقي أكثر فأكثر ، إضافة إلى محاولتها مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية في مخططاتها الساعية إلى التقليل و التخفيف من عبئ المديونية كمشروع " بيكر 1985 " .

3–اتفاق ترينيداد 1991:

تم تعزيز" اتفاق تورونتو " بشروط ترينيداد انطلاقا من ديسمبر 1991،بمناسبة الاقتراحات المقدمة بترينيداد سبتمبر 1991من طرف " M john Major "* عندما دعا إلى معالجة جذرية لمشكلة المديونية للدول المستفيدة من مبادرة تورنتو، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تخفيض أصل الدين بمقدار 66% من رصيد الديون لهذه الدول.

ثانيا :إعادة تسيير الديون الخاصة

بالإضافة إلى الديون العمومية و المبادرات التي لاقت استحسانا من طرف صندوق النقد الدولي مثلما رأينا ذلك في النقطة السابقة ، فنجد كذلك أن الأزمة مست الدائنين الخواص، الأمر الذي ترتب عليه كذلك مبادرات إدارة هذه الأزمة ،حيث وجدت اغلب البنوك التجارية الدائنة ضالتها في نادي لندن،دون أن ننسى المبادرات الأخرى مثل مبادرة "بيكر " 1985،و مبادرة برادي 1989.

1–تحليل علاقة صندوق النقد الدولي بنادي لندن:

نادي لندن** هو مجموعة غير رسمية من البنوك التجارية التي تجتمع للتفاوض على مطالباتها المستحقة على مدين سيادي. ويبدأ المدين عملية يتم فيها تشكيل "لجنة استشارية" تابعة لنادي لندن ترأسها شركة مالية قيادية وتضم ممثلين لشركات دائنة أخرى. وتُحل اللجنة عند توقيع اتفاقية إعادة هيكلة الدين [1].

يتجلى دور صندوق النقد الدولي عند تقييمه للتدابير المقترحة من طرف البلدان المدينة و التي تكون في أغلب الأحيان قاسية جدا على شعوب هذه الدول، و ذلك من خلال تأكيده على مدى وصول هذه البلدان إلى أسواق الائتمان و قدرتها على تحقيق سلامة الوضع الخارجي و مواصلة النمو،بالإضافة إلى تقييمه للتدابير التي اقرها البلد المدين في القطاع المصرفي،بعدها يقوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي باتخاذ قراره، الذي يعتبر كشهادة حسن السلوك، تقدم فيما بعد إلى نادي الدائنين الخواص بلندن .

* رئيس وزراء بريطانيا من سنة 1990 حتى سنة.1997

** أول التقاء لهذا النادي كان سنة 1976 بمناسبة معالجة مشكل المدفوعات الخارجية للزايير.

[1] مرشد إلى اللجان والمجموعات والنوادي،مرجع سابق.

2-مخطط بيكر:

مثلما تمت الإشارة إلى ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول عندما تطرقنا إلى الأهمية التي أوقعها "مخطط بيكر" في تحويل منهاج صندوق النقد الدولي في التعامل مع الدول النامية، سوف نتطرق في هذه النقطة هنا إلى المحاور الكبرى لهذا البرنامج و ما مدى نجاحه في حل المشاكل التي تعاني منها الدول النامية في فترة الثمانينيات و بالخصوص مشكلة المديونية.

2-1 أهم المحاور الكبرى لمخطط بيكر:

من خلال المخطط الذي تقدم به " بيكر" يمكننا أن نستنبط منه مجموعة من النقاط نوجزها في الآتي:

- ✓ تركيز مخطط بيكر على المشروطية التي دعا إليها صندوق النقد الدولي و بالتالي لم يأتي بالجديد الذي من شأنه التخفيف من حدة المديونية.
- ✓ التحيز الملحوظ في صورة الدول المستفيدة من هذا البرنامج حيث نجد أنه من بين 15 بلدا مستفيدا من هذه المبادرة نجد منها 10 دول من أمريكا اللاتينية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين مصالحها، و ما اتفاق "نافتا" * سنة 1992 إلا خير دليل على ذلك.
- ✓ لم يخفف المخطط من أزمة المديونية في الدول المستفيدة منه فمثال المكسيك و البرازيل كخير دليل على هذا.

3-مخطط برادي:

قدم "نيكولاي برادي"** مشروعه في مارس سنة 1989 بفكرة تحويل دين بعض البلدان إلى سندات ذات العائد المضمون مما يتوجب تدخل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لتسيير هذه العملية. و عليه يعطي مشروع برادي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي دورا بالغ الأهمية في التخفيف من حدة المديونية حيث طلب منهما تقديم الضمانات الكافية للبنوك التجارية بالأقساط المستقبلية لخدمة الدين.

و عموما يمكن تلخيص مشروع برادي في النقاط التالية[1]:

- ✓ من أجل الوفاء بالدين، فإنه يتوجب على البلد المدين تقليص نفقاته العمومية، من خلال استهداف تقليص الطلب الداخلي ، و من صور ذلك تقليل نفقات الميزانية الحكومية، في صورة القطاعات الغير مربحة كالصحة، التعليم، السكن، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على السلع الضرورية؛

---

* **نافتا: (NAFTA) اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا" North American Free Trade Agreement "، :هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في دجنبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة 1994**

** الوزير الأمريكي للخزينة

[1] الهادي خالدي،المرآة **الكاشفة لصندوق النقد الدولي(مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)**،جامعة الجزائر،الجزائر،ص:170 بالتصرف.

✓ بالموازاة مع النقطة الأولى، و بهدف تسديد الدين، يرى "برادي " من خلال مشروعه، على الدول أن تركز على تطوير الصناعات المعدة للتصدير بهدف تعظيم أرباحها، و هو المطلب الذي يدعو إليه كذلك صندوق النقد الدولي.

بينما كانت الدول المعنية بهذه المبادرة 39 دولة*، تبلغ مجموع ديونها 330 مليار دولار أثناء فترة إعداد المشروع ، و كانت المكسيك في جويلية 1989 أول دولة استفادت من تطبيق هذا المخطط، حيث قدمت لـ " 500 " مؤسسة مصرفية دائنة ثلاث خيارات في تعاملها مع المكسيك،[1] نوجزها في ما يأتي:

الخيار الأول:مبادلة جزء من الديون مقابل سندات جديدة (بقيم اسمية جديدة) تستحق الدفع بعد 30 سنة، و بمعدل فائدة أقل بـ 35 % على سعر السوق، مع تقديم 18 شهر فوائد كضمان (قابلة للتجديد)؛

الخيار الثاني: مبادلة الدين مقابل سندات تحمل نفس القيمة الاسمية، و لكن بمعدل فائدة منخفض (6.5 %) ،تستحق الدفع بعد 30 سنة،مع نفس هيكل الآجال و الضمانات المذكورة في الخيار الأول؛

الخيار الثالث:يتضمن عدم وجود مبادلة، وهذا بتقديم تمويلات جديدة تعدل 25 % من مجموع رصيد الدين الممنوح من طرف هذه البنوك ، لمدة 04 سنوات (1989-1992) ، تستحق الدفع بعد 15 سنة مع تقديم فترة سماح تقدر ب 07 سنوات.

و كمحاولة منا لتقييم مشروع برادي، و ربط ذلك بسياسة صندوق النقد الدولي باعتباره طرفا في أضلاع هذا المخطط سوف نبين أثره على "تطور المديونية الخارجية" و كذا " نسبة خدمة الدين " لدولة المكسيك قبل و بعد تطبيق مخطط برادي.

حيث اخترنا الفترة الأولى من سنة (1986 - 1989)، أما بالنسبة للفترة الثانية فاعتمدنا السنوات من (1994-1998)، و هذا بغية إعطاء مدة للحكم على مدى نجاعة هذا المخطط في الآتي:

الجدول رقم (02-03): تطور مديونية دولة المكسيك
للفترتين (1986-1988) و (1994-1998)

السنوات / المؤشر	المرحلة التي سبقت تطبيق المخطط				مرحلة فيما بعد تطبيق المخطط				
	1986	1987	1988	1989	1994	1995	1996	1997	1998
إجمالي رصيد** الدين الخارجي	101.08	109.65	99.39	94.01	138.65	165.47	156.33	147.77	159.25
إجمال خدمة الدين*** (%)	45.75	34.17	38.91	34.22	26.95	28.08	36.50	33.13	21.74

المصدر:مجموعة البنك العالمي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.TDS.DECT.EX.ZS/countries?display=default

* من بين هذه الدول نجد 18 دولة من أمريكا اللاتينية بما فيها نيكاراغوا باستثناء كوبا،16 دولة من افريقيا،04 دول من آسيا،01 دولة م نأوروبا الشرقية (يوغسلافيا).

[1] Marc Raffinot,Op,Cit,P :105

** إجمالي الدين الخارجي:هو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات. إجمالي الدين الخارجي هو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل يشمل الدين قصير الأجل كافة الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاماً واحداً أو أقل، والفوائد المتأخرة على الديون طويلة الأجل. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

*** إجمالي أعباء خدمة الديون: هو مجموع أقساط أصل الدين وفوائده التي تدفع بالعملة الصعبة أو السلع أو الخدمات عن ديون طويلة الأجل، والفوائد التي تدفع عن ديون قصيرة الأجل، والأقساط (عمليات إعادة الشراء والرسوم) التي تدفع لصندوق النقد الدولي..

الشكل رقم: (02-01) :إجمالي رصيد الدين الخارجي للمكسيك
للفترتين(1986-1988) و (1994-1998)

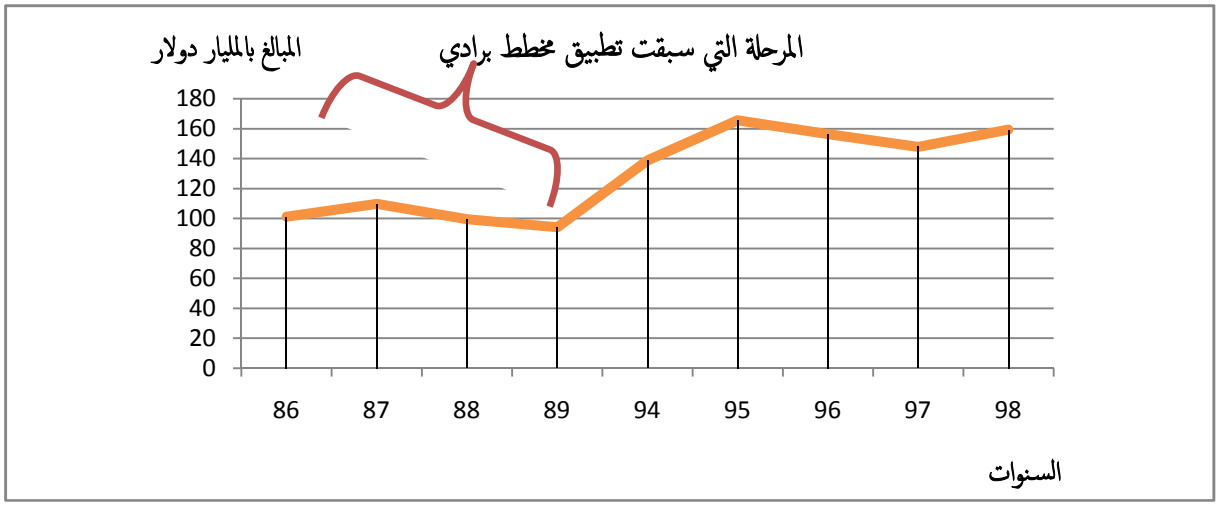

الشكل رقم:(02-02)إجمالي خدمة الديون للمكسيك
للفترتين(1986-1988) و (1994-1998)

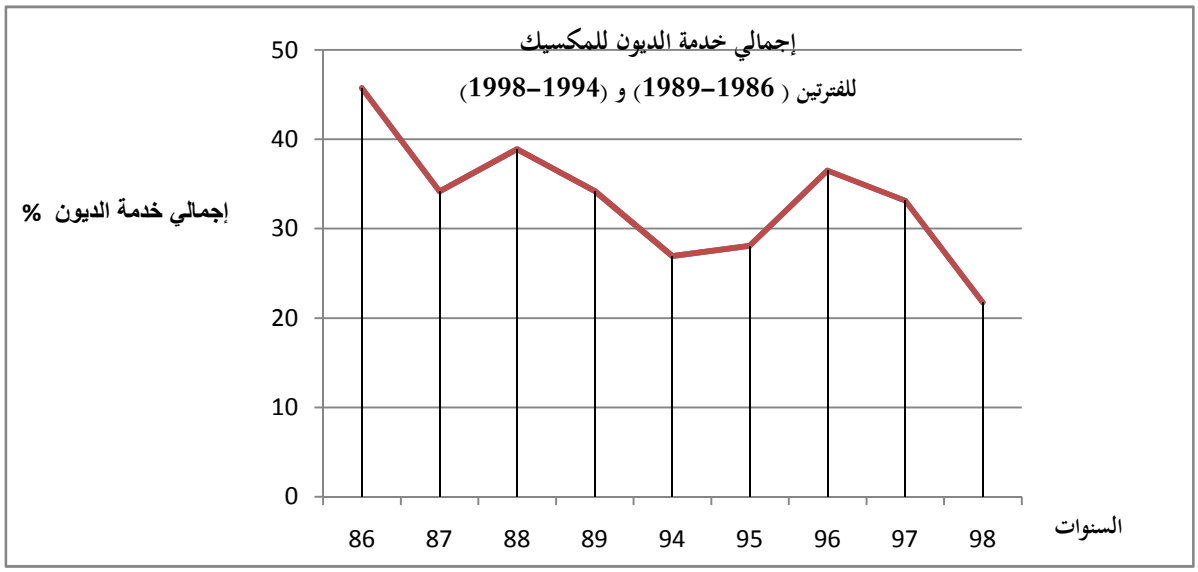

من خلال الشكلين المبينين أعلاه، و اللذان يوضحان تطور كل من إجمالي رصيد الدين الخارجي و إجمالي خدمة الدين لدولة المكسيك خلال الفترتين (1986-1988) و (1994-1998)، يمكننا استخلاص و بشكل جلي أن حجم المديونية في تزايد مستمر خلال الفترة التي تلت تطبيق مخطط برادي.

حيث وصل إجمالي الدين المكسيكي إلى 138.65 مليار دولار سنة 1994، ثم تعاظم هذا المبلغ سنة فيما بعد ليبلغ مستوى 165.47 مليار دولار ، و هذا بالرغم من التحسن الطفيف الذي حصل في إجمالي خدمة الديون، لكن هو الآخر ضل يتراوح بين 30 % و 40 % كمتوسط خلال سنوات القياس الممتدة من (1994 -1998).

لكن تبقى هذه النسب الأخيرة غير كافية، خاصة إذا عرفنا أن الأرباح المحققة سوف يتم امتصاصها من طرف الالتزامات الجديدة تجاه كل من المصارف التجارية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و تجاه دولة اليابان في تلك الفترة[1]، و هذا بالرغم من الدعم الكبير الذي تلقاه دولة المكسيك من لدن جارتها الولايات المتحدة الأمريكية.

فحجم المديونية لدولة المكسيك لا يعبر فقط على فشل مخطط باردي، و إنما أيضا يدل على فشل جميع المشاريع العديدة التي تبنتها الدول الغربية و المؤسسات المالية الدولية، و على رأسها صندوق النقد الدولي في فترة الثمانينات من القرن الماضي، ليتجلى أثرها فيما بعد خلال الأزمات المالية التي هزت دولا عديدة من تسعينات القرن الماضي كما سنرى ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفرع الثاني: تدخلات الصندوق المباشرة في إدارة أزمات المديونية

بعدما تطرقنا في الفرع الأول إلى تقييم دور صندوق النقد الدولي كوسيط بين الدول الدائنة و الدول المدينة في إدارة أزمة المديونية، سوف نتطرق في هذا الفرع إلى أهم اللمسات التي بسط فيها الصندوق أياديه و بشكل مباشر خلال إدارته لأزمة المديونية، حيث سوف نتطرق في ذلك إلى أهم الأدوات التمويلية التي خصصها الصندوق لهذا الغرض و بصورة أدق سوف نركز على دور الصندوق كملجأ أخير للإقراض ، و كذا إلى المبادرات التي أشرف عليها بنفسه أو تلك التي كان هو الداعي إليها في صورة التعاون المالي الدولي.

أولا:التسهيلات التمويلية خلال أزمة المديونية

عرف صندوق النقد الدولي نوعين رئيسيين من التمويلات خلال فترة الثمانينيات، سوف نتطرق إليهما بشكل من الإيجاز و الذين تزامنا مع البرامج التي كان يشرف عليها لفائدة مصالح الدائنين كما رأينا ذلك سابقا في الفرع الأول و هما:

1- التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي:

تقدم في إطار هذا التسهيل التمويلي الموارد بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل التي تواجه مشكلات عجز دائم في ميزان المدفوعات، و هذا من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الكلي و الهيكلي.

و لإستحقاق موارد هذا التسهيل يقوم البلد العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة وتتحدد في إطارها الخطوط العامة لبرنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى يغطي فترة ثلاث سنوات، ويترافق ذلك مع إعداد

[1] الهادي خالدي،مرجع سبق ذكره،ص:169.

برامج سنوية مفصلة قبل صرف مخصص التسهيل التمويلي، و تستخدم معايير ربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطية الصندوق وأداء تلك البرامج وفي العادة يحصل العضو الذي حظي بالدعم على شريحة في السنة الأولى تساوي 15% من حصة العضو تتبعها شريحتان ائتمانيتان في السنة الثانية و الثالثة مقدار كل واحد منهما 20% من حصة العضو.

وقد أنشأ التسهيل (SAF) في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0,5% ويسدد الالتزام على عشرة أقساط متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات.

2- التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي*:

يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التي تلتزم وتعمل على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلافات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

و قد اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز في ديسمبر 1987 وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي من حيث الأهداف و الشروط و الخصائص، و لعلى الفروق الأساسية تكمن في الأحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد وحجمها، وأسلوب المتابعة و التقييم وطريقة التمويل.

ففضلا على أن التسهيل المعزز مخصص للبلدان الأكثر فقرا حيث أن الدول المؤهلة في هذا التسهيل بإمكانها سحب ما نسبته 140 % من حصتها، قد تصل كحد أقصى إلى 185 % من حصتها لمدة البرنامج المقدرة بـ: 3 سنوات، و قد يصل أحيانا إلى 299% في الحالات الاستثنائية، و عادة ما تدفع قروض هذا التسهيل على أساس نصف سنوي بمعدل فائدة سنوي 0.5 % و تسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات و نصف إلى عشر سنوات.

و المعيار الأساسي الذي يعتمده صندوق النقد الدولي للاستفادة من هذا التسهيل هو مستوى دخل الفرد و كذلك تلك البلدان التي تكون قد أهلت للاستفادة من مساعدات كل من جمعة التنمية الدولية (IDA) و الصندوق التيسيري للبنك العالمي،حيث أهلت 80 دولة للاستفادة من هذا التسهيل .[1]

3- التسهيل التمويلي من أجل تخفيض الفقر ودعم النمو**:

انشأ هذا التمويل الطويل المدى في نوفمبر من سنة 1999 لدعم الدول الأكثر فقرا التي تعاني من اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات من أجل مساعدتها على ضمان نمو مستمر يساهم في التخفيف من الفقر، و هذا من خلال التزامها ببرنامج

---

* la facilité d'ajustement structurel renforcée (FASR)

[1] Financements concessionnels du FMI dans le cadre de la FASR, sur page internet : http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/esaff.htm

** facilité pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance (FRPC).

مدعوم من قبل صندوق النقد الدولي وهو كبديل عوض "التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي" بالنسبة للدول الضعيفة الدخل.

و يعتمد صندوق النقد الدولي في ذلك على "وثيقة الإستراتيجية للحد من الفقر" *، التي يلزم من خلالها كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي حكومات الدول المدينة على إعدادها، حيث يتم من خلالها تقييم نسبة الفقر بالبلد و كذا تقديم وصف للسياسات و البرامج لاقتصادية الكلية، الهيكلية و الاجتماعية المعتمدة من طرف هذه البلدان بغية تشجيع النمو و تقليل الفقر، و تعبر كذلك على الحاجات التمويلية الخارجية و الموارد المالية الملحقة بها،

و مثلما كان عليه الحال في "التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي" فإن معيار الاستفادة من هذا التمويل مرتبط بحجم دخل الفرد المقيم من طرف صندوق النقد الدولي، و كذا لمعيار تأهيل الاستفادة من الصندوق التيسيري لدى البنك العالمي و الذي يشترط مستوى دخل الفرد اقل من 1025 دولار سنة 2005.

و تخضع قروض هذا التسهيل لمعدل فائدة تيسيري يقدر ب 0.5 % ، قابل للتسديد لمدة 10 سنوات بدفعات نصف سنوية تبدأ أولها بعد خمس سنوات، حيث بلغ في أوت 2007 عدد الدول المؤهلة للاستفادة من هذا التسهيل 78 دولة[1] .

ثانيا:مبادرة تخفيف الدين لصالح الدول الفقيرة الأكثر مديونية

بعد الفشل الذي أصاب كل من برامج صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الأخرى، كالبنك العالمي، في التخفيف من نسب المديونية المرتفعة في الدول النامية، تبنى الصندوق بالتعاون مع البنك العالمي نهجا جديدا في تعامله مع مديونية الدول النامية، و هذا بداية من سنة 1996 عند انعقاد مجموعة السبعة (07) ب ليون ، أين تم إطلاق مبادرة تخفيف المديونية لصالح الدول الفقيرة الأكثر مديونية.

و تم تعزيز هذه المبادرة في قمة "كولن "في نوفمبر 1999 كما رأينا ذلك في معايير نادي باريس ، من خلال تخفيف بعض الشروط عندما تم إقرار زيادة مستوى أو نسبة إلغاء الديون إلى 90 % أو في الحالات القصوى.

1-مراحل تنفيذ مبادرة تخفيف المديونية" للدول الفقيرة الأكثر مديونية":

على الدول الساعية إلى الاستفادة من هذه المبادرة تحقيق مجموعة من المعايير، و هذا من خلال التزامها بتقليل نسب الفقر من خلال جملة من الإصلاحات.

---

* les documents de stratégie pour la réduction de la pauvreté

[1] FMI,**Facilité pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance** ,fiche téquenique,octobre 2007,sur page internet : **http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/prgff.htm**

كما يشترط على البلد المتقدم للانضمام لهذه المبادرة اجتياز مرحلتين أساسيتين في هذه المبادرة[1]، و هما مرحلة اتخاذ القرار و مرحلة الإتمام على النحو التالي:

المرحلة الأولى–نقطة القرار:

بهدف الاستفادة من المساعدة في إطار هذه المبادرة على الدول تحقيق أربعة شروط ضرورية هي:

- ✓ أن يكون البلد مؤهلا للاقتراض من" الوكالة الدولية للتنمية" التابعة لمجموعة البنك العالمي، التي تقوم بمنح قروض بدون فائدة و تقديم المساعدات إلى الدول الأكثر فقرا في العالم، و كذا من طرف صندوق النقد الدولي من خلال" الصندوق الاستئماني للتقليل من الفقر و زيادة النمو" و الذي بدوره يقدم قروض بمعدلات فائدة مخفضة للدول ضعيفة الدخل؛
- ✓ أن تكون الدولة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها؛
- ✓ تقديم إثباتات تبين من خلالها الدولة أنها قامت بإصلاحات، و سياسات اقتصادية سليمة في إطار تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي؛
- ✓ إعداد " وثيقة إستراتيجية التقليل من الفقر" التي تطرقنا إليها سلفا.

عند استكمال الدولة المعنية لهذه الشروط الأربعة يقوم المجلس التنفيذي لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي باتخاذ قرار رسمي بقبول الدولة في تخفيفي دينها،و بذلك تكون الدولة في هذه الحالة قد اجتازت مرحة "اتخاذ الفرار".

المرحلة الثانية–نقطة الإتمام:

حتى تصل الدولة لهذه النقطة يشرط عليها تحقيق الشروط الآتية:

- ✓ مواصلة تقديم إثباتات حسن الأداء في إطار تطبيق برامج كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي؛
- ✓ تنفيذ و بشكل لائق للإصلاحات الكبرى المتفق عليها أثناء نقطة اتخاذ القرار؛
- ✓ أن تكون الدولة قد اعتمدت على وثيقة "إستراتيجية التقليل من الفقر " DSRB " على الأقل سنة واحدة

و بهدف تسريع و تطور أكبر نحو تحقيق و انجاز أهداف الألفية بالنسبة للتنمية للأمم المتحدة، تم تعزيز مبادرة تخفيف الدين لفائدة الدول الفقيرة الأكثر مديونية بمبادرة جديدة سميت بـ "مبادرة تخفيف الدين متعدد الأطراف " [*]

2–الدول المستفيدة من تخفيف الدين:

من أصل 39 دولة تم تأهيلها للاستفادة من المساعدة في إطار مبادرة تخفيف المديونية للدول الفقيرة الأكثر مديونية، نجد أن 35 دولة منها فقط التي استفادت من تخفيف ديونها التابعة لصندوق النقد الدولي و الدائنين الآخرين ، بينما نجد أن دولة

[1]FMI,Allégement de la dette au titre de l'initiative en faveur des pays pauvres très endettés (PPTE) ,fiche téquenique , le 31 mars 2014sur page internaet : https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/hipcf.htm

[*]L'initiative d'Allégement de la dette multilatérale (LADM).

التشاد قد وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار فقط، و لكنها حصلت على تخفيف ديونها، بينما تنتظر كل من : السودان ،ايريتيريا و الصومال دورها في هذه المبادرة باعتبارها لم تتصل بعد إلى الانتهاء من المرحلة الأولى.

و الجدول الموالي يوضح هذه الدول:

الجدول رقم: (02–04) وضعية الدول المؤهلة لمبادرة
"تخفيف المديونية للدول الفقيرة الأكثر مديونية "

الدول التي تجاوزت نقطة الاتمام (35)		
أفغانيستان	غامبيا	نيكاراغوا
البينين	غانل	النيجر
بوليفيا	غينيا	أوغندا
بوركينا فاسو	غينيا بيساو	روندا
البورندي	هاييتي	ساوتومي
الكامرون	الهوندوراس	السينغال
جمهورية افريقيا الوسطى	ليبيريا	سيرينالكا
جمهورية الكونغو	مدغشقر	تانزانيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ملاوي	الطوغو
جزلر القمر	مالي	زامبيا
الكوديفوار	موريتانيا	النيجر
إثيوبيا	الموزمبيق	
البلدان التي هي في المرحلة المؤقتة (بين نقطة اتخاذ القرار و نقطة الإتمام) 01		
التشاد		
البلدان التي لم تنهي مرحلة اتخاذ القرار (03)		
السودان	اثيوبيا	الصومال

المصدر:صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/hipcf.htm

بعدما تطرقنا إلى هذه المبادرة و شروطها، يمكن لنا أن نستخلص العديد من النتائج، و التي من أبرزها، نجد الشروط القاسية التي يضعها صندوق النقد الدولي، إذ و بالرغم من إدراكه و إقراره بضرورة تخفيف مديونية الدول الفقيرة الأكثر مديونية عبر العالم ، لا زال هذا الأخير يضع مطبات و شروط غير معقولة ، و لم يكتف بذلك بل أضاف لهذه الشروط ضرورة اجتياز مراحل زمنية، من شأنها إبطاء مسيرة التنمية للدول الفقيرة.

فعوضا عن توجيه مداخيل هذه الدول (إن كانت هناك مداخيل) إلى أوجه التنمية المختلفة تبقى هذه المداخيل موجهة و بشكل رئيسي إلى خدمة ديونها، فما عسانا أن نقول عن دولة كالصومال و التي لم تتخطى مرحلة اتخاذ القرار منذ 15 سنة،فهل

يعقل هذا من مؤسسة صندوق النقد الدولي و شقيقتها مجموعة البنك العالمي اللتان تتغنيان بالدفاع عن الدول الفقيرة رافعة شعارات تكاد تكون حبرا على ورق؟

و في ضل هذه الأساليب المنتهجة، هل يعتقد قادة كل من صندوق النقد الدولي و البنك العلمي بأن يأتي يوما ما تتخطى فيه دولة مثل الصومال المرحة التي أسموها "باتخاذ القرار" ؟

المطلب الثاني:الأدوات و السياسات المنتهجة من طرف الصندوق في معالجة اختلالات الدول النامية

سوف نعالج في هذا المطلب ابرز الأدوات و البرامج التي انتهجها صندوق النقد الدولي عند معالجته لأهم الإختلالات في الدول النامية. و التي من أبرزها :برامج التثبيت و التعديل الهيكلي، برامج الإنذار المبكر و برامج اختبار الإجهاد.

الفرع الأول : برامج التثبيت و التعديل الهيكلي

لقد سبق و أن تطرقنا في الفصل الأول إلى مصطلح المشروطية في البرامج المقدمة من طرف الصندوق لفائدة أعضائه و الذي يعتبر كامتداد لبرامج التثبيت و التعديل الهيكلي، حيث تهدف هذه الأخيرة من وجهة نضر صندوق النقد الدولي إلى تعديل الإختلالات ما بين الطلب و العرض للوصول إلى ميزان مدفوعات مستدام، الأمر الذي يسمح إلى تطبيق هذه السياسات بالاتفاق مع الصندوق بالحصول على التمويل و استرجاع ثقة الدائنين و العودة إلى الأسواق المالية الدولية .و ترتكز هذه البرامج على ثلاث محاور رئيسية ، هي :الإجراءات المتعلقة بالطلب، الإجراءات المتعلقة بالعرض، و الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجي.

أولا:الإجراءات المتعلقة بالطلب:

و هي تلك الإجراءات التي تهدف إلى تقييد الطلب المحلي إلى مستوى يتسق مع مستوى الإنتاج المحلي[1]، و ذلك بالتقليل من التضخم و تخفيض عجز ميزان المدفوعات عن طريق بعض أدوات السياسة النقدية و المالية التي تفضي في النهاية إلى الحد من العجز في الميزانية العامة للدولة[2].

و يضاف إلى أدوات السياسة المالية و النقدية المذكورة سلفا، اعتماد سياسات احتواء الطلب على سياسات أسعار الصرف التي تلعب دورا محوريا في ذلك، حيث يرجع الكثير من النقاد الاقتصاديين على أن فقدان التنافسية هو أحد أسباب تفاقم عجز ميزان المدفوعات الناجم أصلا عن اختلال مستوى سعر الصرف الحقيقي و بمفهوم آخر تحديد سعر صرف للعملة أعلى من قيمتها الحقيقة .

عموما نستطيع الإشارة لمجموعة من الأدوات التي تبناها صندوق النقد الدولي لاحتواء الطلب:

- ✓ زيادة الضرائب و إلغاء الدعم السلعي ؛

[1] سي بول هالود و رونالد ماكدونالد،"**النقود و التمويل الدولي**"، ترجمة د.محمود حسن حسني،دار المريخ للنشر،السعودية، 2007 ،ص:630

[2] علاوي محمد لحسن،مرجع سابق ص :50 بالتصرف

- ✓ رفع أسعار و منتجات و خدمات القطاع العام ؛
- ✓ زيادة أسعار الطاقة ؛
- ✓ تصفية المؤسسات العاجزة و تحويل مواردها للقطاع الخاص ؛
- ✓ تقليل الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام و زيادة الحجم المخصص لتحفيز القطاع الخاص .

ثانيا:الإجراءات المتعلقة بالعرض:

يرتكز برنامج التكييف إلى زيادة حجم السلع و الخدمات المعروضة عند أي مستوى للطلب المحلي،و تتضمن هذه السياسات مجموعة من الإجراءات تهدف إلى رفع الإنتاج و تحسن معدلات استخدام عوامل الإنتاج و الطاقات الإنتاجية حيث بإمكاننا حصر مجموعة من الإجراءات في جانبين رئيسيين هما [1]:

1-الإجراءات المتعلقة بالأسعار المحلية:

أوصى صندوق النقد الدولي الدول المستفيدة من برامجه بضرورة الوصول إلى أسعار حرة تتفاعل و تتحدد من خلال العرض و الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاعها لتتناسب مع مستوى الأسعار العالمية، و يبرر الصندوق اللجوء في استهدافه لهذه الخطوة إلى محاولته ترشيد النفقات ذات الطلب العالي محليا كنفقات الطاقة. و لم تسلم حتى أسعار الفائدة الدائنة و المدينة من هذا التعويم، حيث من شان ارتفاع أسعار الفائدة أن يؤدي إلى زيادة القدرة الادخارية و رفع الكفاءة المحلية في استخدام القروض.

2-الإجراءات المتعلقة بأسعار الصرف و المبادلات التجارية:

أما بالنسبة لسعر الصرف فإن برامج الصندوق تركز على معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات ومن أهم الإجراءات التي يصر على تطبيقها صندوق النقد الدولي في هذا المجال ما يلي:

- ✓ تخفيض قيمة العملة المحلية؛
- ✓ إلغاء القيود و تحرير المعاملات الخارجية؛
- ✓ التوسع في درجة الانفتاح.

ثالثا-الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجي:

تهدف إجراءات برنامج التكييف إلى تحويل الهيكل الإنتاجي في الفروع الأساسية والأنشطة الهامة نحو السوق العالمية من خلال تبني إستراتيجية تشجيع الصادرات ، و لتحقيق هذا الهدف لابد من اتخاذ عدة خطوات منها:

- ✓ اتخاذ سلسلة من التشريعات التي تسهل وتحمي الرساميل الأجنبية وتمكنها من ارتياد المجالات الأساسية.

[1] المرجع نفسه ،ص:51-52 بالتصرف

- ✓ تسهيل مشاركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشركات المحلية بالقطاعين العام والخاص.
- ✓ استصدار مجموعة من القوانين التي تعيد تنظيم الجهاز الجمركي بما يسهل عملية الاستثمار الأجنبي عند توطينه أو عند تحويل أرباحه.

الفرع الثاني:برامج (أنظمة) الإنذار المبكر:

لقد أدت الأزمة المالية الأخير بصناع السياسات الاقتصادية رفقة شعوبها للاهتمام مجددا بأنظمة و برامج الإنذار المبكر التي يمكن لها استشعار الأزمات ، و لكن ما هي إشارات الإنذار المبكر التي يمكن أن تطلقها هذه النظم واقعيا ؟ و كيف ستعمل ؟ و هل ستكون فعالة؟

و يتم وضع أنظمة الإنذار المبكر من خلال خطوتين[1] :

الخطوة الأول:تحديد الأزمة

و نعني بهذه الخطوة تحديد الأحداث التي ينبغي الاحتراز منها، حيث أن نماذج الإنذار المبكرة التي وضعت عقب أزمة الأسواق الصاعدة في تسعينات القرن الماضي ركزت على الأحداث الخارجية- التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال – حيث انه بالنسبة لصندوق النقد الدولي، أن هذه الأزمات تزيد من احتياجات التمويل الخارجي، و من ثم فإن أنظمة الإنذار المبكر قد تساعد الصندوق على التخطيط للطلب على موارده للإقراض .

الخطوة الثانية: استحداث الأدوات التحليلية الملائمة

يعتمد صندوق النقد الدولي على أدوات التحليل الكمي المقنن و الأساليب الأكثر اعتمادا على التجريب مثل المشاورات الموسعة و الأحكام الاستنسابية (أنظر الملحق رقم 02).

حيث تهدف هذه الأدوات الى تحقيق أربعة أهداف نذكرها بإيجاز:

أولا:توفر وسيلة للبحث بصورة نظامية عن أوجه التعرض للخطر؛
ثانيا:تتقصى الارتباطات خاصة في القطاع المالي ، التي يمكن أن تسمح للأزمة إن تحققت-بأن تتحول و أن تنتشر عبر القطاعات و عبر الأسواق و عبر البلدان؛
ثالثا:تحد كلا من احتمال و انعكاسات تجسد الأزمة ، في أوجه التعرض للمعاناة المحددة ؛
رابعا:تضبط و توجه استخدام الأحكام.

[1] أتيش جوش،و آخرون،**التنبؤ بالأزمة القادمة**... ، مجلة التمويل و التنمية،سبتمبر 2009،ص.ص:35-36-37

و قد اعتمدت الأنواع النمطية الأولى من نظم الإنذار المبكر على نموذج واحد يتناول " احتمال الأزمة " عن طريق ربط الأزمات بالمؤشرات الاقتصادية الكلية (مثل حجم العجز في الحساب الجاري أو نسبة الاحتياطات إلى الديون قصيرة الأجل في بلدان الأسواق الصاعدة).

من خلال توالي التجارب عبر مختلف الأزمات المالية تم استنتاج أنه بجانب الصعوبات الفنية التي تواجه تحديد أوجه التعرض للمخاطر ، ربما كان أكبر تحد يقابله أي نظام أو برنامج للإنذار المبكر هو كيفية إقناع صناع السياسة بالعمل بمقتضاه، حيث يتطلب الأمر تقديم خيارات لصناع السياسة حول أفضل الطرق للتصدي لها . و يتطلب ذلك تحليلا استشرافيا دقيقا و أحكاما سليمة، و اتصالا متقنا ، و لكن حتى نظام الإنذار المركب المصمم بصورة متقنة قد لا يستطيع التنبؤ بالأزمات جميعها و منعها، و يمكن أن يثير إنذارات زائفة بأكثر مما يجب.

الفرع الثالث:اختبارات القدرة (الإجهاد)

لقد أظهرت الأزمات المالية التي شهدتها سنوات التسعينات مدى أهمية معرفة حساسية القطاع المالي تجاه مختلف الصدمات ، و في هذا السياق بادر صندوق النقد الدولي رفقة المؤسسات المالية الدولية إلى وضع أدوات جديدة من أجل المساعدة على تقييم جيد لقياس مدى استقرارية النظام المالي ، و كانت من أبرز هذه الأدوات " اختبارات الإجهاد" *.

حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تحليل مدى قدرة الأنظمة المالية للدول على مجابهة الصدمات المختلفة، و ذلك من خلال قياس التغيرات في قيمة المحافظ المالية تحت تأثير التغيرات الممكن حدوثها في عوامل الخطر، و شهدت هذه الاختبارات رواجا كبيرا بين المحللين داخل البورصات المالية العالمية، فأضحت بذلك واحدة من بين أهم أدوات تسيير الأخطار خصوصا عند قياس مدى حساسية المؤسسات المالية كالبنوك التجارية أو مجموع النظام المالي تجاه الصدمات القوية.

و استعمل صندوق النقد الدولي هذه الاختبارات أكثر فأكثر في إطار اختبارات السلامة المالية للميزانيات رفقة البنك العالمي في برنامجهما المشترك المعروف باسم " برنامج تقييم القطاع المالي"**

كما تطبق اختبارات القدرة أو الإجهاد من خلال خمسة مراحل نشير إليها بإيجاز في الآتي:[1]

المرحلة الأولى:و فيها يتم تحديد الحساسية الخاصة أي مكامن الحساسية، و ذلك من خلال التركيز على فهم بيئة الاقتصاد الكلي لدولة ما بهدف المساعدة على فهم مكونات النظام المالي لديها، و بالتالي الوصول إلى المصادر الحقيقة للصدمات.

---

*Le test de résistance en français, Stress Testing in English

** يشار اليه باللغة الفرنسية " programme d'évaluation du secteur financière " و يعرف اختصارا بـ "PESF"

[1]Pull Hilbers et Methew T.jones, Et si…? Finance et Développement , December 2004,p:25-26.

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة بناء السيناريوهات المختلفة من خلال الاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي التي تقدم قاعدة بيانات تساعد على إجراء اختبارات الإجهاد بشكل دقيق و بالتالي الوصول إلى رسم رؤية استشرافية للوضع بهدف تحليل الروابط الأساسية بين النظام المالي و الاقتصاد الحقيقي.

المرحلة الثالثة: و يتم في هذه المرحلة القيام بالعمليات الحسابية و هي عبارة عن ترجمة لمختلف البيانات المستخرجة من حسابات الدخل و البيانات الميزانياتية للمؤسسات المالية.

المرحلة الرابعة : يتم في هذه المرحلة تحليل الآثار الثانوية.

المرحلة الخامسة: و هي مرحلة يتم من خلالها تلخيص و نشر نتائج اختبارات الإجهاد

و الجدول الموالي يبين لنا مصادر الخطر و كذا الصدمات التي تخلفها هذه الأخطار و كذا المجالات المستهدفة إثناء معالجة هذه الصدمات:

الجدول رقم (02-05) مصادر الخطر و كذا الصدمات

نوع الخطر	الصدمات المكنة	تطبيق الاختبار
أسعار الفائدة	*تحول مواز لمنحنى العائد، مثلا حدوث زيادة قدرها 100 إلى 300 نقطة أساس بالنسبة لكل الاستحقاقات. *حدوث انزلاق قصير أو متوسط أو طويل الأجل مع تغير في شكل منحنى العائد. *إمكانية حدوث صدمات في الأسعار الداخلية و الخارجية.	يطبق على مستوى خافضة القيم المتداولة (في الغالب تكون متمثلة في سندات الدخل الثابت) و ممكن إن تكون أيضا على مستوى مخفضة القروض.
أسعار الصرف	*تغير في أسعار الصرف ، مثلا انخفاض من 10-20 % مقارنة بعملات الشريك التجاري الأكبر (مثل الدولار الأمريكي،اليورو). *بالنسبة للعملات الأخرى فيمكن أن تخضع هي الأخرى لاختبارات الإجهاد إذا كانت ذات أهمية كبيرة في المحفظة.	يطبق بصفة خاصة على مستوى محفظة القيم المتداولة في البورصات ، و أحيانا في محفظة القروض إذا كانت مكونة من العملات الكبيرة،.
الائتمان	*تزايد احتمال التوقف عن السداد مثلا : انخفاض في درجات التصنيف الائتماني. *ارتفاع الديون المتعثرة.	تطبق في محفظة القروض
أسعار الأسهم	*انخفاض مؤشرات البورصة من 20 إلى 30 % في المؤشرات الرئيسية.	يطبق خصوصا في محفظة لقيم المتداولة
درجة التذبذبات	*تزايد في تقلبات أسعار الفائدة ، و أسعار الصرف و أسعار الأسهم و الخيارات التابعة لها.	تطبق في محفظة الخيارات ، كما يمكن نمذجة المراحل السابقة التي عرفت تقلبات كبرية في الأسواق مثل (الأزمة الروسية 1998)
السيولة	*نقص في سيولة الأوراق المالية المتداولة. *الزيادة في السحوبات البنكية	تطبق خصوصا في محفظة الأوراق المتداولة (يمكن القيام بتحليل معدلات السيولة قبل و بعد الانخفاض
المنتجات الأساسية	*انخفاض في قيمة المنتجات الأساسية الموجهة للتصدير (مثلا ب 20% في أسعار البترول)	

Source : Pull Hilbers et Methew T.jones, Et si…? Finance et Développement,December 2004,p:25

و مهما تكن محاولات الجهة التي تجري اختبار القدرة على تحمل الضغوط، فقد اعترف صندوق النقد الدولي من خلال دراسة قام بها سنة 2012 استنتج من خلالها أنه تبقى لهذه الاختبارات هوامش خطأ. و في جميع الحالات تقريبا يتبين بعد

الحدث أن نتائجها متفائلة أو متشائمة، و إضافة إلى ذلك، تبقى هناك دائما مخاطر النموذج، أو عدم توافر البيانات الكاملة، أو التهوين في تقييم شدة الصدمة، و لذلك ينبغي أن ينظر إلى نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغوط في سياق أوسع.

المطلب الثالث:تقييم نتائج برامج صندوق النقد الدولي في الدول النامية

سوف نركز في هذا المطلب على أهم النماذج المستعملة لصياغة هذه البرامج الموجة لمعالجة الإختلالات في الدول النامية، و التعرف على أهم طريقة لبناء النماذج داخل الصندوق.و في النقطة الأخيرة من هذا المطلب سوف نتطرق إلى تقييم نتائج كل من برامج الصندوق ، المتمثلة في برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي" PAS "، و كذا مبادرة "تخفيف المديونية للدول الفقيرة الأكثر مديونية " أو ما تعرف بـ" PPTE "

الفرع الأول :أسلوب أو نموذج البرمجة المالية

و بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية يستعمل الصندوق طريقة تقنية تستعمل أدوات القياس الكمية تدعى "البرمجة المالية"*

حيث تعتمد هذه الطريقة على المتغيرات الكلية مثل:الناتج الداخلي الخام PIB ،الاستهلاك الخاص CP أو الاستهلاك الحكومي CG، الصادرات EX، و الواردات M، الاستثمار الخاص IP أو الاستثمار الحكومي IG، الطلب على النقود Md، و عرض النقود Ms، الاحتياطات الأجنبية R، سرعة دوران النقود V، المستوى العام للأسعارP ، التغير في الائتمان ΔD .....إلخ.

و يمر استخدام نموذج صندوق النقد الدولي للبرمجة المالية عبر خمس خطوات نوجزها في الآتي:[1]

الخطوة الأولي :تحديد القيم المرجوة للأهداف مثل معدل التضخم و احتياطي النقد الأجنبي؛

الخطوة الثانية :تقدير قيم المتغيرات الخارجية للنموذج مثل: الناتج المحلي الإجمالي، ، وأسعار الصادرات....إلخ؛

الخطوة الثالثة :تقدير قيم المتغيرات الداخلية للنموذج مثل:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،أسعار الصرف...إلخ؛

الخطوة الرابعة: اشتقاق المتغيرات المرجوة في البرامج المتخذة من طرف صندوق النقد الدولي، مثل:معدل نمو عرض النقود، حجم الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات غير الحكومية،حجم التمويل المحلي المسموح به لمواجهة عجز الموازنة؛

الخطوة الخامسة : و فيها يتم الربط بين كل من التوقعات الخاصة بصافي التمويل الأجنبي من جهة، و صافي التمويل المحلي المستهدف، من جهة أخرى لتحديد حجم التمويل الإجمالي المتاح للتمويل عجز الموازنة، و الذي بدوره يحدد الحجم التوازني

*Programmation financière en français, Financial programming in English.

[1] المعهد المصرفي المصري،**مفاهيم مالية** العدد الثالث،ص:03 تاريخ الزيارة :2015/12/12
صفحة الموقع الالكتروني: http://www.kantakji.com/media/7682/14200.pdf

المستهدف للموازنة العامة، ثم يؤخذ في الاعتبار المستوي المتوقع للإيرادات المحلية لتحديد المستوى المتاح للإنفاق الحكومي المستهدف .و تعبر هذه الخطوة عن برنامج المالية العامة.

بالرغم من الرواج الذي لاقاه نموذج البرمجة المالية من تأييد من طرف صناع السياسات الاقتصادية و نجاحه النسبي في الدول المتقدمة ، إلا أن تطبيقه في الدول ذات الدخل المنخفض خلف من ورائه العديد من الانتقادات نذكر أهمها في ما يلي:[1]

- ✓ نموذج البرمجة المالية هو أسلوب مبني على معتقدات إيديولوجية مفروض من طرف اقتصاديات رأسمالية ذات أغراض خاصة؛
- ✓ ينبني أسلوب البرمجة المالية على المنهج النقدي الغير المرن، الأمر الذي لا يتناسب و اقتصاديات الدول ذات الدخل المنخفض؛
- ✓ البرمجة المالية تعتمد على أسلوب مجمع، دون مراعاة اقتصاديات الدول المتخلفة التي تتمايز عن باقي الاقتصاديات الأخرى و بالتالي لا بد من أخذ بعين الاعتبار كل دولة على حدا؛

غير أنه من أجل إنجاح و تعميم أسلوب البرمجة المالية في الدول المتخلفة على غرار باقي الدول الأخرى، يتطلب الأمر من الناحية الفنية تطوير قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لهاته الدول ، مع ضرورة وجود تنسيق كبير بين صناع السياسات الاقتصادية في هذه الدول، كالسعي إلى تواجد روابط وثيقة و دائمة بين مصالح البنوك المركزية و مختلف الهيئات القائمة على الشق الميزانياتي، مع السعي إلى تكوين إطارات من طرف صندوق النقد الدولي في مجال النماذج المنتهجة في إطار برامج التدريب المختلفة بهدف استيعابها، و الوصول بالتالي إلى أرضية اتفاق بين صندوق النقد الدولي و القائمين على الدول المختلفة من أجل الإقرار بخطط و نوايا الصندوق تجاهها .

الفرع الثاني:بناء نماذج الإصلاح الاقتصادي للصندوق " نموذج جاك بولاك"

إذا رجعنا إلى بدايات صندوق النقد الدولي سوف نجد انه قد اعتمد على أهم نموذج و هو نموذج" **جاك بولاك**"*، حيث يبين التدابير السياسية التي يستطيع من خلالها صندوق النقد الدولي أن يوصي البلدان بها لكي تصحح إختلالات التوازن، و قال "**ميلتون فريدمان**" معلقا على نموذج بولاك"...أن نموذج بولاك أنيق في بساطته، و في متطلباته من البيانات، و هو يستخدم أربع معادلات فحسب..."، حيث دافع "جاك بولاك" على تميز نموذجه من خلال ما يلي:[2]

- ✓ ندرة و قلة البيانات و نماذج الاقتصاد القياسي بعد الحرب؛
- ✓ إمكانية تطبيق النماذج التي تحتوي على متغيرات أقل و ذات أهمية؛
- ✓ التركيز على المتغير الذي بإمكان السلطات المحلية السيطرة عليه للتأثير على ميزان المدفوعات، و في حالتنا هذه نكون أمام متغير الائتمان المحلي.

---

[1] المعهد المصرفي المصري،المرجع نفسه،ص:04-05.

* جاك بولاك هو خبير اقتصادي بارز في القرن العشرين شكلت بحوثه الرائدة النهج الاقتصادي الرئيسي لصندوق النقد الدولي.

[2] جيمس ل.رو،تراث لأناقة النموذج، شخصيات اقتصادية، مجلة التمويل و التنمية،جوان 2008 ،ص:06 بالتصرف

و يتلخص نموذج جاك بولاك في ما يلي:[1]

$$Yt = Yt - 1 + \Delta DAt + Xt - Mt \ \ldots\ldots\ldots\ldots\text{I}$$

أي دخل الفترة الحالية يساوي دخل الفترة السابقة زائد الدخل الجديد للائتمان المحلي زائد الدخل الجديد للميزان التجاري.حيث أن:

Yt = الدخل الوطني النقدي للفترة الحالية

Yt–1 = الدخل الوطني النقدي للفترة السابقة

Δ DAt = التغير في حجم النقود المحلية للجهاز المصرفي.

Xt = صادرات الفترة الحالية.

Mt = واردات الفترة الحالية.

كما افترض جاك بولاك في نموذجه هذ ثبات سرعة النقود ، و استند في ذلك على النظرية الكمية للنقود و حدد المعادلة التالية:

$$\Delta MOt = 1/v(Yt - Yt - 1\ )\ldots\ldots\text{II}$$

حيث :v سرعة دوران النقود

Δ MOt = التغير في العرض النقدي للفترة الحالية.

و من خلال المعادلتين I و II نحصل على ما يلي:

$$\Delta MOt = \frac{1}{v}(\Delta DAt + Xt - Mt)\ldots\ldots\text{III}$$

يتم تجاهل قيمة $\frac{1}{V}$ لأن سرعة دوران النقود ثابتة تقترب من الواحد، و هذا يدل على وجود علاقة طردية ما بين التغير في العرض النقدي للفترة الحالية و التغير في حجم القروض المحلية و رصيد الميزان التجاري، و كون أن المقاربة الكلية لسياسات الصندوق كانت و ما تزال هدفها الرئيسي تحليل و فهم مكامن عجز ميزان المدفوعات، فإن معادلات "**نموذج بولاك**" ساهمت في تفسير علاقة زيادة العرض النقدي تحت ضغط الطلب مع تغير الاحتياطيات الدولية أو رصيد ميزان المدفوعات و الشكل أدناه يوضح العلاقة بالقيم الرياضية المرفقة لها:

[1] رمضاني محمد،**اثر السياسات الإستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية**،رسالة الدكتوراه،جامعة أبو بكر بالقايد ،تلمسان،السنة الدراسية 2011-2012،ص.ص:170-171-172.

الشكل (02-03) نموذج بولاك 1997

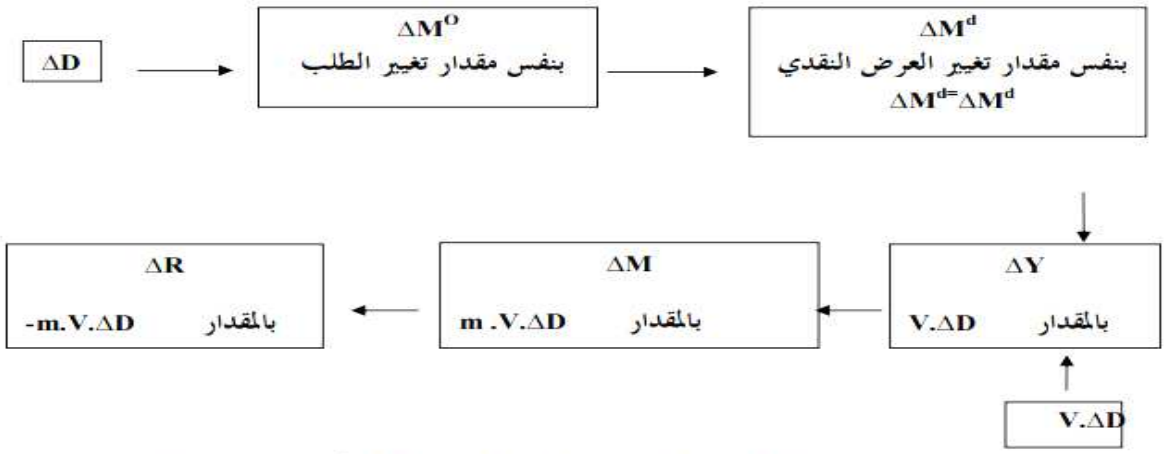

Source : Pascal st amour et Evan Jaccard « coûts des stabilisations imposées» op .cit.p12 .

حيث :ΔD التغير في الطلب

M = الميل الحدي للواردات

ΔR = قيمة الاحتياطات الدولية أو رصيد ميزان المدفوعات

حيث يتضح من الشكل (02-03) أن الزيادة في العرض النقدي مهما كان سببها تؤثر عكسيا و سلبا على رصيد ميزان المدفوعات بالقيمة ($m.v.\Delta D$)- ، و هي القيمة التي من المفوض أن تساوي ما يطلبه البلد كقرض من صندوق النقد الدولي لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث:تقييم برامج الصندوق في معالجة اختلالات الدول النامية

سوف نتطرق إلى تقييم نتائج كل من برامج الصندوق ، المتمثلة في برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي" PAS "، و كذا مبادرة "تخفيف المديونية للدول الفقيرة الأكثر مديونية " أو ما تعرف بـ" PPTE "، إذ و كما هو معروف أنه من أجل تقييم برامج الصندوق خصوصا برنامج التعديل الهيكلي توجد هناك أربعة مناهج لقياس آثار البرامج نوجزها في الآتي[1]:

- ✓ ففي المنهج الأول يتعلق بطريقة "ما قبل و ما بعد" و التي تستند إلى مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي خلال فترة تطبيق البرنامج أو بعده، مع فترة ما قبل تطبيقه، لدولة أو لمجموعة من الدول؛
- ✓ المنهج الثاني فيتعلق بطريقة "مع او بدون" فتستند هذه الطريقة إلى مقارنة الأداء الاقتصادي لدول طبقت البرامج مع مجموعة دول لم تطبقها؛
- ✓ المنهج الثالث فنعني بها " طريقة التقييم المعمم" و التي يتم من خلالها مقارنة أداء الدول التي تطبق البرامج مع مجموعة دول لم تطبقها؛

[1] بلقاسم العباس،**التثبيت و التعديل الهيكلي**،جسر التنمية،العدد 31،ماي 2004،ص،ص17-18

- ✓ أما المنهج الأخير فيتعلق "بمهج المحاكاة "، يتم من خلاله مقارنة الأداء في حالة تطبيق البرنامج مع الأداء في حالة تطبيق سياسة بديلة و هو يعتمد على نماذج المحاكاة لاستنتاج أداء افتراضي للسياسات التي تطبقها هذه البلدان و مقارنتها مع حزمة سياسات بديلة.

ففي دراستنا الحالية، سوف نستعمل منهج " قبل و بعد "، و ذلك لمعرفة آثار برامج صندوق النقد الدولي سواء تلك المتعلقة ببرنامج التعديل الهيكلي او بالنسبة لمبادرة " تخفيف المديونية للدول الأكثر فقرا " على مؤشرات الاقتصاد الكلي لعينة من مجموعة من البلدان المختارة للدراسة.

أولا) الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرامج صندوق النقد الدولي على الدول النامية

سوف يتم التركيز في هذا التقييم على الدول الأكثر فقرا، من أجل محاولة معرفة آثار برامج صندوق النقد الدولي فيما إذا كانت إيجابية أم سلبية ، خاصة إذا عرفنا أن صندوق النقد الدولي و منذ أواخر تسعينات القرن الماضي زاد من حدة الترويج و التطبيل لبرامجه الموجهة لفائدة الدول الأقل دخلا ، و بالأخص في أعقاب كل أزمة.

حيث تم اختيار سبعة (07) دول بصفة عشوائية هي (أفغانستان، بوركينافاصو، زامبيا، موزمبيق، النيجر، غامبيا، إثيوبيا) ، و لكن روعي في اختيارها أنها جميعها كانت قد استفادت من برنامج صندوق النقد الدولي المتعلق بمبادرة " تخفيف المديونية للدول الأكثر فقرا ".

و أسقطنا على هذه الدول أربعة (04) مؤشرات هي:(النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة، نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى إجمالي الناتج المحلي، مؤشر التنمية البشرية).

حيث من المفترض أن تعطينا هذه المؤشرات رؤية ملائمة لمدى تأثير برامج صندوق النقد الدولي على الدول المختارة خصوصا من الناحية الاجتماعية. و هذا خلال الفترة (2010-2014)

الجدول رقم (02-06) نسبة النمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)*

	2010	2011	2012	2013	2014
أفغانستان	5.50	2.99	10.90	-1.21	-1.71
بوركينا فاصو	5.21	3.81	3.34	0.65	1.01
زامبيا	7.05	3.17	3.53	3.49	2.79
إثيوبيا	9.64	8.33	5.89	7.81	7.54
غامبيا	3.10	-7.39	2.46	1.42	-2.33
الموزمبيق	3.73	4.13	4.21	4.16	4.26
النيجر	4.24	-1.63	7.44	0.46	2.67

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

* **معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج** المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

من خلال الجدول رقم (02-06) الموضح أعلاه، و الذي يبين نسبة النمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، يمكن من خلاله ملاحظة أن نسبة هذا النمو دائما في تناقص لغالبية الدول، خصوصا في كل من أفغانستان و غامبيا و النيجر ، حيث في سنة 2010 شهد هذا المعدل ما نسبته 3.10% في غامبيا لينخفض إلى 7.39-% سنة 2011 ، و -2.33 % سنة 2014، و نفس الشيء بالنسبة إلى كل أفغانستان و النيجر، ففي أفغانستان بعد ما كان هذا المعدل قد وصل سنة 2012 إلى 10.90% شهد سنة 2014 تدهورا كبيرا ليصل إلى 1.71- %، حيث يرجع تدهور هذا المعدل إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول مقارنة بالزيادة السكانية المعتبرة.

الجدول رقم (02-07) نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة[**]

	2010	2011	2012	2013	2014
أفغانستان	8.69	8.88	8.5	9.19	9.10
بوركينا فاصو	3.23	3.29	3.29	3.29	3.09
زامبيا	13.99	13.19	13.10	13.10	13.13
إثيوبيا	5.19	5.19	5.59	5	5.19
غامبيا	7	7.19	7	7	7
الموزمبيق	22.6	22.6	22.6	22.5	22.6
النيجر	5.09	5.09	5.09	5.09	5.09

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

يبين الجدول رقم (02-07) نسبة البطالة من القوى العاملة، حيث يلاحظ ارتفاع نسبي في أغلب الدول السبعة، و أكبر هذه النسب نجدها في دولة "الموزمبيق" حيث تعدت نسبة البطالة في هذه الدولة سقف 22.3%، و نفس الشيء بالنسبة إلى دولة " زامبيا" التي وصلت نسبة البطالة بها إلى 13.10% من القوى العاملة بها، و هي نسب مرتفعة جدا بالرغم من أن غالبية الدول النامية لا تفصح بشفافية على بياناتها الاقتصادية الكلية و ذلك نتيجة لإثبات نواياها تجاه صندوق النقد الدولي عبر "مذكرة السياسات الاقتصادية و المالية " التي ترفقها الدول مع خطاب النوايا الموجه للصندوق بهدف الاستفادة من مختلف برامجه التمويلية.

[**] **تشير البطالة** إلي نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد. (يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة. ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل. بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي.)

الجدول رقم (02-08) نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى إجمالي الناتج المحلي*

	2010	2011	2012	2013	2014
أفغانستان	9.19	7.87	8.51	8.13	8.18
بوركينا فاصو	7.17	5.16	5.32	5.91	4.96
زامبيا	4.4	4.26	4.91	4.99	4.98
إثيوبيا	6.86	6.54	5.76	5.19	4.88
غامبيا	5.75	6.24	6.12	6.49	7.34
الموزمبيق	5.38	6.23	5.57	5.89	6.97
النيجر	6.36	6.66	6.10	5.08	5.82

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

يبين الجدول رقم (02-08) نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حيث نستشف من الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه الحقيقة الخفية لسياسات الصندوق، و التي تهدف إلى إضعاف دعم الإنفاق العمومي بصفة عامة، و هذا بالرغم من الادعاءات الأخيرة للسيدة "كريستين لاغارد" مدير عام صندوق النقد الدولي، التي قالت فيها بأن الإجراءات الهيكلية التي كانت مفروضة في السنوات السابقة قد أضحت من الماضي ، حيث يلاحظ أن نسبة الأنفاق على الرعاية الصحية تتراوح ما بين 3% و 8% ، و النسبة الأقل بين الدول السبعة سجلتها دولة زامبيا سنة 2011 عندما لم تتعدى نسبة الإنفاق فيه 4.26% .

كما يمكننا تعزيز تحليلاتنا السابقة الدالة على فشل برامج صندوق النقد الدولي في أصلاح الإختلالات الموجودة في الدول النامية من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة (2015)[1]، و الذي جاءت فيه جميع الدول السبع المختارة سلفا في آخر الترتيب من أصل 188 دولة شملتهم الدراسة في هذا التقرير ، و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-09) مؤشر الفقر و التنمية البشرية

	الترتيب حسب الدول من أصل 188 دولة شملهم التقرير	القيمة المحدد في الدليل لكل دولة
زامبيا	139	0.586
أفغانستان	171	0.466
إثيوبيا	174	0.442
غامبيا	175	0.441
الموزمبيق	180	0.416
بوركينافاصو	183	0.402
النيجر	188	0.348

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

*** **إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية** هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة. وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي.

[1] أكثر إطلاعا أنظر تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 على الموقع: http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf

ثانيا: نتائج برامج صندوق النقد الدولي في التخفيف من المديونية

سوف نتطرق في هذه النقطة إلى دراسة أهم مؤشرات المديونية الخارجية لنفس مجموعة الدول السبع المذكورة سابقا، حيث اعتمدنا في ذلك على مؤشرين: هما (رصيد الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي، و إجمالي خدمة الديون كنسبة من إجمالي صادرات السلع و الخدمات و الدخل). و ذلك خلال الفترة (2010-2014)

الجدول رقم (02-10) رصيد الدين الخارجي نسبة إلى إجمالي الدخل القومي*

	2010	2011	2012	2013	2014
أفغانستان	15.14	14.58	13.12	12.59	12.19
بوركينا فاصو	23.34	22.03	23.49	23.25	20.51
زامبيا	23.37	22.97	24.11	23.61	28.85
إثيوبيا	24.63	26.98	24.21	26.48	30.35
غامبيا	55.56	54.61	57.96	60.11	63.92
الموزمبيق	38.10	31.35	32.66	45.00	47.60
النيجر	27.31	35.16	34.07	34.70	32.14

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

تبين لنا النسب الموضحة في الجدول (02-10) رصيد الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي ، حيث يمكن لنا أن نلحظ من الوهلة الأولى ارتفاع هذه النسب في غالبية هذه الدول، خاصة إذا عرفنا بأنها من بين الدول الأقل دخلا في العالم، فخطورة هذه النسب مرتبطة بمدى قوة أو ضعف الدخل القومي لأي دولة، فمثلا في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية نجد أن هذه النسب مرتفعة جدا ، لكن في المقابل نجد ارتفاع كبير في دخلها القومي الذي يغطي نسبة الديون المرتفعة.

فنلاحظ في الجدول أعلاه أن دولة كغامبيا مثلا تحوز على أعلى نسبة لرصيد الدين من إجمالي دخلها القومي بـ 63.92 % و الذي شهدته في سنة 2014، تليها في ذلك دولة النيجر التي عرفت هي الأخرى نسبة مرتفعة قدرت بـ 35.16% سنة 2011. الأمر الذي يدل على بقاء ارتفاع نسب المديونية في الدول الأقل دخلا في العالم، و هو ما يدعونا إلى الإقرار بفشل مبادرات صندوق النقد الدولي في التخفيف من حدة المديونية في هذه الدول.

* **إجمالي أرصدة الديون الخارجية إلى إجمالي الدخل القومي**: إجمالي الدين الخارجي هو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات. إجمالي الدين الخارجي هو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل يشمل الدين قصير الأجل كافة الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاماً واحداً أو أقل، والفوائد المتأخرة على الديون طويلة الأجل. إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج.

الجدول رقم (02-11) نسبة إجمالي خدمة الديون من إجمالي صادرات السلع و الخدمات و الدخل[**]

	2010	2011	2012	2013	2014
أفغانستان	0.25	0.25	0.33	0.59	--
بوركينا فاصو	2.47	2.31	2.03	2.80	--
زامبيا	1.85	2.34	2.14	2.84	3.70
إثيوبيا	3.94	6.05	7.18	--	--
غامبيا	8.08	7.90	7.11	--	--
الموزمبيق	2.79	1.46	1.44	2.62	--
النيجر	1.75	2.42	2.14	2.53	--

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

الملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها من خلال قراءتنا لأرقام الجدول (02-11) هي وجود أرقام تتجاوز عتبة الصفر و نحن في سنة 2014 ، إذ و بالرغم من أن هذه الدول استفادت من مبادرة "تخفيف المديونية للدول الأقل دخلا " (PPTE) و التي عززت فيما بعد بـ مبادرة"تخفيف الدين متعدد الأطراف" (IADM) تحت مظلة تحقيق أهداف الألفية للتنمية (OMD)، و التي وصلت إلى حد تبني سياسة مسح الديون، فنجد خلافا لذلك دولة غامبيا تتجاوز فيها نسبة خدمة الدين إلى صادراتها من السلع و الخدمات و الدخل 8.08% سنة 2010، و زامبيا بنسبة تقدر بـ 3.70% سنة 2014.

من خلال تحليلنا للمؤشرات المذكورة سلفا، يمكن لنا الخروج بخلاصة أولية و هي أن صندوق النقد الدولي يبقى وفي لتقاليده الإيديولوجية الرأسمالية المستمدة من " إجماعات واشنطن" ، و التي تهدف إلى تكريس حماية مصالح الدول المتقدمة على حساب باقي شعوب الدول المتخلفة، ضاربا بذلك أصواتها الداعية إلى دعوة الصندوق إلى إصلاحه من الناحية الأخلاقية عرض الحائط، حيث يستوجب على كل الدول الكبرى الفاعلة داخل الصندوق إلى السعي بجدية و بصدق و بأخلاق إلى إصلاحه بهدف حماية شعوب الدول النامية.

[**] إجمالي أعباء خدمة الديون هو مجموع أقساط أصل الدين وفوائده التي تدفع بالعملة الصعبة أو السلع أو الخدمات عن ديون طويلة الأجل، والفوائد التي تدفع عن ديون قصيرة الأجل، والأقساط (عمليات إعادة الشراء والرسوم) التي تدفع لصندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني:تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الناتجة عن الأزمات المالية

رأينا أنه من الواجب أن نركز في معالجتنا الإختلالات الناجمة عن العولمة المالية على تقييم دور الصندوق في كل من الأزمات المالية التي حدثت بعد النصف الثاني لتسعينيات القرن الماضي، و حتى الأزمة المالية التي حدثت سنة 2007-2008 ، و هذا من خلال أربعة مطالب : المطلب الأول سوف نتطرق فيه إلى بروز ظاهرة العولمة المالية في النظام المالي العالمي، و في المطلب الثاني سوف نتطرق إلى أهمية صندوق النقد الدولي و موقعه ضمن هذا النظام ، و في المطلب الثالث سوف نبين أهم الأدوات و الآليات المستخدمة من طرف صندوق النقد الدولي أثناء مواجهته للأزمات المالية، و في الأخير سوف نقوم بتقييم تدخلات الصندوق في الأزمات المالية الحالية من خلال تجارب الصندوق مع بعض الدول.

المطلب الأول: بروز ظاهرة العولمة المالية في هندسة النظام المالي العالمي

العولمة المالية هي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود، تتعرض لللوم بسبب الأزمات الاقتصادية المدمرة التي عصفت بعدد من الأسواق الصاعدة في أواخر الثمانينات في أمريكا اللاتينية، و في التسعينات في المكسيك و في العديد من الدول الآسيوية، كما أدت الأزمات المالية العالمية إلى إعادة تقييم المنافع و المخاطر الناجمة عن العولمة المالية و المتصلة بشكل رئيسي بحركة رؤوس الأموال الدولية و تحريرها و التي يعتقد الكثير من المراقبين أنها قد نمت إلى درجة مفرطة من حيث الحجم و التعقيد، و لن نجد أحسن من دراسة مجال الصيرفة الدولية لرصد تنامي العولمة المالية.

الفرع الأول: تنامي ظاهرة العولمة المالية

زادت العولمة المالية من حدتها في العقدين الأخيرين بصورة ملموسة، حيث نلتمس هذا الأمر بصورة جيدة في مجال الصيرفة الدولية على نحو دل بشكل رئيسي على ما يلي:[1]

- ✓ حدوث زيادة كبيرة في الإقراض المصرفي المباشر عبر الحدود، و الاستثمار الأجنبي المباشر ،و غير ذلك من أشكال تدفقات رأس المال ، مثل استثمارات حافظة الأسهم و السندات ؛
- ✓ المؤسسات المالية المملوكة لكيانات أجنبية و خصوصا البنوك التي تقيم فروعا لها في بلدان أخرى و تزاول أعمالها فيها.

و قد حدثت الزيادة الحادة في التدفقات المالية المنشئة للديون في طائفة واسعة من البلدان، فبين عام 2002 و 2007 ارتفع إجمالي التدفقات الرأسمالية من نحو 8% إلى ما يقارب 25% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاديات المتقدمة، و من نحو 2.5% إلى أكثر من 12% من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة.

[1] ستين كلايسنس و ان ماركيتي،**النشاط المصرفي العالمي** ، مجلة التمويل و التنمية،العدد ديسمبر 2013،ص.ص:14-15.

الشكل رقم: (02-04) نمو البنوك الأجنبية للفترة الممتدة بين 1995-2009)[1]

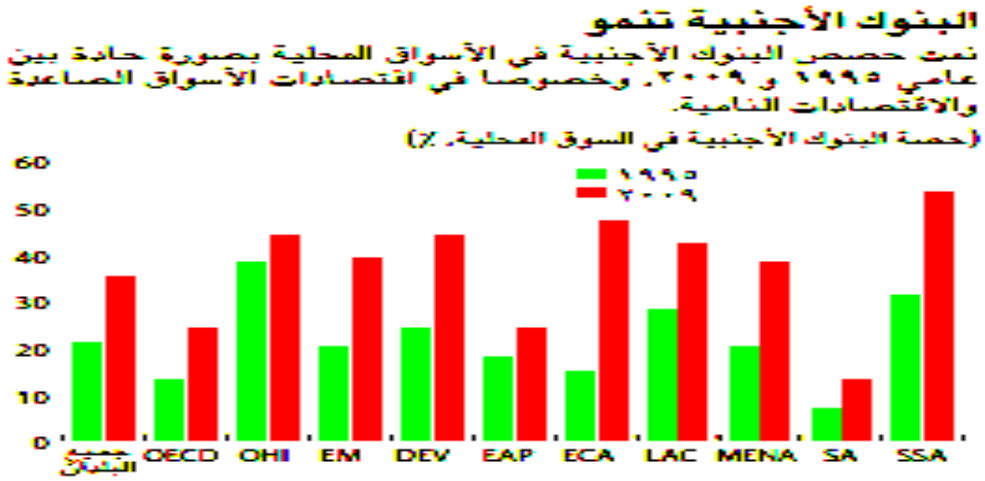

المصدر: ستين كلايسنس و ان ماركيتي، **مرجع سابق**، ص:15.

OECD:ترمز إلى منظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي، OHI :ترمز إلى الإقتصاديات الأخرى مرتفعة الدخل غير المنظمة إلى منظمة التعاون و التنمية، EM:جميع البلدان المدرجة في مؤشر ستاندر أندبور في عام 2000، DEV: و هي الإقتصاديات النامية و الإقتصاديات الأخرى، EAP: و هي دول شرق آسيا و المحيط الهادي، ECA:دول أوروبا و آسيا الوسطى، LAC:دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي، MENA: و هي دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، SA:دول جنوب آسيا، SSA:دو لإفريقيا جنوب الصحراء و تتبع كل التصنيفات الإقليمية معيار البنك الدولي.

ففي الفترة الممتدة بين (1995-2009) بلغ عدد الاستثمارات في البنوك الأجنبية نحو 520بنكا أجنبا، مما زاد متوسط عدد البنوك العاملة في الأسواق المحلية إلى 34% كما يوضحه الشكل رقم : (02-04)، في حين ساعدت العولمة المالية على نشر المخاطر بين البلدان فقد زادت أيضا من احتمال انتقال صدمة سلبية تقع في أحد المراكز المالية الكبرى إلى بلدان أخرى.حيث كانت هناك زيادة كبيرة في التواجد المحلي للبنوك الأجنبية و المؤسسات المالية الأخرى قبيل حدوث كل أزمة مالية خلال العقدين الأخيرين، حيث قامت في تلك الفترة بتوسيع وجوده العالمي بإنشاء عمليات في كثير من البلدان من خلال الفروع (امتدادات مباشرة للبنك) و المؤسسات التابعة لها.

الفرع الثاني:المنافع المحتملة للعولمة المالية من منظور استهداف التكامل المالي

ينظر العديد من خبراء صندوق النقد الدولي من زاوية اخرى للعولمة المالية، حيث يقرون من خلال دراساتهم المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي*، على أنه بإمكان العولمة المالية أن تحقق منافع محتملة غير مباشرة - أنظر الشكل (02-05) - مهمة في ثلاث مجالات رئيسية ، هي: تنمية القطاع المالي، و نوعية المؤسسات، و السياسات الإقتصادية الكلية.حيث يبرر هؤلاء الخبراء على وجهة نظرهم تبعا للإثباتات التالية:[2]

[1] ستين كلايسنس و ان ماركيتي، نفس المرجع السابق، ص15.

* هذه الدراسات منشورة في ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 189/6 بعنوان " العولمة المالية :إعادة تقييم"

[2] إيهان كوزي و آخرون، **العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم**، مجلة التمويل و التنمية، العدد مارس 2007،ص،ص:11-12.

- ✓ إتساع نطاق وجود البنوك الأجنبية في بلد ما بإمكانه أن يؤدي إلى زيادة كفاءة الوساطة المالية ؛
- ✓ مساهمة التدفقات المالية الدولية على تحفيز تنمية السوق المحلية ؛
- ✓ زيادة مداخيل الأجانب في أسواق أسهم راس المال من شأنه ان يؤدي إلى زيادة كفاءة هذه الأسواق ؛
- ✓ إنظباط الكثير من الدول بشكل جدي في سياساتها الإقتصادية الكلية استعدادا لاحتمال حدوث المخاطر و التكاليف المحتملة و المفاجئة الناجمة عن تحرير حساب رأس المال.

الشكل رقم (02-05) منافع العولمة المالية (وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي)

المصدر: إيهان كوزي و آخرون، **مرجع سابق**، ص: 12.

بالرغم من المنافع المحتملة للعولمة المالية، تعرضت العديد من الدول و بالخصوص الاسواق الصاعدة إلى مخاطر عديدة، كما سنرى ذلك في وقت لاحق، في كل من الأزمة الاسيوية و الازمة المالية الاخيرة سنة 2007-2008، و كانت هذه المخاطر نتيجة لفتح العديد من البلدان لحساب راس المال لديها دون أن يتوفر لها بعض الشروط الداعمة الأساسية لذلك.

إذا فالمنافع التي ذكرناها سلفا يمكن أن تتأخر و يصبح البلد اكثر عرضة لمخاطر التوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال، و يمثل ذلك تعارضا أساسيا بين تكاليف و منافع العولمة المالية يصعب تحاشية .

الفرع الثالث:نصائح الصندوق للهيئات التنظيمية المحلية لتفادي مخاطر العولمة المالية

عزز صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية الأخيرة مشاوراته المختلفة ضمن أنماط الرقابة التي يقوم بها، سواءا الثنائية منها أو متعددة الأطراف – بما في ذلك التقارير التي أصبح يقوم بها – حيث دعى كافة الهيئات التنظيمية المحلية إلى تعزيز سياساتها الوطنية و تنسيقها دوليا، و ذلك بهدف خفض مخاطر انتقال الصدمات عبر الحدود، و تخفيف حدة آثار تلك الصدمات، حيث استجابت العديد من هذه الدول إلى هذه النصائح عبر مجموعة من الإجراءات نذكر بعضا منها:[1]

[1] ستين كلايسنس و ان ماركيتي،مرجع سابق،ص:16.

- ✓ تحسين طرق تعامل الهيئات التنظيمية المحلية مع المؤسسات العالمية المتعثرة ؛
- ✓ إقامة مجموعات من الهيئات التنظيمية لتنسيق الرقابة على البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي ؛
- ✓ إدخال بعض التحسينات فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين مناطق الإختصاص و الإفصاح عن الإنكشافات المالية التي تساعد ربما الهيئات الرقابية على الكشف عن المخاطر في مرحلة مبكرة و إتاحة قدر أكبر من الإنظباط؛
- ✓ أصبحت الهيئات الرقابية في كل من اقتصادات الاسواق الصاعدة و الاقتصادات المتقدمة تخضع الأنشطة المحلية للبنوك الأجنبية لقدر أكبر من الفحص و التنظيم ؛
- ✓ سعي بعض التنظيمات الجديدة الصادرة عن البلد الوطن إلى الحد من أنشطة التداول المحمية بحقوق ملكية (عندما تقوم البنوك بشراء و بيع أوراق مالية على حسابها الخاص مما يعرض المؤسسات لتقلبات الأسواق).

بعدما تطرقنا للعولمة المالية من وجهة نظر صندوق النقد الدولي، نلاحظ بأن أفكاره دائما ما تدعو إلى تحرير حساب رأس المال، معتمدا في ذلك على توجهاته الإيديولوجية الرأسمالية، فالمتمعن في آرائه يجد بأن الصندوق و كأنه مستسلم لمصالح الدول المتقدمة، من خلال دفاعه عن العولمة المالية من خلال مطالبته البلدان الأعضاء في الصندوق إلى إظفاء تحسينات تنظيمية في نشاط الصيرفة الدولية، و التي بدورها تمثل قلب كل أزمة مالية، متجاهلا بذلك و بصفة مباشرة الآثار التي من الممكن أن تحدثها الصدمات الخارجية على اقتصادات البلدان الاقل دخلا.

المطلب الثاني:أهمية صندوق النقد الدولي في النظام المالي العالمي

سوف نحلل في هذا المطلب دور صندوق النقد الدولي ضمن هندسة النظام المالي العالمي، خصوصا في العقدين الماضين المرتبطين بالأزمات المالية المختلفة، و التي كان لصندوق النقد الدولي بصمات، باعتباره يقود قاطرة النظام النقدي الدولي، و الذي بدوره يعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي.

الفرع الأول:دور صندوق النقد الدولي في تحديد أسعار الصرف

كمقدمة تاريخية، يرجع اهتمام صندوق النقد الدول و مراقبته لأسعار الصرف الدولية إلى تاريخ صياغة الأهداف المدونة في المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، و بالضبط ضمن حيثيات القسم (أ)، المادة الرابعة من تلك الاتفاقية، عندما دعت آنذاك كافة الدول الأعضاء إلى ضرورة الالتزام بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و سائر أعضائه للعمل على إيجاد نظام مستقر لأسعار الصرف في ضل نظام "بريتون وودز".

غير أن انهيار نظام هذا الأخير سنوات سبعينيات القرن الماضي. تغير دور الصندوق عند مراقبته لأسعار الصرف، حيث أصبح يدعو الدول الأعضاء إلى حرية اختيار نظام سعر الصرف الملائم لها، و هو ما نصت عليه النقطة (ب) من القسم الثاني للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق بعد اتفاق جاميكا المعلن عنه في جانفي 1976.أثناء التعديل الثاني للاتفاقية.

و في الوقت الحالي نجد أن موقف صندوق النقد الدولي من أنظمة الصرف الدولية المناسبة لكل بلد معبر عنه من خلال مشاورات المادة الرابعة، تحت مضلة الرقابة الثنائية لكل بلد، غير أن الصندوق لم يستقر على نظام معين بعينه من بين الأنظمة الشائعة (ثابتا أو معوما أو وسطا بين الاثنين)، فعلى مدى العقد الماضي أجرى صندوق النقد الدولي ثلاث دراسات تحليلية مهمة حول اختيارات البلدان لنظام سعر الصرف – في أعوام 1999 و 2003 و 2009 و هي دراسات (Mussa and other,2000 وRpggoff and Other2004 وGhosh,Ostry and Tsangarids)

و من خلال هذه الدراسات نجد أن صندوق النقد الدولي قد وصل إلى ثلاث أنظمة مختلفة لأسعار الصرف، نلخصها في الآتي:[1]

أولا)–نظام الربط الجامد أو التعويم الحر

هو نظام أفرزته مراجعة عام 1999 ، اعتمد فيه على منهج الثنائية القطبية، التي خلصت إلى أن الربط بعملة أخرى كان معرضا بأكثر من اللازمات، و أن البلدان يجب أن تعتمد إما ربطا جامدا بعملة أخرى كالاتحادات النقدية، أو إما مجالس العملة، أو على الطرف الآخر التعويم الحر و فيه تحدد السوق قيمة العملة بدون تدخل حكومي.

و قد أدى انهيار منهج الربط الجامد في الأرجنتين عام 2002 (مجلس العملة)، الذي كان يربط إصدار عملة البيزو المحلية بالدولار في البنك المركزي، إلى إثارة الشكوك حول جدوى الجانب الجامد من منهج القطبية الثنائية.

ثانيا)–نظام سعر الصرف الحر

و هو النظام الذي أقرته مراجعة عام 2003 ، التي اعتمدت على منهج التصنيف بحكم الواقع لنظم سعر الصرف، الذي كان مبنيا على السلوك الفعلي بدلا من الالتزام الرسمي أو بحكم القانون الذي كان البنك المركزي قد قدمه، و بذلك يتعين على بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية التي أصبحت أكثر تكاملا ماليا أن تعتمد على التقويم الحر لأسعار الصرف، لكن ليست جميع هذه البلدان مستعدة لتطبيق هذا النظام، فساد الخوف من تطبيقه و بالخصوص بين بلدان الأسواق الصاعدة و النامية التي قد يكون الارتفاع أو الانخفاض المفاجئ لسعر الصرف ظاهرا لها بشكل خاص.

و الجدير بالذكر أيضا انه من بين الاقتصاديات المتقدمة، ضل أعضاء "منطقة اليورو" يتفادون تقلب العملة، و هذا من خلال المحافظة على أسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها مع البلدان التي تربطهم بها علاقات اقتصادية قوية.

[1] أتيش غوش و جوناثان أوستري،**اختيار نظام لسعر الصرف**، مجلة التمويل و التنمية، العدد ديسمبر 2009،ض،ص:38-39.

ثالثا)–نظام سعر الصرف الوسيط

و هو النظام الذي خلصت إليه مراجعة عام 2009 ، التي استندت إلى مجموعة من بيانات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي للفترة الممتدة من عام 1980 إلى 2006 ، حيث تتشكل صورة هذا النظام من خلال نظام سعر صرف جامدا نسبيا، و لكنها لا ترتبط رسميا بعملة تثبيت واحدة ، و يرجع هذا إلى حد كبير كون أن النظم الوسيطية تمثل توازنا مناسبا بين الربط و التعويم الحر، و تقترن نظم الربط بتضخم أقل و بتقلب أقل لسعر الصرف الاسمي الحقيقي، و الانفتاح الأكبر للتجارة – و كلها أمور ترتبط بالنمو الأسرع، و لكن نظم الربط هي أيضا أكثر تعرضا للإفراط في تقدير سعر الصرف مما يقوض القدرة التنافسية و يقلص من أداء النمو.

و فيما بين هذين النظامين الذين يقعان بين طرفي نقيض، تحقق النظم الوسيطة توازن و ترتبط بنمو أسرع لنصيب الفرد من الناتج بنحو نصف نقطة مئوية في السنة (مع مراعاة عوامل أخرى مؤثرة في النمو).

و نظرا لمبدأ "الثلاثي المستحيل" المتمثل في المحافظة على سعر صرف مربوط، و حساب رأس مالي مفتوح ، و سياسة نقدية مستقلة في الوقت نفسه، و هو مبدأ راسخ، أكد عليه "مكتب التقييم المستقل" في تقييمه لمشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف[1].

فهناك أسباب عديدة و معقدة وراء عدم اضطلاع الصندوق بمسؤوليته الأساسية على الوجه الأكمل، و منها الفهم القاصر لدوره في الرقابة على سعر الصرف؛ و عدم إلمام البلدان الأعضاء بطبيعة الرقابة على سعر الصرف، و عدم مراعاتها للالتزامات المطلوبة منها في هذا الخصوص؛ و وجود شعور قوي لدى عدد من البلدان الأعضاء بأن أعمال الرقابة لا تقوم على المساواة؛ و عدم تقديم إدارة الصندوق العليا و مجلسه التنفيذي توجيهات و حوافز كافية تكفل الالتزام بمستويات عالية الجودة في التحليل و المشورة حول قضايا سعر الصرف؛ و غياب الحوار الفعّال بين الصندوق و كثير من بلدانه الأعضاء.

و كنتيجة لعدم مقدرة صندوق النقد الدولي على تطبيق صارم لآليات متفق عليها من طرف أعضائه، و فشله في إيجاد نظام لسعر الصرف يقبل به الجميع، طفت إلى السطح العديد من المشاكل ، من أبرزها حرب العملات التي انتشرت بعد الأزمة المالية العالمية، خصوصا بين كل من دولتي الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

و الرسم الباني أدناه، يبين سيرورة متوسط سعر صرف " اليوان الصيني " أمام الدولار الأمريكي للفترة الممتدة من (01 جانفي 2015 إلى 31 ديسمبر 2015)، و الذي يبين سياسة البنك المركزي الصيني في تحديد عملته تجاه الدولار الأمريكي .

[1] مكتب التقييم المستقل،**مشورة الصندوق** بشأن سياسات سعر الصرف http://www.ieo-imf.org/ieo

الشكل رقم:(02–06) متوسط سعر صرف اليوان أمام الدولار الأمريكي على أساس شهري للفترة الممتدة من (01 جانفي 2015 إلى 2015/12/31)

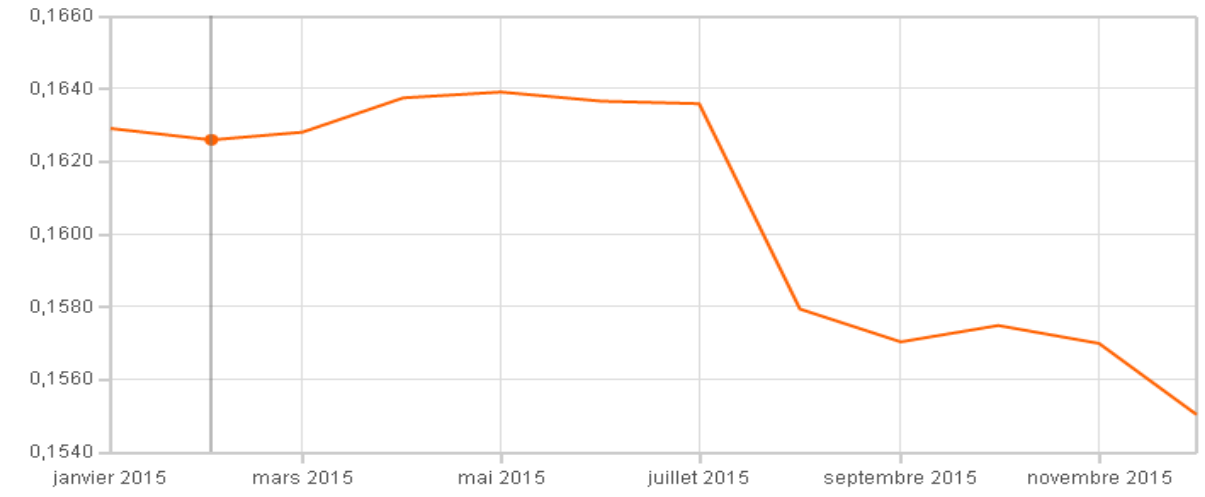

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات « Onda corporation » بعد إخضاعها للمقارنة ببيانات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD ،موقعي الصفحتين على الأنترنت :

- http://stats.oecd.org:
- https://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter/

من خلال الرسم البياني المبين أعلاه، يمكن لنا ملاحظة أن "اليوان الصيني" قد انخفض بداية من شهر جويلية ليصل في شهر ديسمبر من نفس العام إلى ما دون معدل 0.1550 دولار لليوان الواحد، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 4.83%– عن شهر نوفمبر من نفس السنة. الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تشديد اللهجة تجاه جمهورية الصين الشعبية عبر منبر صندوق النقد الدولي، لكن واصلت الصين سياسات التخفيض من اجل الضغط على صناع القرار داخل الصندوق بهدف الموافقة على أن تصبح عملتها من بين العملات الدولية المشكلة لسلة الصندوق المعتمدة في حساب وحدة حقوق السحب الخاصة، و هو الأمر الذي حازت عليه الصين بعد إقرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر 2015 ضم "اليوان" إلى سلة الاحتياطي بعد أن استوفى كافة المعايير المطلوبة لذلك.

الفرع الثاني صندوق النقد الدولي و عملة الاحتياطي الدولي (وحدة حقوق السحب الخاصة)

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، و يتم تحديد قيمته حالياً حسب سلة تتكون من أربع عملات رئيسية، سيتم توسيع هذه السلة لتشمل "اليوان الصيني " كعملة خامسة اعتبارا من 1 أكتوبر 2016. و يمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر.

أولا)–تطور حساب قيمة حقوق السحب الخاصة و كيفية حسابها :

كانت قيمة حقوق السحب الخاصة تقدر في البداية بما يساوي 0.888671 غرام من الذهب النقي ، و هو ما كان يعادل في ذلك الوقت دولارا أمريكيا واحدا، و بعد انهيار نظام بريتون وودز في عام 1973، أعيد تعريف وحدة السحب الخاص باعتبارها سلة من العملات، و اليوم أصبحت سلة حقوق السحب الخاصة تتألف من الدولار الأمريكي، الين الياباني، اليورو و الجنيه الإسترليني. و اعتبارا من 1 أكتوبر 2016، ستتسع السلة لتشمل اليوان الصيني.

و تتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة في مقابل الدولار الأمريكي، و تُنشر يوميا في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، و تحسب هذه القيمة على أساس مجموع المبالغ المحددة لكل عملة في السلة بالدولار الأمريكي، باستخدام أسعار الصرف المعلنة ظهر كل يوم في سوق لندن.

كما يُجري المجلس التنفيذي مراجعة لمكونات السلة كل خمس سنوات، أو قبل ذلك إذا ارتأى الصندوق أن الظروف تغيرت بما يبرر مراجعة مبكرة، بغية التأكد من كونها انعكاسا صحيحا لأهمية العملات النسبية في النظام التجاري و المالي الدولي.

الجدول رقم:(02–12) تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة
عند تاريخ 2015/12/31

العملات	قيمة العملة وفقا لطريقة Q–1	معدل الصرف[1]	ما يقابله بالدولار الأمريكي	نسب التغير في أسعار الصرف مقارنة بالدولار الأمريكي عن الحساب السابق
اليورو	0,4230	1,08920	0.460732	-0,284
الين الياباني	12,1000	120,39000	0.100507	0,083
الجنيه الاسترليني	0,1110	1,48190	0.164491	0,061
الدولار الأمريكي	0.6600	1.00000	0.660000	
			1.385730	
		1,00 $ US = DTS	0.721641 [2]	0,081 [3]
		SDR1 = US $	1.385730 [4]	

Source:IMF,DATA, SDR Valuation, date of page visite www.imf.org

[1] بالنسبة لسعر صرف الين الياباني معبر عنه بوحدات نقدية مقابل الدولار الأمريكي، أما باقي أسعار الصرف الأخرى فهي معبر عنها بالدولار الأمريكي مقابل وحداتها النقدية.

[2] إن قاعدة Q–2 تمكن صندوق النقد الدولي من تحديد قيمة الدولار بوحدات حقوق السحب الخاصة في شكل مقلوب مجموع أسعار صرف العمولات الموجودة في السلة مقومة بالدولار الأمريكي ، و يتم تحديد أسعار صرف كل عملة داخل السلة نسبة إلى متوسط أسعار الشراء و البيع عند الظهر في أسوق لندن و إذا لم يكن بإمكان الحصول على سعر الصرف لأي عملة من سوق لندن، يتم الأخذ بالمعدل معدل المتوسط لأسعار صرف البيع عند الظهر في سوق نيويورك ن و إذا لم يتوفر ذلك يتم الأخذ بالمعدلات المرجعية لليورو المعلن عنها من قبل البنك المركزي الأوروبي.

[3] التغيير بالمقارنة مع الحساب السابق

[4] مقلوب قيمة الدولار الأمريكي مقيمة بوحدات حقوق السحب الخاصة.

ثانيا)–دخول "اليوان الصيني" سلة العملات المشكلة لحقوق السحب الخاصة

بعد قيام "بكين" بإجراء عدة خطوات لجعل عملاتها تستوفي حقوق السحب الخاصة، منها قرار البنك المركزي الصيني بتاريخ 2015/10/23 بخفض أسعار الفائدة لأجل عام بمقدار 25 نقطة أساس، إلى 4.35%، تقليص سعر الفائدة الأساسي على الودائع لأجل عام 25 نقطة أساسية، إلى 1.5%.

ففي آخر مراجعة أجراها المجلس (في نوفمبر 2015) قرر المجلس التنفيذي اعتبار اليوان الصيني قابلا للاستخدام الحر بدءا من 1 أكتوبر 2016 وإدراجه في سلة حقوق السحب الخاصة كعملة خامسة إلى جانب الدولار الأمريكي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني بدءا من نفس التاريخ.

كما تم اعتماد صيغة ترجيح جديدة في سياق مراجعة 2015، و هي تستند إلى قيمة صادرات البلدان المصْدِرة للعملات ومقدار الاحتياطيات المقومة بها لدى أعضاء آخرين في الصندوق، وحجم تداولها في سوق النقد الأجنبي، والتزامات البنوك الدولية وسندات الدين الدولية المقومة بها[1].

وتبلغ في الوقت الحالي أوزان الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني 41.73%، و 30.93%، و 10.92،%، و 8.33%، و 8.09 % و سيتم استخدام هذه الأوزان لتحديد مقدار ما تتضمنه سلة تقييم حقوق السحب الخاصة الجديدة التي سيبدأ العمل بها في 1 أكتوبر 2016 من كل عملة من العملات الخمس، و من المقرر إجراء المراجعة القادمة مع نهاية 30 سبتمبر 2021.[2]

الفرع الثالث:دور صندوق النقد الدولي في ضوء تدفقات رؤوس الأموال الدولية:

دائما ما يكون موضوع تدفقات رِؤوس الأموال أهم محاور المشورة بشأن السياسات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، و لا ريب في ذلك إذا عرفنا أنه من بين أهم الأهداف التأسيسية للصندوق هي لإشراف على استقرار النظام النقدي الدولي، حيث يدعو الصندوق عبر مديريه التنفيذيين على ضرورة تعزيز دوره المتعلق بتدفقات رؤوس الأموال الدولية، و أشاروا أنه من المفيد وضع رؤية متماسكة على مستوى الصندوق حول تدفقات رؤوس الأموال و كذا السياسات التي تؤثر عليها، و التي من شأنها المساعدة على وضع مبادئ توجيهية تخدم أهداف رقابة الصندوق على سياسات الحساب الجاري، و ربما السياسات الأخرى المؤثرة على تدفقات رؤوس الأموال[3].

---

[1] صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، صحيفة وقائع: تاريخ زيارة الصفحة : 2016/02/26
http://www.imf.org/ar/About/Factsheets

[2] المرجع السابق،

[3] صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2011**، ص: 26 ، بالتصرف.

كما أشار المديرون التنفيذيون إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية، المالية، و سياسات الحساب الرأسمالي المصممة لمعالجة المخاوف المحلية يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على البلدان الأخرى من خلال توليد تدفقات رؤوس الأموال أو كبحها، فدائما ما يشدد الصندوق على لفت الانتباه لهذه التداعيات المحتملة، و إلى انعكاساتها الممكنة على النظام النقدي الدولي ككل ، ليساهم فيما بعد الصندوق على تحليل و نشر الدروس المستفادة من التجارب القطرية في التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال و دعم الحوار مع كل من منشئي تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و متلقيها[1].

الفرع الرابع:دور صندوق النقد الدولي كملجأ أخير للإقراض أثناء الأزمات

يمكن أن تتخذ الأزمات أشكالا مختلفة و عديدة، فمشكلات ميزان المدفوعات الحادة و التي يمكن أن تنشأ عندما يعجز البلد عن سداد خدمات ديونه مقابل وارداته أو مدفوعات ، فغالبا ما تفرض ضغوطا على العملة و/أو الأسواق المالية، و يمكن أن تنشأ الأزمات المالية نتيجة مصاعب يمر بها القطاع المالي، و أزمات تتعرض لها المالية العامة بسبب العجز المفرط و ثقل الديون.

و تؤدي معظم هذه الأزمات إلى تراجع كبير في طلب المستهلكين و استثمارات الشركات، و ارتفاع البطالة، و انخفاض الدخول. و يمكن أن تُلحِق الضرر بالنظام المالي، مما يضر بالاقتصاد ككل. و غالبا ما يعقب الأزمات الحادة ركودا عميقا، و إجهاد للموارد العامة و النظم المالية، و توقف مفاجئ للتدفقات الرأسمالية الدولية أو تحول اتجاهها. و في حالة الأزمات الحادة، قد يكون التوقف عن السداد أو إعادة هيكلة الدين السيادي أمرا لا يمكن تجنبه .

ففي ضل هذه المعطيات، إضافة إلى التقييم المتدني لملاءة هذه الدول من طرف كبريات شركات التصنيف الائتماني، لن تجد هذه البلدان من يقرضها من جديد، و بالتالي فتضطر مكرهة إلى الاستعانة بموارد صندوق النقد الدولي بالرغم من توصياته المجحفة، و التي تثقل كاهل اقتصاديات هذه الدول.

أولا–أهداف صندوق النقد الدولي من خلال هذا الإقراض

يهدف الإقراض المقدم من الصندوق إلى منح البلدان الأعضاء فرصة لتنفيذ سياسات التصحيح على نحو منظم، الأمر الذي يكفل استعادة الأوضاع الملائمة لاستقرار الاقتصاد و تحقيق نمو قابل للاستمرار، و تختلف هذه السياسات باختلاف ظروف البلدان.

و لمواجهة زيادة التداعيات، تهدف أدوات الصندوق من وجهة نظره، و التي تم استحداثها مؤخرا إلى منع الأزمات في الأساس، من خلال خط الائتمان المرن (FCL) و خط الوقاية و السيولة (PLL).

و هناك أدوات جديدة أخرى، مثل أداة التمويل السريع (RFI) و التسهيل الائتماني السريع (RCF)، تم استحداثها لتقديم مساعدات سريعة للبلدان منخفضة الدخل، التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة، بما في ذلك الاحتياجات الناتجة عن صدمات أسعار السلع الأولية والكوارث الطبيعية وأوجه الهشاشة الداخلية.[2]

---

[1] المرجع السابق، بالتصرف

[2] صندوق النقد الدولي،**الإقراض المقدم من الصندوق في مواجهة الأزمات**،صحيفة وقائع،30 مارس 2015

ثانيا)– شرطية قروض صندوق النقد الدولي و عقبات الاستفادة منها:

يقدم الصندوق الدعم المالي للبلدان الأعضاء بناء على طلبها. فبعد تلقي هذا الطلب، يسافر فريق من خبراء الصندوق إلى البلد العضو في معظم الحالات و يعقد مناقشات مع الحكومة لتقييم الوضع الاقتصادي و المالي (بما في ذلك القطاع العام، القطاع المالي، قطاع الشركات، قطاع الأسر، و القطاع الخارجي)، و يتم الاتفاق على السياسات الملائمة لمواجهته.

كذلك يقوم خبراء الصندوق و المسؤولون في حكومة البلد المعني بتقدير حجم احتياجاته التمويلية الكلية و حجم موارد الصندوق التي يُتوقع سحبها لسد ما ينشأ من ثغرات في التمويل أو التي تكون مطلوبة على سبيل التأمين ضد وقوع الأزمات.

و عادة ما يتعين أن تتفق السلطات الوطنية مع الصندوق على برنامج للسياسات الاقتصادية قبل تقديم القروض المطلوبة من الصندوق. و في معظم الأحوال، تمثل تعهدات البلد العضو باتخاذ إجراءات معينة على مستوى السياسات، و هو ما يعرف بشرطية السياسات، و هو جزءا لا يتجزأ من اتفاق الإقراض مع الصندوق. و جرت العادة أن يتم استعراض التقدم المحرز عن طريق متابعة تنفيذ هذه الإجراءات، غير أن البلدان ذات السياسات السليمة يمكنها استخدام موارد الصندوق دون شروط أو بشروط محدودة في ظل اتفاقات الاستفادة من "خط الائتمان المرن" و"خط الوقاية والسيولة" عند استيفاء معايير الأهلية التي تقيس قدرة البلد العضو على إجراء التصحيح من تلقاء ذاته.

و بوجه عام، تمثل استعادة الصحة الاقتصادية و المالية في البلد المعني ضمانا لسداد الأموال المقدمة من الصندوق حتى يتسنى إقراضها لبلدان أعضاء أخرى.

كما يطبق الصندوق إجراءات طارئة للمساعدة في توفير التمويل العاجل، و قد استخدمت آلية التمويل الطارئ أثناء الأزمة الآسيوية في عام 1997؛ و لمساعدة تركيا في عام 2001؛ و أرمينيا و جورجيا و هنغاريا و آيسلندا و لاتفيا و باكستان و أوكرانيا في الفترة (2008–2009)، و اليونان و أيرلندا والبرتغال في (2010–2011).

الفرع الخامس:دور صندوق النقد الدولي في بناء نظام مالي عالمي أكثر صلابة

أبرزت الأزمة المالية الأخيرة (2007–2008) الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع المالي في تحقيق الاستقرار المالي العالمي، و احتلت القضايا ذات الصلة بهذا القطاع مساحة كبيرة من عمل الصندوق في سنة 2011 ، حيث أجرى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي عددا من المناقشات، نظر خلالها في مجموعة كبيرة من جوانب تعزيز النظام المالي العالمي، مما أدى إلى زيادة التركيز على إدراج قضايا القطاع المالي ضمن أعمال رقابة الصندوق، و تحضي قضايا القطاع المالي بتغطية أوسع في سياق الرقابة الثنائية التي يمارسها الصندوق، و ذلك استنادا إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP).

كما يسعى خبراء الصندوق في سياق المشورة التي يقدمونها للبلدان المنفردة إلى استثمار التجارب القطرية المختلفة و الدروس المستخلصة على مستوى السياسات استنادا إلى الخبرة المتميزة، التي اكتسبها الصندوق كمؤسسة مالية عالمية .

و قام المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في سبتمبر 2010 بإصدار قرار يجعل من تقييمات الاستقرار المالي من خلال البرامج إلزامية بالنسبة للبلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق.[1]

و في إطار إصلاح شامل لهندسة النظام المالي العالمي، نجد أن صندوق النقد الدولي قد كلف أكثر من أي مؤسسة مالية أخرى لقيادة هذا الإصلاح ، و كان هذا بمناسبة تدعيم النظام المالي العالمي بنادي" الاستقرار المالي"[*] في قمة "كولن" عام 1999 ، حيث تم استحداث العديد من المعايير في مجال تطبيق البيانات المالية و قوانيين أكثر شفافية في إعداد مختلف السياسات النقدية و الجبائية، و كان لصندوق النقد الدولي نصيب الأسد من هذه المعايير حيث تم تكليفه بإعداد ثلاث معايير هي:[2]

المعيار الأول:قانون حسن التنفيذ من اجل شفافية السياسات النقدية و المالية ؛

المعيار الثاني:قانون حسن تطبيق قواعد شفافية المالية العامة ؛

المعيار الثالث:معايير توزيع و إخراج المعطيات (NSDD) و النظام العام لنشر البيانات (SGDD) .

المطلب الثالث:الأدوات و الآليات المستحدثة من طرف الصندوق لمواجهة الأزمات المالية

على مر العقدين الماضين استهل صندوق النقد الدولي في تدخلاته العديدة لمعالجة مختلف الأزمات المالية بتخصيص العديد من الأدوات و المبادرات المشتركة رفقة المؤسسات المالية الأخرى و على رأسها البنك العالمي، فكان صندوق النقد الدولي أحد رجال الإطفاء الذين قدموا مبادرات لحل الأزمات في كل من الأزمة المكسيكية سنة 1995 و الأزمة الآسيوية 1997 و الأزمة الروسية 1998 و الأزمة البرازيلية في نفس السنة و في الأرجنتين سنة 2001، حيث قام صندوق النقد الدولي خلال هذه الأزمات تخصيص برامج و أدوات مالية جديدة من أجل الخروج منها.

و سوف نركز في هذا المطلب على الأدوات و الآليات المستخدمة لمعالجة الأزمة المالية الحديثة باعتبارها تعتبر امتدادا و تحديثا للأدوات السابقة خلال الأزمات الفائتة.

الفرع الأول:إقامة جدار ناري لمجابهة الأزمات المالية

نتج عن الأزمة المالية الأخيرة زيادة الطلب على قروض الصندوق، و بصفته الملجأ الأخير للإقراض، دعى صندوق النقد الدولي أعضائه و خصوصا بلدان مجموعة العشرين إلى مضاعفة مساهماتهم داخل الصندوق، بهدف مجابهة أخطار الأزمات المالية و تعزيز قدرته التمويلية للعب دوره المنوط به.

---

[1] صندوق النقد الدولي،**التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2011**،ض:29

[*] يضم هذا النادي 33 عضو (ثلاث أعضاء يمثلون كل دولة من دول مجموعة السبع، 02 ممثلين عن كل هيئة من المنظمات الآتية:صندوق النقد الدولي،البنك الدولي،بنك التسويات الدولية لجنة بازل للمراقبة البنكية،الجمعية الدولية لمراقبة التأمين، المنظمة الدولية للجنة القيم المالية) و تم توسيع تمثيل هذا الندي بكل من دول:هولندا،استراليا،هونكونغ،و سنغافورة. و لا توجد أي دولة نامية في هذا التنظيم المالي العالمي.

[2] Commission économique pour l'Afrique, **Réforme de l'architecteur financière internationale et incidences sur l'Afrique**, travaux de recherche de la CEA sue lee politiques No1,p,p :13-14

أولا)–مضاعفة موارد صندوق النقد الدولي

كانت زيادة الموارد المالية المتوافرة لدى الصندوق لدعم البلدان الأعضاء جزءا أساسيا من الجهود المبذولة للتغلب على الأزمة المالية العالمية، ففي عامي 2009 و2010، قدمت البلدان الأعضاء موارد تمويل إضافية للصندوق من خلال اتفاقات اقتراض ثنائية بقيمة بلغت نحو 170 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 250 مليار دولار أمريكي بأسعار الصرف الجارية)، كما دخلت هذه الموارد لاحقا ضمن "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" في صيغتها الموسعة، فازداد بذلك حجمها من 34 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى 370 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 510 مليار دولار).

و في العام 2012، في سياق التحرك لمواجهة تفاقم الأوضاع المالية العالمية، تعهد عدد من الأعضاء بتوفير موارد إضافية للصندوق من خلال جولة جديدة من الاقتراض على أساس ثنائي، و بنهاية عام 2015، تم إبرام 35 اتفاقية بقيمة كلية قدرها حوالي 280 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (390 مليار دولار).

و الجدول الموالي يبرز أهم الدول المقرضة للصندوق في إطار اتفاقيات الإقراض الجديدة:

(الجدول رقم 02_13) أبرز الدول المقرضة للصندوق
في إطار اتفاقيات الإقراض الجديدة)[1]

الدولة	المساهمات الحالية	الدولة	المساهمات الحالية
اليابان	65 953,20	المملكة المتحدة	18 657,38
الولايات المتحدة	69 074,27	إيطاليا	13 578,03
الصين	31 17,22	المملكة العربية السعودية	11 126,03
البنك المركزي الألماني	25 370,81	بنك سويسرا الوطني	10 905,42
فرنسا	18 657,38	باقي الدول و المؤسسات المالية	

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

كما أدت المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، و التي تمت الموافقة عليها في ديسمبر 2010، إلى مضاعفة موارد الصندوق الدائمة لتصل إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 663 مليار دولار). و قد تم استيفاء شروط تنفيذ الزيادات في جانفي 2016.

و في الوقت الحاضر، تصل طاقة الإقراض الكلية لدى الصندوق (تتضمن حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض، واتفاقات الاقتراض لعام 2012 بعد الأرصدة الاحترازية) إلى حوالي 690 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 950 مليار دولار).

[1]FMI, **Accords permanents d'emprunt du FMI**, fiche technique, sur page d'internet http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/gabnabf.htm

ثانيا)–مراجعة برامج متابعة الأزمات

أجرى صندوق النقد الدولي عدة مراجعات لاستيعاب الدروس من البرامج التي دعمها بموارده و التي بدأت بعد الأزمة العالمية في 2008، حيث خلُصت هذه المراجعات إلى أن البرامج المدعمة بموارد الصندوق ساعدت على رسم مسار من خلال الأزمة المالية العالمية، استطاع أن يتجنب السيناريو المعاكس للحقيقة، و الذي كان يخشاه كثيرون في البداية، باعتباره ينطوي على انهيار كارثي للنظام الاقتصادي العالمي.

و نظرا للاختلافات الجذرية بين أزمة 2008 و الأزمات السابقة عليها، صُنِعت القرارات وسط أجواء كثيفة من عدم اليقين تلف الصدمات، و قنوات انتقال الآثار، و الاستجابات على مستوى السياسات. و ساعدت نتائج البرامج على توفير معلومات يُستنار بها في تصميم البرامج اللاحقة، و ساهمت في توسيع نطاق مجموعة السياسات الممكنة بمرور الوقت من خلال تعزيز الأطر و الحد من مخاطر انتقال العدوى[1].

الفرع الثاني:جهود صندوق النقد الدولي بخصوص إصلاح الإقراض

سعيا منه لتقديم دعم أفضل لبلدانه الأعضاء أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، قام صندوق النقد الدولي بتعزيز طاقة الإقراض،ليوافق على إجراء إصلاح كبير و واسع النطاق في كيفية إقراض الأموال، و ذلك بزيادة المبالغ المتاحة و تركيزها في بداية الفترة بقدر أكبر و تحديد شروط القروض بما يتوافق مع مواطن القوة المختلفة في كل بلد مقترض و ظروفه الخاصة.

أولا)–استحداث قنوات تمويلية جديدة

تم استحداث مجموعة من القنوات التمويلية من خلال[2] :

1)–توفير الائتمان للبلدان قوية الأداء:

استُحدِث في أفريل 2009 خط الائتمان المرن (FCL)، و الذي تم تعزيزه لاحقا في أوت 2010، و هو أداة لإقراض البلدان التي تتمتع بسياسات اقتصادية بالغة القوة يتاح من خلالها الحصول على قدر كبير من موارد الصندوق مقدماً، و ذلك في الأساس على سبيل التأمين الواقي من الأزمات، و لا يستتبع استخدام هذه الأداة استيفاء شروط تُفرض على السياسات الاقتصادية عند صدور الموافقة على استفادة البلد العضو من خط الائتمان.

و قد مُنِحت كل من كولومبيا، و المكسيك، و بولندا حق الحصول على موارد تصل قيمتها المجمعة إلى حوالي 100 مليار دولار من خلال خط الائتمان المرن (و لم يُسحب أي مبلغ بموجب هذه الاتفاقات)، و تبين أن الموافقة على خط الائتمان المرن تؤدي إلى تخفيض تكاليف الاقتراض و توسيع مساحة التصرف أمام السياسات الاقتصادية.

---

[1] صندوق النقد الدولي،**تحرك الصندوق لمواجهة الاقتصاد العالمي**،صحيفة وقائع، تاريخ الزيارة :2016/01/10
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm

[2] المرجع نفسه،

2)-إتاحة السيولة بشروط مرنة:

قد تؤثر زيادة الضغوط الإقليمية أو العالمية على بلدان يُعتبر تعرضها لخطر الأزمة أمرا بعيد الاحتمال في الظروف العادية. و من خلال تقديم السيولة السريعة و الكافية على أساس قصير الأجل لهذه البلدان غير ذات الصلة المباشرة بالأزمة أثناء فترات الضغوط، يمكن أن يدعم ثقة السوق، و يضع حدا لانتقال عدوى الأزمات، و يخفض تكلفتها الكلية مثل "خط الوقاية والسيولة" الذي أُنشئ في 2011، كما تم تصميمه خصيصا لتلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي يرتكز اقتصادها على أساسيات قوية، و لكنه مشوب ببعض مواطن الضعف المتبقية، و قد استفادت منه كل من مقدونيا والمغرب.

ثانيا)-إصلاح شروط الإقراض من الصندوق:

حسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي الذي ما فتئ يؤكد على توقُّف استخدام معايير الأداء الهيكلية مع كل قروض الصندوق، بما في ذلك برامج الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل. بينما تظل الإصلاحات الهيكلية جزءا من البرامج المدعمة بموارد الصندوق، لكنها أصبحت أكثر تركيزا على المجالات الضرورية لتحقيق التعافي الاقتصادي في البلد المعني.

ثالثا)-التركيز على الحماية الاجتماعية:

ساعد صندوق النقد الدولي الحكومات على حماية الإنفاق الاجتماعي و حتى على زيادته، بما في ذلك المساعدات الاجتماعية، و على وجه التحديد، شجع الصندوق التدابير الرامية إلى زيادة الإنفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعية التي تستطيع تخفيف أثر الأزمة على أضعف شرائح المجتمع، و إلى توجيه هذا الإنفاق بشكل أفضل.

الفرع الثالث:تعزيز مشورة الصندوق بشأن السياسات

أطلق الصندوق مبادرات مهمة لتعزيز الرقابة تلبية لاحتياجات عالم أكثر اصطباغا بطابع العولمة و الترابط، و تضمنت هذه المبادرات الإصلاح الشامل للإطار القانوني للرقابة، و هذا من خلال جملة من التدابير و الإجراءات، نلخصها بإيجاز: [1]

- ✓ تم بتاريخ جوان 2012 اعتماد صندوق النقد الدولي ل "قرار الرقابة الموحدة الجديد" و الذي يهدف إلى تعزيز الإطار القانوني الذي ترتكز عليه أعمال الرقابة ؛
- ✓ المصادقة على إستراتيجية لتعزيز الرقابة المالية ؛
- ✓ اعتماد رؤية مؤسسية في مجال التدفقات الرأسمالية لكي يسترشد بها الصندوق في أعماله الرقابية وفي تقديم المشورة بشأن السياسات للبلدان الأعضاء ؛
- ✓ إعداد تقارير القطاع الخارجي التي تقد م تحليلا واسع النطاق بشأن القطاع الخارجي ؛

[1] صندوق النقد الدولي،**رقابة الصندوق**،صحيفة وقائع،تاريخ الزيارة 2016/02/25

http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva.htm

- ✓ القيام بتعزيز تحليلات المخاطر باعتماد منظور قُطري مُقارَن، وبأساليب منها تنفيذ عملية للإنذار المبكر بالاشتراك مع "مجلس الاستقرار المالي." وجري العمل كذلك على تعزيز عمليات تحليل الروابط بين الاقتصاد العيني والقطاع المالي والاستقرار الخارجي .

للتذكير فإن مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات، و التي استُكمِلت في سبتمبر 2014، تهدف لبناء هذه الإصلاحات و ضمان استمرارية أنشطة الصندوق الرقابية على توفير أفضل دعم للنمو القابل للاستمرار في عالم ما بعد الأزمة، الذي يتسم بروابطه العميقة المتداخلة. و قد استُكْمِلت كذلك مراجعة "برنامج تقييم القطاع المالي" في سبتمبر 2014.

الفرع الرابع:مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة

و حتى يصبح الدعم التمويلي أكثر مرونة و ملاءمة لبلدان الدخل المنخفض على اختلاف ظروفها، أنشأ صندوق النقد الدولي "الصندوق ألاستئماني للنمو والحد من الفقر"* الذي يتيح ثلاث نوافذ جديدة للإقراض، كلها بشروط عالية التيسير. وفيما يلي هذه النوافذ الجديدة التي بدأ تشغيلها في يناير 2010، وتم تعديلها في إبريل 2013 لكي يصبح دعم الصندوق أكثر مرونة و ملائمة لظروف كل بلد عضو حيث تمثلت هذه الأدوات في ما يأتي:[1]

- ✓ التسهيل الائتماني الممـدد: (Extended Credit Facility" - ECF")
- ✓ تسهيل الاستعداد الائتماني: (Standby Credit Facility" - SCF")
- ✓ التسهيل الائتماني السريع: (Rapid Credit Facility" - RCF")

حيث تتيح كل هذه التسهيلات التمويل الملائم بشروط ميسرة لمختلف احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض، كما تحصل هذه البلدان حتى نهاية 2016 على إعفاء استثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق من خلال أدواته المستخدمة في الإقراض الميسر.

وفيما يخص المشورة بشأن السياسات وإرسال الإشارات بشأن الاقتصاد، يمكن للبلدان الأعضاء طلب مساعدات غير مالية من خلال أداة دعم السياسات (PSI)* التي تتميز بما يلي:[2]

* Poverty Reduction and Growth Trust " PRGT"

[1] دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدخل المنخفض،صحيفة وقائع، تاريخ الزيارة 2016/01/20
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/poora.htm

*Policy Support Instrument

[2] FMI, **L'instrument de soutien à la politique économique** , fiche technique visite sit d'internet au 22/01/2016 **http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/psif.htm**

- ✓ يتم مراجعتها بصفة عامة من سنة إلى 04 سنوات ؛
- ✓ تهدف إلى تعزيز الحوار بين صندوق النقد الدولي و البلدان الأعضاء لتقييم السياسات الاقتصادية و المالية لفترات نصف سنوية؛
- ✓ دعم البلدان منخفضة الدخل التي تتمتع بالاستقرار الاقتصادي الكلي ومن ثم لا تحتاج إلى مساعدة مالية من الصندوق؛
- ✓ إمكانية الاستفادة العاجلة من "تسهيل الاستعداد الائتماني" إذا ظهرت الحاجة لتمويل لاحق.

و تتم مراجعة برنامج دعم السياسات من قبل الصندوق كل ستة أشهر، و إلى غاية سبتمبر 2015 قام صندوق النقد الدولي بـ 18 مراجعة لـ 07 دول أعضاء في الصندوق هي : الرأس الأخضر، الموزمبيق، نيجيريا، أوغندا، رواندا، السنغال و تنزانيا.

المطلب الرابع:تقييم تدخلات صندوق النقد الدولي في الأزمات المالية بعد سنة 1995

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تدخلات صندوق النقد الدولي في كل من الأزمة الآسيوية سنة 1997 ،و في الأزمة المالية لسنة 2007-2009 ، حيث سوف نحلل مدى نجاح صندوق النقد الدولي في إرجاع قاطرة كل من الاقتصاديات الأسيوية المتضررة من جراء تلك الأزمة، و في نقطة أخرى سوف نحلل و نناقش مدى استفادة الصندوق من تسييره للأزمات المالية السابقة في مواجهة الأزمة المالية التي هزت العالم العام 2007-2008 ، و سوف نأخذ حالة اليونان باعتبارها حازت على اهتمام الصندوق خلال السنون الخمس الأخير عبر مواجهته لازمة الديون السيادية التي ضربت دول منطقة " اليورو ".

الفرع الأول:صندوق النقد الدولي و الأزمة الأسيوية 1997

بدأت الأزمة مع تايلاند في جويلية عام 1997، عندما تراجعت عملتها "البات" على نحو عنيف و غير متوقع لينتشر الفزع إلى الدول الأسيوية المجاورة، لينتج عن هذا تراجع باقي العملات الأسيوية مثل "الروبية" الاندونيسية، "الوون" الكوري الجنوبي بجانب " الرينجيت " الماليزي، ليؤدي هذا إلى انهيار أسواق المال الأسيوية، و من ثم أخذت الأزمة شكلا عالميا، انهار على أثرها سعر برميل النفط ليصل إلى 8 دولار في نهايات عام 1998 ، و هو ما أدى إلى حدوث أزمة أخرى بين الدول المصدرة للنفط في منظمة أوبك.

أولا)-محاور برنامج صندوق النقد الدولي في حل الأزمة الآسيوية:

وسط هذا التدهور الحاد في المنطقة الأسيوية كان يستوجب على صندوق النقد الدولي التدخل لإنقاذ الاقتصاديات الأسيوية التي نالت منها الأزمة بشكل كبير، و جاء هذا التدخل عبر جملة من البرامج، نلخص أهم نقاطها في ما يأتي:[1]

- ✓ قام الصندوق بمساعدة الدول الثلاث الأكثر تضررا بالأزمة، و هي:كوريا، أندنوسيا و تايلندا، من خلال وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى استعادة الثقة، يشرف على إعداده و متابعته صندوق النقد الدولي ؛

[1]FMI **Rapport annuel du Conseil d'administration pour l'exercice clos le 30 avril 1998**,p :26

- ✓ تقديم مساعدات مالية تقدر بـ 26 مليار (و ح س خ) شريطة تطبيق برنامج إصلاح في اندونيسيا، كوريا و تايلندا، و رافق مساعدة الصندوق في سنة 1997 مساعدات مالية قدرت بـ 77 مليار دولار تم تقديمها من طرف جهات متعددة الأطرف ؛
- ✓ قام كل من الصندوق و المانحين الدوليين في منتصف سنة 1998 بمضاعفة المساعدات ب 01 مليار (و ح س س خ)، و بـ 05 مليار دولار على التوالي للدول الثلاث المذكورة سلفا، و في 23 جويلية 1998 وصلت المبالغ الممنوحة فعليا إلى 18 مليار (و ح س خ) من أصل المبالغ الملتزم بها (**أنظر الجدول رقم: 02–14**) ؛
- ✓ تكثيف مشاورات الصندوق مع باقي الدول الأخرى المتأثرة بالأزمة حتى و لو لم تكن تنتمي منطقة الأزمة، و هذا من أجل منع العدوى، و بالتالي التقليل من الحاجة إلى تقديم المساعدات المالية.

الجدول رقم:(02–14) التزامات المنظمات الدولية و تسهيلات صندوق النقد الدولي لمجابهة الأزمة الآسيوية

Engagements de la communauté internationale et décaissements du FMI en réaction à la crise asiatique (au 23 juillet 1998)[1]
(Milliards de dollars)

	Engagements				
Pays	FMI	Sources multilatérales[2]	Sources bilatérales[3]	Total	Décaissements du FMI
Indonésie	11,2	10,0	21,1[4]	42,3	5,0
Corée	20,9	14,0	23,3	58,2	17,0
Thaïlande	4,0	2,7	10,5	17,2	2,8
Total	**36,1**	**26,7**	**54,9[4]**	**117,7**	**24,8**

Source :FMI,Rapport annuel 1998, chapitres 5-6

1 الإلتزامات المخصصة من طرف صندوق الدولي لصالح الفيليبين غير معنية في هذه الأرقام.
2 البنك العالمي و البنك التمية الآسيوي.
3 المساهمات المانحين لصالح اندنوسيا و كوريا تمثل خط الدفاع الثاني.
4 تقديرات يوم 23 جويلية 1998، بالنسبة للإلتزمات الجديدة لم تثبت.

و من أجل تصدي أمثل للأزمة قام أيضا صندوق النقد الدولي في تلك الفترة بما يلي:[1]

- ✓ التعجيل بإجراءات التمويل في حالة الطوارئ ؛
- ✓ إنشاء تسهيل الاحتياطي الإضافي من أجل مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات استثنائية كبيرة و غير متوقعة في موازين مدفوعاتها لحاجات التمويل قصير الأجل الناتج عن الخسائر الفجائية المترتبة عن فقدان ثقة السوق ؛

[1]Idem

- ✓ التكثيف من التنسيق مع مختلف المؤسسات المالية الأخرى مثل البنك العالمي و البنك التنموي الآسيوي و المانحين الدوليين بهدف مضاعفة المساعدات المالية الرامية إلى تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي للدول المتضررة من جراء الأزمة؛
- ✓ تكثيف الحوار مع نقابات الدول المطبقة لبرامج الصندوق من أجل تفادي الحركات الاحتجاجية ضد سياسات الصندوق في هذه الدول؛
- ✓ القيام بنشر خطابات النوايا لكل من كوريا، اندنوسيا و تايلندا بعد موافقة سلطات هذه الأخيرة من أجل التعرف أكثر على سيرورة هذه البرامج ؛
- ✓ تعزيز سبل التواصل لدى سلطات الدول المتعرضة للازمات مثل (تعيين M. Narvekar مساعد المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي كمستشار خاص رئيس دولة أندنوسيا، و تعيين ممثل عن الصندوق في كل من كوريا و تايلندا ، بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها مكتب الصندوق لمنطقة أسيا – الباسيفيك).

بعدما تطرقنا الى شرح الخطوط العريضة لبرنامج الصندوق المقترح لحل الازمة الآسيوية، سواءا من الناحية التمويلية أو من ناحية الإجراءات المرافقة لهذه البرامج، سوف نقوم في المرحلة القادمة بتقييم مدى نجاح برامج الصندوق في التصدي للأزمة المالية الآسيوية من خلال تحليل و تقييم المؤشرات الإقتصادية لدول (تايلندا، و كوريا و اندنوسيا) .

ثانيا)–تقييم تجربة الصندوق مع تايلندا:

شهدت تايلندا على غرار العديد من الدول الآسيوية التي تعرضت للازمة المالية سنة 1997 تدهورا حادا في مؤشراتها الإقتصادية الحيوية مثلما يبينه الجدول (**02–15**) ، بدءا بالنخفاض عملتها " الباهت Baht" التايلندي أنظر الشكل (**02-07**) ، حيث تدرج سعر صرف" الباهت" مقابل الدولار في الانخفاض بداية من جويلية 1997 عندما قدر سعر الصرف الشهري للباهت بـ:0.0330 دولار للباهت ، حيث وصل الى ادنى قيمة له خلال تلك الأزمة في جانفي 1998 عندما وصل سعر صرف الباهت إلى 0.0189 دولار.

الجدول رقم:(02–15) المؤشرات الإقتصادية لتايلندا

للفترة الممتدة بين (1996–2002)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو %	5.65	-2.75	-7.63	4.57	4.45	3.44	6.14
التضخم %	5.80	5.62	7.99	0.28	1.59	1.62	0.69
البطالة %	1.10	0.89	3.40	3	2.4	2.59	1.79
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	-14.69	3.02	14.24	12.24	12.42	9.31	5.00
نسبةرصيد إجمالي الديون إلى الناتج القومي %	63.42	74.64	97.15	81.22	66.07	59.80	51.36
معدل خدمة الديون %	12.63	15.5	18.41	21.79	16.27	25.38	23.24
إحتياطات الصرف الأجنبية (مليار دولار)	38.46	26.89	29.53	34.78	32.66	33.04	38.90

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيبانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

و لم يقتصر التدهور على سعر الصرف فقط، بل شمل أيضا جميع المجاميع الكلية ، فعرف مثلا النمو معدل سلبي في سنتي 1997 و 1998، قدر بـ: (2.75-) و (7.63-) على التوالي، لكن عرف فيما بعد تعافي بداية من سنة 1999 أين عرف انتعاشة ملموسة، عندما قدر بـ: 4.75 % ، كما مست الأزمة معدل التضخم عندما وصل إلى 7.99% سنة 1998 قبل التعافي سنة 1999 بفضل السياسة

الشكل رقم:(:02-07) سعر صرف الشهري " الباهت Baht" التايلندي أمام الدولار الأمريكي للفترة (1996-2002)

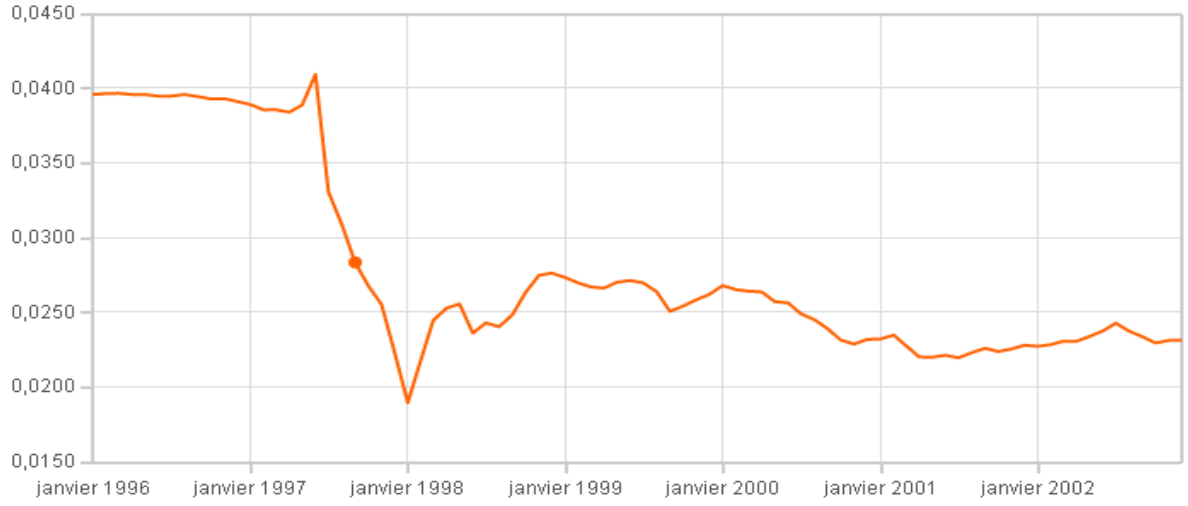

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات « Onda corporation » بعد إخضاعها للمقارنة مع بيانات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD موقعي الصفحتين على الأنترنت:
- http://stats.oecd.org:
- https://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter/

ثالثا)-تقييم تجربة الصندوق مع كوريا الجنوبية:

نفس التحليل الذي تطرقنا إليه سلفا لتطور المؤشرات الإقتصادية لدولة تايلندا سوف نجده ينطبق تقريبا على كل من كوريا " أنظر الجدول:(02-16) و الشكل:(02-08)، حيث عرف النو الاقتصادي تدهورا كبيرا سنة 1998 بمعدل سلبي يساوي إلى 5.71- % .

حيث عرفت كوريا هذا التدهور بصفة متأخرة عن تايلندا، باعتبار أن هذه الاخيرة هي أول من مستها الأزمة، فيما سجل معدل النمو سنة بعد ذلك تعافيه، ليصل إلى 10.73 سنة 1999، كما أخذت جل مؤشرات الاقتصاد الكوري على هذا النحو.

الجدول رقم:(02-16) المؤشرات الإقتصادية كوريا الجنوبية
للفترة الممتدة بين (1996-2002)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو %	7.18	5.76	-5.71	10.73	8.83	4.52	7.43
التضخم %	4.92	4.44	7.51	0.81	2.26	4.06	2.76
البطالة %	2	2.59	7	6.3	4.4	4	3.29
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	23.23	10.28	40.05	21.60	10.44	2.7	4.69
نسبةرصيد إجمالي الديون إلى الناتج القومي %	--	--	--	--	--	--	--
معدل خدمة الديون %	--	--	--	--	--	--	--
إحتياطات الصرف الأجنبية (مليار دولار)	34.15	20.46	52.09	74.11	96.25	102.87	121.49

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيبانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

الشكل رقم:(02-08): سعر صرف الشهري " الوون Won" الكوري أمام الدولار الأمريكي
للفترة (1996-2002)

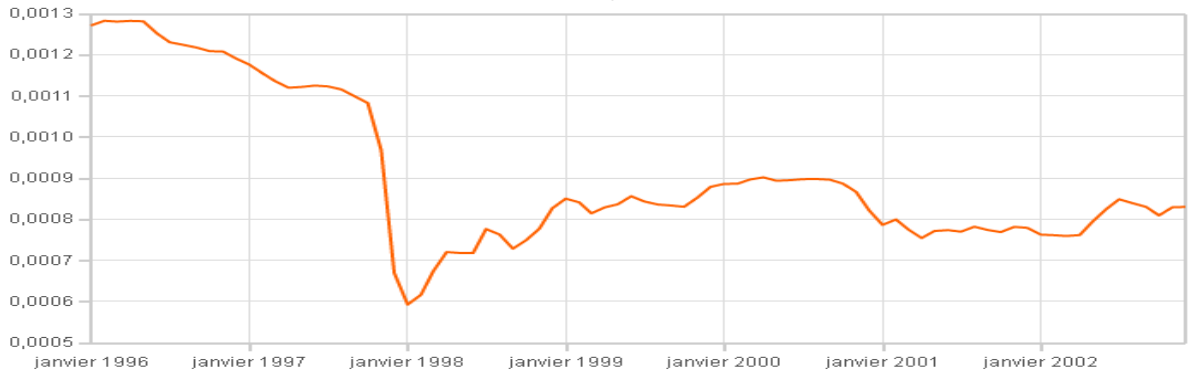

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات « Onda corporation » بعد إخضاعها للمقارنة مع بيانات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD موقعي الصفحتين على الأنترنت
- http://stats.oecd.org:
- https://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter/

رابعا)-تقييم تجربة الصندوق مع أندنوسيا:

من خلال قراءتنا للجدول رقم:(02-17) أدناه، يتجلى لنا أن سنة 1998 هي السنة التي شهدت فيها اندنوسيا تدهورا كبيرا في شتى المجاميع عى غرار كل من كوريا و تايلندان، حيث عرفت تايلندا خلال هذه السنة أقل معدل للنمو مقارنة مع الدول الثلاث الأخرى، حيث كان هذا المعدل سلبيا، و يقدر بـ 13.12- % ، و هو ما يؤكد بحق عمق الأزمة و تفشيها في الإقتصاد الاندنوسي، قبل أن يتعافى هذا المعدل في السنوات التي تلت هذه السنة، و لكن بنسب أقل أيضا مقارنة بنظيرتيها كل من تايلند و كوريا.

الجدول رقم:(02-17) المؤشرات الإقتصادية أندنوسيا

للفترة الممتدة بين (1996-2002)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو %	7.64	4.69	-13.12	0.79	4.92	3.64	4.49
التضخم %	7.96	6.22	58.38	20.48	3.72	11.50	11.87
البطالة %	4	4.69	5.5	6.3	6.09	8.10	9.10
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	7.66	4.88	4.09	5.78	7.99	6.90	7.82
نسبةرصيد إجمالي الديون إلى الناتج القومي %	58.29	65.08	168.17	117.35	95.28	92.28	74.32
معدل خدمة الديون %	37.14	30.32	32.26	3.62	22.76	23.86	25.14
إحتياطات الصرف الأجنبية (مليار دولار)	19.39	17.48	23.60	27.34	29.35	28.10	32.03

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على بيبانات البنك العالمي: http://data.albankaldawli.org/indicator

حيث شهدت نسب التضخم عالية جدا، حيث أن أعلى نسبة للتضخم سجلت سنة 1998 بمستوى يقدر بـ 58.38%، و هي نسبة عالية جدا، فبالرغم من انخفاض معدل التضخم بعد الازمة إلا أنه ضل فوق المسنتوى المطلوب استهدافه من قبل السلطات النقدية الكورية، فمثلا سجل معدل التضخم سنة 2002 نسبة تقدر بـ 11.87%.

الشكل رقم:(:02-09) سعر صرف الشهري " الروبيه Rupiah" الأندنوسي أمام الدولار الأمريكي

للفترة (1996-2002)

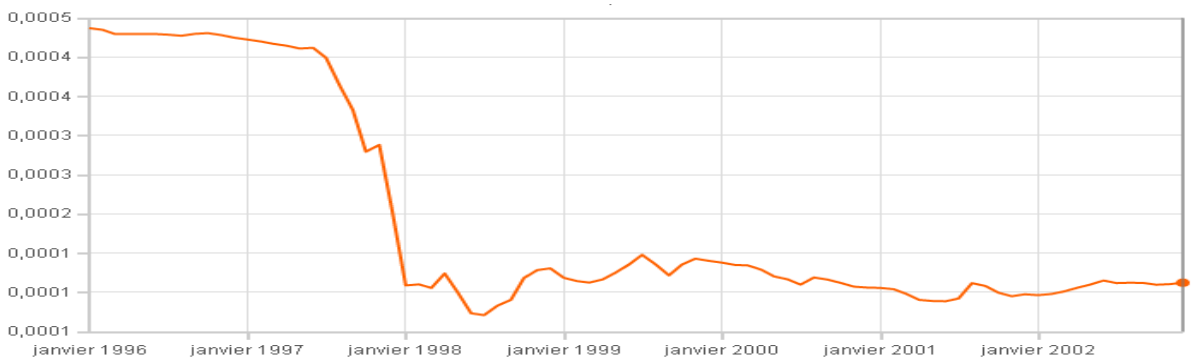

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة بيانات « Onda corporation » بعد إخضاعها للمقارنة مع بيانات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD موقعي الصفحتين على الأنترنت - http://stats.oecd.org: https://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter/

أما بالنسبة لمعدل صرف " الروبيه Rupiah" الأندنوسي (أنظر الشكل رقم:(02-09) أعلاه، فقد سجل هو الآخر تدهورا في فترة الأزمة التي عرفتها المنطقة، عندما سجل أقل تدهور، حيث سجلت قيمة الروبية بـ0.0001 دولار أمريكي و هي منخفظة جدا ، لكن هذا الأمر لم ينعكس على تنافسية السلع الكورية مقارنة بالسلع الأجنبية الأخرى، و كتأكيد لتحليلنا هذا سوف نلاحظ الإستقرار النسبي المسجل في رصيد الحساب الجاري لدى أندنوسيا بالمقارنة دائما مع تايلندا و كوريا .

خامسا)–الدروس المستفادة من تدخلات في التصدي للأزمة الآسيوية

توجد العديد من الدروس المستفادة من تدخل صندوق النقد الدولي في التصدي للازمة الآسيوية نلخص ابرزها:

- ✓ فشله صندوق النقد الدولي في التقليل من حدة الأزمة المالية في الاقتصاد أندنوسيا؛
- ✓ النجاح النسبي لصندوق النقد الدولي في تحسين معدل النمو في كل من كوريا و تايلندا يخفي وراءه العديد من الإختلالات الاقتصادية الأخرى كتدفق الاستثمارات الأجنبية الغير مجدية نتيجة السياسات النقدية؛
- ✓ اعتماده المتواصل على سياسات التقشف، و ذلك من خلال مطالبته للدول التي تعاني من الأزمة القيام بتنشيط طلبها الإجمالي إما بواسطة السياسات النقدية أو بواسطة سياسة الموازنة؛
- ✓ انتشار عدوى الإختلالات من دولة إلى أخرى بسبب سياسات التقشف المفروضة بدون دراسة بإمكانها التأثير بشكل غير مباشر حتى على شعوب الدول المجاورة؛
- ✓ عدم اعتراف الصندوق بأخطاء سياساته النقدية، ففي كوريا الجنوبية مثلا عندما رفعت أسعار الفائدة إلى 25% طالبها الصندوق بأن تكون جدية في سياستها و طالبها برفعها إلى أكثر من هذا المستوى.

الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي و أزمة الديون اليونانية

بدأت الأزمة اليونانية في أواخر عام 2009 مع انتشار المخاوف بين المستثمرين حول عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها نتيجة الزيادة الحادة لحجم الدين العام، و قد أدى ذلك إلى أزمة ثقة في الأسواق المالية اتضحت بارتفاع الفائدة على السندات اليونانية، و ارتفاع التأمين على السندات اليونانية ضد التخلف عن السداد.

و مع تزايد حجم الديون العمومية و ارتفاع عجز الموازنة واجه الاقتصاد اليوناني ضعفا في النمو و هو ما عقد من وضع اليونان و صعب من قدرتها على الحصول على قروض جديدة لتسديد ديونها السابقة.

أولا)–محتوى البرنامج و شروط تطبيقه

تحصلت اليونان إلى غاية 2015 على برنامجين من طرف صندوق النقد الدولي، فالأول كان بتاريخ ماي 2010 بموجب "اتفاق للاستعداد الائتماني" من أجل دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، و في مارس 2012 وافق الصندوق أيضا على تقديم مساعدة مالية إلى اليونان بقيمة 28 مليار يورو (أو 36.7 مليار دولار)، من خلال ترتيب ممدد بغية دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني.

كما لا تزال دولة اليونان حتى الآن عليها التزامات غير مسددة تجاه صندوق النقد الدولي، بقيمة 21.2 مليار يورو (أنظر الجدول رقم: (02-18).

الجدول رقم: (02-18) الوضعية المالية لدولة اليونان داخل صندوق النقد الدولي
إلى غاية أفريل 2016.

V. Latest Financial Arrangements:

Type	Date of Arrangement	Expiration Date	Amount Approved (SDR Million)	Amount Drawn (SDR Million)
EFF	Mar 15, 2012	Jan 15, 2016	23,785.30	10,224.50
Stand-By	May 09, 2010	Mar 14, 2012	26,432.90	17,541.80

VI. Overdue Obligations and Projected Payments to Fund [1/]
(SDR Million; based on existing use of resources and present holdings of SDRs):

	Forthcoming				
	2016	2017	2018	2019	2020
Principal	1,197.94	591.93	1,452.95	1,704.08	1,704.08
Charges/Interest	233.54	267.69	228.74	166.58	97.59
Total	1,431.48	859.62	1,681.69	1,870.66	1,801.67

[1/] When a member has overdue financial obligations outstanding for more than three months, the amount of such arrears will be shown in this section.

المصدر:الوضعيات المالية للدول الأعضاء داخل صندوق النقد الدولي http://www.imf.org/external/np/fin/tad/exfin1.aspx

و نظرا لبلوغ اليونان لعجز الموازنة 13.3% من إجمالي الدين المحلي و وصول الدين العام إلى 115 % في عام 2009 أصبح التصحيح لا مفر منه مما حتم على الصندوق فرض مجموعة من السياسات التقشفية نوجزها في ما يلي:[1]

- ✓ سياسة المالية العامة: و يتم من خلالها ضبط المالية العامة الذي تصدر عملية التصحيح الأولى في تلك الفترة- أي بما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات، بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3% بحلول عام 2014 (مقارنة بعجز قدره 13.2 في عام 2009)؛
- ✓ الإنفاق العام:حيث قدر صندوق النقد الدولي أن تحقق تدابير الإنفاق وفرات قدرها 5.25 % من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 و من خلاله سوف يتم تخفيض الأجور و معاشات التقاعد و تجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد و عيد الفصح و فصل الصيف؛
- ✓ إيرادات الحكومة:من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 44% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 عن طريق زيادة الضرائب على القيمة المضافة و الضرائب على السلع الكمالية و التبغ و الكحول بالإضافة إلى السلع الأخرى؛

[1] صندوث النقد الدولي،**أوروبا و الصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو**،نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية،02 ماي 2010. تاريخ الزيارة 2016/04/10
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2010/car050210aa.pdf

- ✓ إدارة الإيرادات و ضبط النفقات:سوف تعمل الحكومة على تحسين التحصيل الضريبي ، و تحرس على حماية الإيرادات الناتجة عن مخالفات كبار دافعي الضرائب، و توقع الصندوق أن تصل الوفرات من جراء هذا التدابير إلى 1.8 % من إجمالي الناتج المحلي؛
- ✓ إصلاح نظام التقاعد؛
- ✓ السياسات الهيكلية: من خلال تدعيم أسواق العمل و سياسات الدخل و تحسين مناخ الإعمال و خصخصة المؤسسات العامة؛
- ✓ تخفيض الإنفاق العسكري.

الجدول رقم:(02–19) المؤشرات الإقتصادية لليونان

للفترة الممتدة بين (2008–2014)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	-0.33	-4.30	-5.49	-9.13	-7.3	-3.19	0.65
التضخم %	4.15	1.21	4.71	3.32	1.50	0.92	1.31
البطالة %	7.69	9.5	12.5	17.70	24.20	27.20	26.29
نسبةرصيد إجمالي الديون إلى الناتج المحلي %	--	--	--	--	155.216	174.10	176.30
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	51.31	35.91	30.27	28.58	6.17	4.94	4.87
إحتياطات الصرف الأجنبية (مليار دولار)	3.48	5.48	6.35	6.73	7.25	5.76	6.23

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على كل من– بيبيانات البنك العالمي : http://data.albankaldawli.org/indicator

–بيانات صندوق النقد الدولي http://www.imf.org/external/data.htm

ثانيا)–تقييم مؤشرات و وضعية اليونان الإقتصادية بعد تدخل الصندوق

بعد اتخاذ اليونان لجملة من التدابير التقشفية و سخط الجماهير توالت الأحداث و الأرقام الكارثية للإقتصاد اليوناني كادت ان تؤدي بها إلى الخروج من منطقة اليورو في سنة 2015، فالمتتبع لتطور المؤشرات الإقتصادية يجد أنها تميل من السيأ إلى الأسوء فازداد (دين الحكومة المركزي كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) حيث تجاوز عتبة 176% سنة 2014، الأمر الذي أدى إلى تآكل جزءا كبيرا من الإحتياطات الأجنبية و هذا لا يخدم وضعيتها تجاه دائنيها في حالة الاستنجاد بهم.

و ما زاد الطين بلة قيام شركات التصنيف الإئتماني من تخفيض تصنيف الدين اليوناني، الأمر الذي أدى باليونان إلى الرفع من عائد سنداتها الحكومية من اجل ترغيب المستثمرين الأجانب، و مع ضغط الدائنين و كذا الشروط القاسية التي يفرضها كل من البنك المركزي الأوروبي و المفوضية الأوروبية رفقة صندوق النقد الدولي، إنفجر الشارع اليوناني غضبا مما أدى بالحكومة اليونانية التفكير في الخروج من منطقة اليورو العام 2015.

و تلى ذلك في العام نفسه ، إخضاع البرنامج الأخير المقدم من قبل المانحين الدوليين بما فيهم صندوق النقد الدولي للإستفتاء، حيث كانت نتيجته بأن رفض الشعب اليوناني هذه الاجراءات التقشفية جملة و تفضيلا، و بالتالي فشل ذريع لصندوق النقد الدولي و قرنائه من هيئات الاتحاد الأوروبي في حل معضلة اليونان ، فإلى متى يستمر وضع اليونان على ما هو عليه؟

ثالثا)–الدروس المستفادة من تدخلات الصندوق في التصدي للأزمة الديون اليونانية:

أول درس مستفاد من تدخل صندوق النقد الدولي في مرافقة اليونان في الخروج من أزمة المديونية، نجد أن اليونان وصلت إلى حلقة مسدودة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين و منهم صندوق النقد الدولي، عندما أدلى السيد جيري رايس، مدير إدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بتاريخ 13 جويلية 2015 في البيان الصحفي حول التزامات اليونان المالية التي تستحق للصندوق في هذا التاريخ:[1] "لم يتلق الصندوق من اليونان 161 مليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 626 مليون يورو هي مبلغ السداد الذي يستحق اليوم على أصل القرض المقدم من الصندوق". و يبلغ مجموع متأخرات اليونان المستحقة للصندوق حتى هذا التاريخ 6.3 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) حوالي 5 مليار يورو.

و بذلك أصبحت اليونان، التي تواجه نقصا في السيولة، أول دولة متطورة تراكم مبالغ متأخرة مستحقة لصندوق النقد الدولي، و لم تعد قادرة على الإفادة من الموارد المالية لهذه المؤسسة الدولية. و كانت قد أعلنت في وقت سابق أنها لن تسدد دينها للصندوق الذي شارك إلى جانب الأوروبيين في خطتين ماليتين لإنقاذ أثينا.

و يشكل هذا التخلف عن السداد ضربة لمصداقية صندوق النقد الدولي الذي لم يواجه حالة مماثلة منذ 2001 مع زيمبابوي، علما بأنه منح اليونان أكبر قرض في تاريخه. و متاعب صندوق النقد مع اليونان لم تنته بعد، فعلى أثينا أن تسدد للصندوق في العام 2015 ما مقداره 5,4 مليارات يورو من أصل دين كامل يقدر بـ21 مليار يورو.

بالإظافة إلى ذلك، توجد العديد من الدروس المستفادة خلال تدخل صندوق النقد الدولي في التصدي للازمة اليونانية نلخص ابرزها:

- ✓ تعثر اليونان نهاية سنة 2015 سيشكل وصمة لسمعة صندوق النقد الدولي وسيضعف الفرص في أن تثير خططه المستقبلية للمساعدة تدفق أموال خاصة إلى دول تواجه أزمة ؛
- ✓ أدت برامج التقشف المصممة من طرف الصندوق إلى خنق النمو الاقتصادي في اليونان ؛
- ✓ خفف صندوق النقد الدولي من أهمية تبعات حادث عدم استطاعة اليونان على سداد ديونه حتى لا يشكل الأمر خطرا على إطلاق مفاوضات مستقبلية معها أو مع باقي الدول الأعضاء الأخرى؛
- ✓ فشل صندوق النقد الدولي في حل مشكلة ديون اليونان.

[1] صندوق النقد الدولي،البيان الصحفي، بتاريخ 2015/07/13.

بينما نجد أن سياسات الصندوق الهيكلية خلفت وراءها آثار اجتماعية و اقتصادية وخيمة نلخص أبرزها في الآتي:[1]

- ✓ تزايد معدل البطالة إلى 30% ؛
- ✓ انخفاض 25% من الناتج المحلي؛
- ✓ انخفاض الحد الأدنى للأجور من 751 إلى 586 يورو؛
- ✓ انخفاض عام للأجـور بنسبة 38% ؛
- ✓ انخفاض في معاشات التقاعد بنسبة 45% ؛ و انتهاك الحق في الإضراب، زيادة القمع، إغلاق المستشفيات،....

و الشكـل الموالي يوضح توزيع الدين اليوناني على المانحـين الدوليـين سنة 2015:

الشكل رقم:(02-10) الجهات الدائنة لليونان

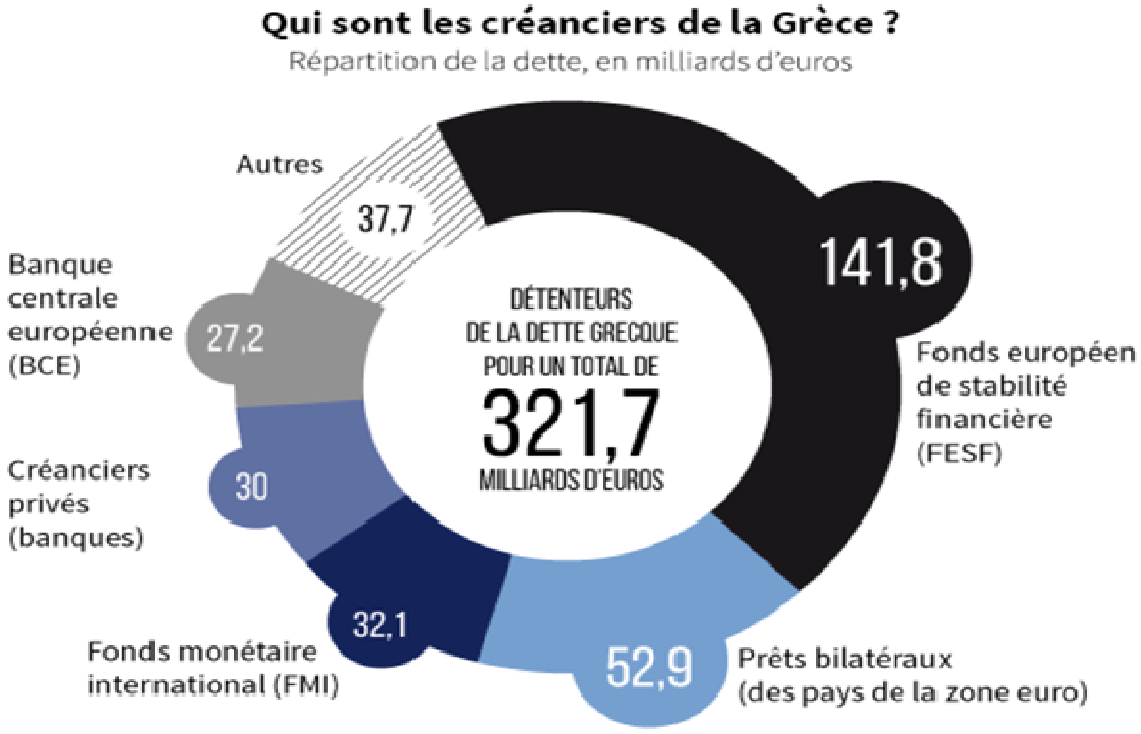

Source :http://www.lemonde.fr/economie/live/2015/07/15/crise-grecque-suivez-les-evenement-de-la-journee-en-direct_4683919_3234.html?highlight=175226750

[1] http://www.cadtm.org/Chronique-d-une-tragedie-grecque, date consulter de site au 10/12/2015.

المبحث الثالث:تقييم آليات حوكمة و تفعيل أداء الصندوق من أجل استقرار النظام المالي العالمي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المآخذ و الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي من خلال تقييمنا لآليات حوكمة صندوق النقد الدولي، و في المطلب الأخير سوف نحاول استخلاص أو استشراف سيناريوهات الإصلاح الضرورية للصندوق من أجل المساهمة في تفعيل النظام المالي العالمي.

المطلب الأول: المآخذ و الانتقادات الموجهة تجاه سياسات الصندوق

تشير الكثير من التحليلات التي تجرى لتقييم سياسات وأداء صندوق النقد الدولي على أنه توجد مآخذ وتحفظات على آداء الصندوق من شأنها أن تعيق التطبيق الأمثل لسياساته تجاه البلدان الأعضاء.

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية عقبة في وجه إصلاحات الصندوق

مرت أكثر من خمس سنوات منذ أن وافقت الأغلبية الساحقة من أعضاء صندوق النقد الدولي على حزمة من الإصلاحات و التي ستضاعف موارد المنظمة و تعيد تنظيم هيكلها التنظيمي لمصلحة الدول النامية، و يشترط لكي تصبح الإصلاحات سارية المفعول موافقة 85% من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، و بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من بين الدول التي صوتت لصالح الإجراء، فإن الرئيس" باراك اوباما" لم يستطع الحصول على موافقة الكونجرس.

نرى أن أفضل طريق لإحراز تقدم هو بفك الارتباط بين ذلك الجزء من الإصلاحات و الذي يتطلب مصادقة الكونجرس الأميركي وبقية الحزمة، فقط عنصر رئيس واحد القرار بالتوجه إلى مجلس تنفيذي منتخب بالكامل يتطلب تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، مما يعني الحصول على موافقة الكونغرس.

الفرع الثاني: تهرب الصندوق من تحمل مسؤولياته

تهرب صندوق النقد الدولي عن مسؤوليته عن أخطاء أشد خطورة، بما في ذلك فشله في توقع حدوث كل الأزمات الكبرى، على شاكلة أزمة المكسيك في الفترة 1994-1995 مرورا بالأزمة المالية العالمية بداية من سنة 2008، و الواقع أن تنبؤات صندوق النقد الدولي في الفترة التي تسبق كل أزمة بنحو 6 أشهر إلى 12 شهراً تشير ضمناً إلى حسن ظروف العمل المعتادة.

الفرع الثالث:فشل أنظمة الإنذار المبكر و توقع الأزمات

دائما ما يضهر صندوق النقد الدولي فشله الذريع عندما يتعلق الأمر باستباق مختلف الأزمات المالية، على الرغم من أنه حاول تكثيف مراقبتها بعد "أزمة البيزو " المكسيكي، فقد فشل الصندوق في دق ناقوس الخطر إزاء الأزمة الآسيوية 1997 ، و نفس الشيئ عند الأزمة المالية 2007-2008 .

ففي آسيا لم يتوقع حدوث الصعوبات المالية التي حدثت في منطقة شرق آسيا، بل أكثر من هذا عندما راح يثني على العديد من هذه الاقتصاديات الإقليمية قبل اندلاع الأزمة المالية، عندما كانت توقعاته بالنسبة للاقتصاد العالمي في عام 1997 تشير إلى أن كوريا بالرغم من الصعوبات التي بدأت تشهدها بيئتها الاقتصادية فلا يتوقع صندوق النقد الدولي حدوث أزمة في هذا البلد . بل توقع التقرير آنذاك أن معدل النمو في كوريا الجنوبية سيبلغ 6% في عام 1998[1].

و يقول "شوكا مودي" رئيس بعثة ألمانيا و أيرلندا الأسبق لدى صندوق النقد الدولي: ".. و لأن صندوق النقد الدولي يُعَد الوصي المختار على الاستقرار المالي العالمي، فإن فشله في تحذير العالم واستباق الأزمات يشكل زلة أشد خطورة كثيراً من موقفه من التقشف في بريطانيا، مع تكاليف باهظة تحملها كثيرون، وخاصة الأكثر ضعفا و عُرضة للمخاطر. ولم يقدم الصندوق أي اعتذار بعد هذه الأخطاء... ".

الفرع الرابع: شرطية التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف الصندوق

من خلال شروط صندوق النقد الدولي الموضوعة للاستفادة من تسهيلاته التمويلية، نستشف و ندرك مدى صعوبة الوصول إلى هذه التسهيلات و صعوبة الالتزام بها، و في حالة تخطي هذه الشروط سوف تتحمل شعوب تلك البلدان بدون شك العبأ الأكبر من تطبيق برامج الصندوق، على غرار دول إفريقيا جنوب الصحراء، بل و حتى بعض الدول الواقعة في الضفة الأخرى مثلما يحدث في اليونان في الوقت الحالي.

و الجدول التالي يوضح قسوة الشروط المدرجة ضمن التسهيلات المختلفة المعتمدة من طرف الصندوق:

---

[1]Parlement Du Canada ,**l'intervention du fmi en asie: une institution à réformer ou une force stabilisatrice**? http://www.parl.gc.ca/Content/SEN/Committee/361/fore/rep/rep08dec98partie3-f.htm

الجدول رقم:(02–20) شرطية تسهيلات الصندوق

التسهيلات	الشروط	التقسيم المرحلي و المراقبة
اتفاق الاستعداد الائتماني (1952)	اعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء ربع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء غيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (1974) (اتفاق مدد)	اعتماد برنامج لمدة تصل الى اربع سنوات بجدول إعمال هيكلي مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثني عشر شهرا التالية	عمليات شر اء ربع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (2009)	أساسيات اقتصادية كلية سابقة واطر للسياسات الاقتصادية وسجلات اداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق متاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد
خط الوقاية والسيولة (2011)	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ الى الأسواق بما في ذالك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة ويخضع لمراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة لمدة تتراوح بين سنة وسنتين)
أداة التمويل السريع (2011)	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة الى برنامج كامل او مراجعات
التسهيل الائتماني الممدد (2010)	الدخول في اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة من 3-4 اعوام وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل الى تقرير إستراتيجية الحد من الفقر من اعداد البلدان المعنية في سياق مشاركتها ويتضمن سياساتها الاقتصادية الكلية و الهيكلية المتعلقة بالحد من الفقر	صرف مبالغ نصف سنوية (او ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة
تسهيل الاستعداد الائتماني (2010)	عقد اتفاقات في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتراوح مدتها بين 12 و24 شهرا	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات (في حالة السحب)
التسهيل الائتماني االسريع (2010)	لا يلزم وضع برنامج قائم عل أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة	عادة دفعة واحدة

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة: 2014 ،ص:22

و لعلى أزمة اليونان لخير دليل على ذلك، أين أظهرت الأدلة بشكل دامغ من أن التقشف المالي من شأنه إعاقة التنمية في البلدان المطبقة له مثلما تقول به عديد الكتب الأكاديمية، من حيث أنه كلما كانت تدابير التقشف أكثر شدة كلما كانت وطأته على النمو أعظم ، و الواقع أن مجموعة متنوعة من الدراسات التي أكدت هذا الاقتراح، بما في ذلك دراسة أجراها كبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي" أوليفييه بلانشار"، خضعت لقد كبير من التمحيص ولم تترك مجالاً للغموض.

الفرع الخامس:طريقة اختيار مدير عام الصندوق

لا زالت طريقة اختيار مدير عام صندوق النقد الدولي يشوبها الغموض ، و هذا بالرغم من تصريح أعضاء المجلس التنفيذي على أن الصيغة الجديدة تتم بصفة علنية تكتسيها الجدارة و الشفافية.

حيث يُعهَد بمسؤولية اختيار المدير العام إلى المجلس التنفيذي، و قد جرت العادة على أن يجوز للمديرين التنفيذيين تقديم ترشيح لشغل هذا المنصب. و منذ جولة اختيار المدير العام في 2011، أصبح تقديم الترشيحات مفتوحا لأعضاء مجلس المحافظين أيضا.

ففي عملية الاختيار لعام 2011، اعتمد المجلس التنفيذي نفس الإجراء لتطبيقه على عملية الاختيار في 2016.و يشمل هذا الإجراء الجوانب التالية:[1]

- ✓ مواصفات المترشحين: حيث تشترط في المرشح لمنصب مدير عام صندوق النقد الدولي مجموعة من المؤهلات الخاصة مثل: (أن يكون المترشح يتمتع بخلفية مهنية متميزة و فهم عميق لعمل الصندوق، و تمتعه بقدرة مثبتة على توخي الموضوعية و الحياد، و قدرته على تقديم رؤية إستراتيجية للعمل المكلف به....إلخ)
- ✓ إعداد القائمة القصيرة للمرشحين: في نهاية فترة الترشيح، يعلن أمين صندوق النقد الدولي للمجلس التنفيذي أسماء المرشحين الذين أكدوا رغبتهم في الترشح، و من بين هذه الأسماء يضع المجلس التنفيذي قائمة قصيرة تضم ثلاثة مرشحين، مع مراعاة المواصفات المذكورة أعلاه.
- ✓ اختيار المرشح الناجـح: يجتمع المجلس التنفيذي بالمرشحين الذين تضمهم القائمة القصيرة في مقر الصندوق الكائن في العاصمة واشنطن، و بعد ذلك، يعقد المجلس اجتماعا يناقش فيه مميزات كل مرشح و ينتهي إلى اختيار أحدهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

حيث يعاب على طريقة الاختيار المذكورة أعلاه، ان الاختيار داخل المجلس يتم من خلال توافق الآراء، على غرار ما حدث في جولات الاختيار السابقة. و هذا بالرغم من أنه يجوز للمجلس التنفيذي اختيار المدير العام بأغلبية الأصوات المدلى بها.و بالتالي إبقاء مجال المناورة مفتوح داخل المجلس التنفيذي و بالخصوص السعي أن يكون شخصية أوروبية.

فعلى مر حياة الصندوق تولي رئاسته 11 مدراء عامون كلهم أوربيون ، و في هذا الأمر اقتسام للأدوار مع الولايات المتحدة الأمريكية موازاة مع توليها رئاسة البنك الدولي، و لكن حتى في هذا الأمر تضليل ، حيث أنه حتى في ضل الرئاسة الأوروبية فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي من يقرر بسبب امتلاكها لحق "الفيتو" في اتخاذ قرارات الصندوق كما سنرى ذلك لاحقا عند تقييمنا للإصلاحات نظام الحصص و التصويت و الحوكمة داخل الصندوق.

الفرع السادس:قاعدة الأغلبية في اتخاذ قرارات الصندوق

على عكس باقي المنظمات المالية الأخرى على غرار المنظمة العالمية للتجارة، التي تتخذ فيها القرارات بتوافق الآراء، نجد أن صندوق النقد الدولي يتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة من مجموع أصوات بلدانه الأعضاء.

[1] صندوق النقد الدولي،**عملية اختيار المدير العام**،صحيفة وقائع، تاريخ الزيارة:2016/03/12
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/mdspa.htm

و القاعدة نفسها نجدها مطبقة من أجل تمرير أي تعديل في اتفاقية صندوق النقد الدولي، حيث تمر عملية تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق بمسار و مراحل مصممة لخدمة البلدان الأعضاء الأكثر قوة تصويتية داخل الصندوق لا غير ، مثلما أكدته المادة الثامنة و العشرون من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

و يمكننا تلخيص و بالترتيب، المسار الذي تأخذه أي عملية تعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق في الآتي:

أولا–رفع اقتراح التعديل إلى رئيس المحافظين الذي يقوم بعرضه على مجلس المحافظين بغرض الموافقة عليه

↓

ثانيا–استعلام الصندوق من بلدانه الأعضاء بموجب **تعميم كتابي** أو **برقية** فيما إذا كانوا يقبلون بهذا التعديل

↓

ثالثا–اشتراط قبول ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء الحائزة على خمسة و ثمانيين في المائة من مجموع القوة التصويتية

↓

رابعا–الإبلاغ الرسمي إلى جميع البلدان الأعضاء بهذا القبول

↓

خامسا–يتم سريان هذه التعديلات على جميع الأعضاء بعد ثلاثة شهور من تاريخ التبليغ الرسمي إذا لم تحدد مدة أقصر في التعميم أو البرقية.

و لم يكتفي مشرعو ا صندوق النقد الدولي بالمسارات المذكورة في المخطط أعلاه، بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك عندما أضافوا مجموعة من الشروط، و من أبرزهـا:

اشتراط عدم تغيير حصة البلد العضو دون موافقته (جرت العادة أن تتم الموافقة من طرف برلمانات الدول الأعضاء).

حيث يمكننا من الوهلة الأولى عند النظر في هذه المراحل ، استنتاج أن هذا المسار الذي تم رسمه من أجل سريان أي تعديل في اتفاقية الصندوق، جاء بهدف تحقيق نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الصندوق، باعتبارها تمثل أكبر قوة تصويتية مقارنة بجميع البلدان الأعضاء (16.61%)، و بمعنى أخر أن 15% من الأصوات تستطيع وقف أي قرار أو تعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق.

و هو الأمر الذي عايشناه على مدار الخمس سنوات الأخيرة ، حيث أنه و بعد مصادقة مجلس المحافظين على الإصلاحات التي شملت نظام الحصص و الحوكمة (15ديسمبر 2010) ، و التي كان من المفترض الانتهاء من موافقة جميع برلمانات الدول الأعضاء قبل انعقاد الاجتماعات السنوية للصندوق في العام 2012.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية ضلت معترضة على هذه الإصلاحات مستعملة في ذلك "حق الفيتو"، إلى غاية موافقة "الكونغرس الأمريكي" لهذه الإصلاحات بتاريخ 18 ديسمبر 2015 و إعطائه الضوء الأخضر "للخزانة لأمريكية " للشروع في تمرير هذه الإصلاحات، و هذا بعد حصوله على تطمينات من قبل هذه الأخيرة تفيد بعدم المساس بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حصتها، و قوتها التصويتية داخل الصندوق.

المطلب الثاني:تقيم إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة داخل الصندوق:

بموجب دعوات مجموعة العشرين و باقي البلدان صندوق النقد الدولي إلى قيادة إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية لعالمية ، طلب مجلس محافظي الصندوق من المجلس التنفيذي القيام بمراجعة شاملة لنظام الحصص و الحوكمة داخل الصندوق (2008-2010) بما في ذلك مراجعة صيغة الحصص.

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النتائج المرجوة من قبل الصندوق في إصلاحات الحصص و الحوكمة لسنة 2010، ثم نقوم بتحليل مدى تأثير هذه الإصلاحات على الدول الصاعدة و النامية مقارنة بالفترة التي سبقت الإصلاحات، و في النقطة الأخيرة سوف نقوم بتحليل معادلة أو صيغة الحصص المعمول بها في تحديد حصص الأعضاء محاولين بذلك تبيان مكامن الضعف في المؤشرات المكونة لها.

الفرع الأول:أهم نتائج إصلاحات الحصص و الحوكمة لسنة 2010

سوف تؤدي الإصلاحات التي تم اعتمادها سنة 2010 بعد دخولها حيز التنفيذ إلى إحداث تغيرات على مستوى نظام الحصص و الحوكمة في ما يلي:[1]

أولا-أنصبة الحصص و الأصوات:

- **زيادة الحصص**: حيث ترتب على هذه المراجعة الرابعة عشر للحصص مضاعفة حصص البلدان الأعضاء، و التي تمثل المصدر الرئيسي للموارد المالية داخل الصندوق لتصل إلى 476.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 659 مليار دولار أمريكي) ، و بعد نفاذ هذه الزيادة يبدأ في المقابل تخفيض الموارد المتاحة من خلال " الاتفاقات الجديدة للاقتراض"؛

- **تحويل الحصص**: سيؤدي هذا التحويل لنسب من أنصبة الحصص إلى زيادة النسب المحولة من البلدان زائدة التمثيل إلى البلدان ناقصة التمثيل بـ 06% ، و زيادة النسبة المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان الديناميكية على06 %.

[1] صندوق النقد الدولي،**المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عملية إصلاح شاملة كبرى لنظام الحصص و الحوكمة**، بيان صحفي رقم 10/418،نشر بتاريخ 05 نوفمبر 2010.تاريخ زيارة الصفحة :2015/12/10

http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10418a.pdf

فمثلا ستصبح الصين ثالث أكبر بلد عضو في الصندوق، و تدخل أربعة بلدان من مجموعة بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان صاحبة أكبر 10 حصص في الصندوق؛

❖ **حماية القوة التصويتية لأفقر البلدان:** هي تلك البلدان التي يقل دخل الفرد فيها عن الحد الأدنى ل 1.135 دولار أمريكي يوميا*؛

❖ **صيغة الحصص و المراجعة** : تم في جانفي 2013 استكمال مراجعة شاملة لصيغة الحصص الحالية، حين قدم المجلس التنفيذي تقريره إلى مجلس المحافظين. و ستكون نتيجة هذه المراجعة أساسا يستند إليه المجلس التنفيذي في التوصل إلى توافق عام في الآراء حول صيغة حصص جديدة في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص، و كان العمل المعني بالمراجعة العامة الخامسة عشرة قد تأخر انتظارا لتنفيذ إصلاحات 2010؛

مع العلم أن صيغة الحصص الحالية هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن 50%) ودرجة الانفتاح (30%) و مدى التغير الاقتصادي (15%) و حجم الاحتياطيات الدولية (5%)، و لهذا الغرض، يقاس إجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن 60%)، و على أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (40%).كذلك سنجد أن الصيغة الحالية تتضمن "عامل تقليص" يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة.

ثانيا–نظام الحوكمة داخل الصندوق

حيث تركزت إصلاحات الصندوق لنظام الحوكمة على أهم نقطة و هو المجلس التنفيذي و تكوينه ، عندما وافق المجلس التنفيذي آنذاك على أهم النقاط التي لاقت إجماع معظم البلدان الأعضاء، نلخصها في الآتي:[1]

- ✓ التزام البلدان الأعضاء بالحفاظ على المجلس التنفيذي بحجمه الحالي الذي يضم 24 عضوا ، و مراجعة تكوينه كل ثماني سنوات، بدءا من جولة الانتخاب الاعتيادية القادمة في أكتوبر 2016؛
- ✓ تخفض البلدان الأوروبية المتقدمة حجم تمثيلها المجمع بإلغاء اثنين من مقاعدها في موعد لا يتجاوز جولة الانتخاب الأولى بدءا من جولة الانتخاب الاعتيادية القادمة في أكتوبر 2016؛
- ✓ اقتصار عضوية المجلس التنفيذي على المديرين التنفيذيين المنتخبين عقب دخول التعديل المقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق حيز التنفيذ، و يتم بذلك إلغاء فئة المديرين التنفيذيين المعينين؛
- ✓ إتاحة فرصة اكبر لإضافة مدير تنفيذي مناوب ثان لتعزيز تمثيل الدوائر الانتخابية التي تضم بلدانا متعددة.

* و هو الحد الأدنى السائد وفق معايير المؤسسة الدولية للتنمية لسنة 2008 و هي السنة التي تستند إليها الحسابات في سياق اصلاحات الحصص.

[1] المرجع السابق،

الفرع الثاني:دخول إصلاحات 2010 لنظام الحصص و حوكمة حيز التنفيذ

بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية في 18 ديسمبر 2015 من خلال "الكونغرس الأمريكي" ، و مثلما رأينا سابقا، فإنه من أجل دخول التغييرات المقترحة لإصلاح نظام الحصص و الحوكمة لسنة 2010 حيز التنفيذ فإن ذلك يتطلب موافقة ثلاثة أخماس 189 بلد عضو في الصندوق (أي 113 عضوا)، و يملكون 85% من مجموع أصوات الصندوق.

و بالفعل ففي 21 جانفي 2016 وافقت 149 دولة تملك 94.04% من مجموع الأصوات على هذا التعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق[1] و الذي يقتضي باختيار كل أعضاء المجلس التنفيذي بالانتخاب (التعديل المعني بالمجلس التنفيذي).

و كان هذا التعديل جزءا من مجموعة إصلاحات أوسع نطاقا في نظام الحصص و الحوكمة، و بالخصوص تلك المتعلقة بمضاعفة مجموع الحصص داخل الصندوق، و التي اشترط لدخولها حيز التنفيذ سريان التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي.

و بتاريخ 26 جانفي 2016 تم استيفاء الشروط المقررة لتنفيذ المراجعة الرابعة عشرة لحصص صندوق النقد الدولي و التي تتضمن بعض التغييرات في نظام حوكمة الصندوق و رأسماله الدائم. و بهذه المناسبة صرحت السيدة "كريستين لاغارد"، مدير عام صندوق النقد الدولي:

"أشيد ببلداننا الأعضاء لمصادقتهم على هذه الإصلاحات التاريخية بحق. فمن شأنها تعزيز قدرة الصندوق على تمثيل أعضائه وتلبية احتياجاتهم في بيئة عالمية سريعة التغير. و نحن نشهد اليوم خطوة حاسمة على مسار التغيير و ليست آخر المطاف ألننا سنواصل تعزيز حوكمة الصندوق"[2].

الفرع الثالث:أثر إصلاحات 2010 على أنصبة التصويت للبلدان الصاعدة و النامية

كما رأينا في الفرع الأول من هذا المطلب، فإن الهدف من خلال إصلاحات 2010 لنظام الحصص و الحوكمة داخل الصندوق هو تحسين وضعية الدول الصاعدة و النامية داخل الصندوق، و هذا من خلال استفادتها من تحويل أنصبة التصويت داخل الصندوق.

و من خلال إجراء مقارنة لنسب التصويت داخل الصندوق (دول مجموعة التعاون الاقتصادي، الصين، روسيا، الهند،البرازيل، و بقية الدول الأخرى)، و الموضحة في كل من: الشكل:(02-11) الذي يمثل نسب التصويت قبل إصلاحات سنة 2010، و الشكل: (02-12) الذي يمثل نسب التصويت بعد الإصلاحات، فإنه يتضح للوهلة الأولى بقاء الولايات

[1] IMF, **Acceptances of the Proposed Amendment of the Articles of Agreement on Reform of the Executive Board and Consents to 2010 Quota Increase**, page consultée le 12 /04/ 2016.: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/consents.htm#a2

[2] صندوق النقد الدولي، **بدء سريان الإصلاحات التاريخية في حصص الصندوق ونظام حوكمته**،بيان صحفي رقم 16/25، نشر بتاريخ 27 جانفي 2016.تاريخ زيارة الصفحة:2016/04/11 : https://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2016/pr1625a.pdf

المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر نسبة للتصويت بـ16.61%، و بالتالي لم يغير من توزيع أنصبة التصويت من هيكل التصويت في الصندوق، فيما يتضح كذلك بقاء أكثر من 150 دولة و هي الدول النامية في أسفل الترتيب من حيث نسب التصويت، بل نجد أن هذه النسب قد انخفضت، حيث كانت قبل سريان الإصلاحات ما يقارب 26.08% أما بعد دخول الإصلاحات حيز التنفيذ فقد انخفضت الى 23.8% .

خلافا لذلك نجد أن الدول الصاعدة و المتمثلة في كل من (الصين و البرازيل و روسيا و الهند) قد تمكنت من دخول مجموعة العشرة التي تحوز على أكبر نسب التصويت داخل الصندوق، خصوصا بالنسبة لدولة الصين، التي أصبحت ثالث أكبر عضو من حيث التصويت داخل الصندوق بـ 6.12% بعد كل من الولايات المتحدة و اليابان.

لكن بالرغم من ذلك فهذه النسب لا تعكس حقيقة تطور الاقتصاد العالمي، خصوصا بالنسبة للصين التي تخطت الولايات المتحد الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي المقاس وفق أسعار الصرف المحسوبة بطريقة تعادل القوة الشرائية، فبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2015 أزيد من 17 تريليون دولار أي ما يقارب 18.6 بالمائة من الاقتصاد العالمي مقابل 16 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم:(02-11) توزيع نسب الأصوات داخل الصندوق
قبل إصلاحات سنة 2010

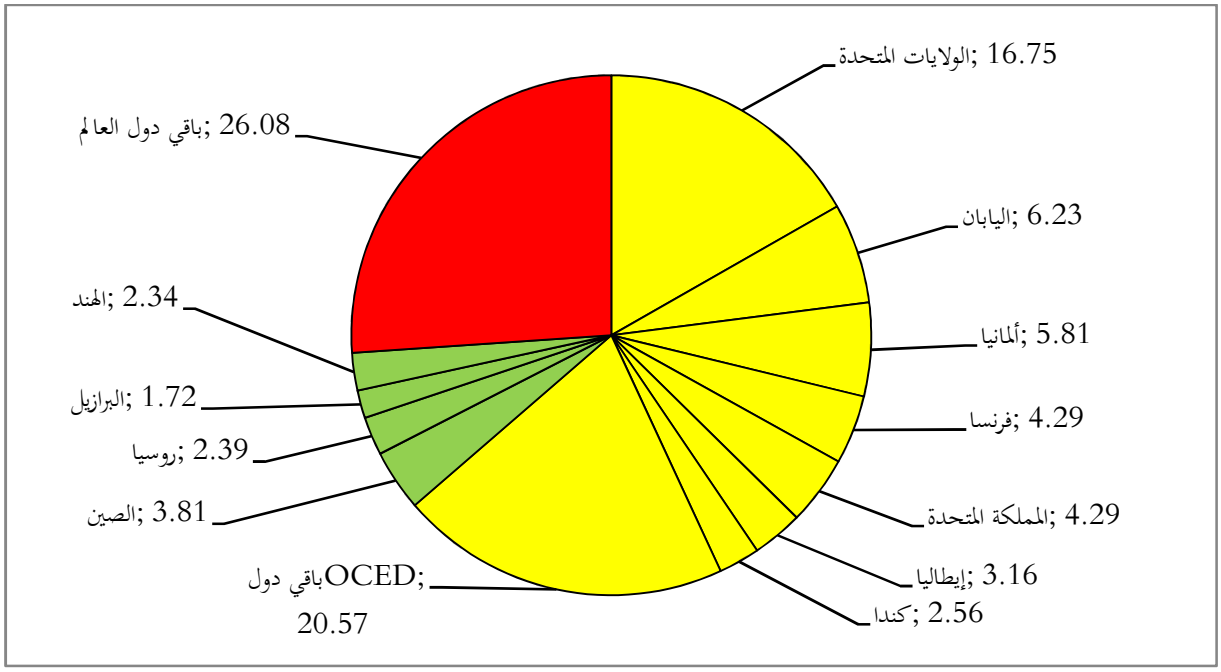

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات صندوق النقد الدولي:

International Monetary Fund (IMF), IMF members' quotas and voting power, and IMF board of governors. http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx , page **consultée le 22 mars 2014**.

الشكل رقم:(02-12) توزيع نسب الأصوات داخل الصندوق
بعد نفاذ إصلاحات سنة 2010

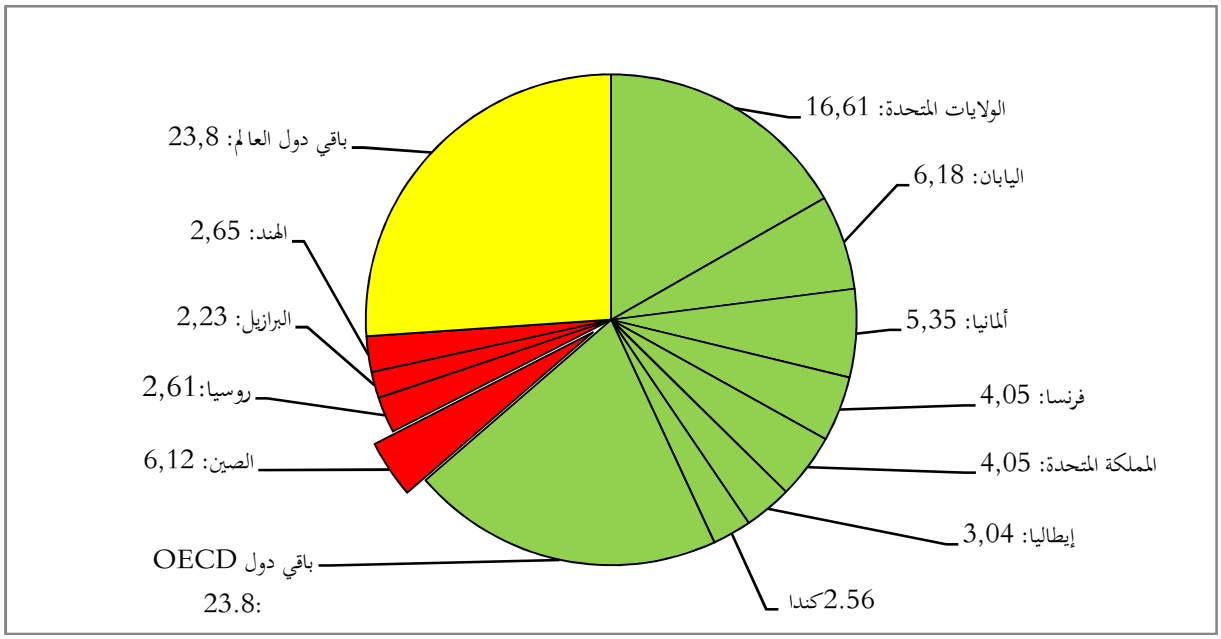

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات صندوق النقد الدولي: **Ibid** , page consultée le 13 mai 2016..

و نفس الأمر بالنسبة لمجموعة من الدول الصاعدة الممثلة أقل من قيمتها الحقيقية في الصندوق مقارنة بتطور اقتصاداتها عالميا، و الجدول رقم:(02-21) يوضح هذا الأمر:

الجدول رقم(02-21) الدول الأقل تمثيلا في هيكل التصويت داخل الصندوق
مقارنة مع تطور حجمها الاقتصادي عالميا

الدول	نسب التصويت الحالية داخل صندوق النقد الدولي %	نسب الناتج المحلي بطريقة تعادل القوة الشرائية %
الصين	6.12	17.70
الهند	2.65	7.27
أندنوسيا	0.96	2.59
البرازيل	2.23	2.91
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	0.74	1.25
نيجيريا	0.52	1
روسيا الإتحادية	2.61	3
تركيا	0.96	1.45
الأرجنتين	0.45	0.89
الإمارات العربية المتحدة	0.49	0.59
الجزائر	0.42	0.53

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات صندوق النقد الدولي التالية:

Source :Ibid, AND FMI,Data, **Gross domestic product based on purchasing-power-parity (PPP) valuation of country GDP2015** ,

بينما نجد أن مجموعة دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي و عددها 34 تحوز وحدها فقط على أكثر من 65% من الأصوات داخل الصندوق و هذا بالرغم من أنها لا تتجاوز ما نسبته 45% من الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي).

الجدول رقم(02-22) الدول الأكثر تمثيلا في هيكل التصويت داخل الصندوق
مقارنة مع تطور حجمها الاقتصادي عالميا

الدول	نسب التصويت الحالية داخل صندوق النقد الدولي %	نسب الناتج المحلي بطريقة تعادل القوة الشرائية %
مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي (34 دولة)	65.64	44.85

Source :Ibid

إضافة إلى أن الصين تحوز على نسبة سكانية هائلة تخولها أن تحتل مكانة أكبر داخل الصندوق من الذي حصلت عليه بعد الإصلاحات، فتعداد سكان الصين يقدر بـ 4.3 أضعاف سكان الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذلك تبقى الولايات المتحدة لديها أكثر من 2.6 مرة حصة التصويت ما للصين في الصندوق.

الفرع الرابع:تقييم صيغة الحصص الحالية داخل صندوق النقد الدولي

عرفت صيغة الحصص تطورات عديدة قبل أن تصل إلى الصيغة الوحيدة الحالية بعدما كانت سابقا عبارة عن متوسط خمس حصص، حيث تم الاتفاق على الصيغة الحالية المبينة أدناه منذ سنة 2008 جاءت تزامنا و المراجعة الثالثة عشر للحصص داخل الصندوق ، و التي كانت نتاجا لتوصيات اجتماعات الخريف لصندوق النقد الدولي المنعقدة بسنغافورة في سبتمبر 2006، و التي كانت من أهم توصياتها القيام بإصلاحات في نظام الحصص و الحوكمة، و من ضمن هذه الإصلاحات الدعوة إلى ضرورة إعادة مراجعة صيغة الحصص داخل الصندوق تماشيا و تطور الاقتصاد العالمي، الصندوق .

حيث تشكل المعادلة الحالية كما يـلي: [1]

$$CQS = (0,5 * Y + 0,3 * O + 0,15 * V + 0,05 * R)^k$$

CQS= الحصة المحسوبة ؛

Y= الناتج المحلي الإجمالي (محسوب باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي لثلاث سنوات، القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن 60%) و على أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (40%) ؛

[1] **FMI**, Reform of IMF Quotas and Voice: Responding to Changes in the Global Economy, page consultée le 15/12/2015 http://www.imf.org/external/np/exr/ib/2008/040108.htm

O= يشير إلى متغير درجة الانفتاح و هو عبارة عن المجموع السنوي للمدفوعات و المحصلات الجارية (السلع، الخدمات، المدلخيل و التحويلات) لفترة خمس سنوات ؛

V=يشير إلى مدى التغير الاقتصادي و هو عبارة عن التغير في المحصلات الجارية و في رؤوس الأموال (مقاسا ب انحراف معياري واحد عند ثلاثة سنوات لمتوسط ثلاثة عشرة سنة) ؛

R=تمثل حجم الاحتياطات الرسمية، و هي عبارة عن متوسط الاحتياطات الرسمية لأثني عشرة شهرا (عملات أجنبية، موجودات بوحدة حقوق السحب الخاصة، وضعية الاحتياطي بالصندوق النقد الدولي، و الذهب النقدي) ؛

K= معامل تقليص يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة.

حيث شهدت الصيغة المشار إليها أعلاه للعديد من المناقشات من أجل الوصول إلى صيغة أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في الصندوق، حيث كانت من أهم توصيات إصلاحات الحصص و نظام الحوكمة لسنة 2010 مواصلة العمل من أجل استكمال مراجعة شاملة لهذه الصيغة بحلول عام 2013 ، كما عرفت سنة 2012 أربعة (04) اجتماعات رسمية و اجتماعين (02) غير رسميين من طرف المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بخصوص مراجعة صيغة الحصص[1]، بهدف الوصول إلى استكمال مراجعة شاملة لهذه الصيغة بحلول عام 2013، تطبيقا لديباجة الإصلاحات المتعلقة بنظام الحصص و الحوكمة لسنة 2010، حيث ترتب على هذه المناقشات العديد من الآراء المستفيضة و المتباينة.

اعتمادا على ما تقدم، و استنادا إلى توصيات الاجتماعات الرسمية للمجلس التنفيذي المذكورة سلفا، و خصوصا ذلك الاجتماع الرسمي الثاني المنعقد في جويلية 2012 [2]، سوف نتطرق لكل متغير على حدا، من خلال محاولتنا إبراز نقاط الخلاف و التوافق بين المديرين التنفيذيين بشأن أهمية كل متغير و دوره داخل الصيغة المذكورة أعلاه و المحددة لحصص الأعضاء داخل صندوق النقد الدولي في الآتي :

أولا–متغير الناتج المحلي الإجمالي

خلصت آخر المناقشات بخصوص كيفية حساب الحصص على أن متغير الناتج المحلي الإجمالي هو أهم متغير يستخدم في حساب حصة الدولة، كما أن هناك اتفاقا على الاستمرار في إعطاءه أكبر الأوزان في عمليات حساب الإجمالي المرجح، و احتدم النقاش حول إمكانية تعديل الأوزان المعطاة لمزيج الناتج بسعر السوق و كذلك الناتج المحلي الإجمالي للدولة باستخدام مدخل تعادل القوة الشرائية.

[1]IMF, **Report of the Executive Board to the Board of Governors on the Outcome of the Quota Formula Review**, Policy Paper,January 30, 2013, page consultée le 15/04/2015 https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/013013.pdf

[2]FMI, **Quota Formula Review—Additional Considerations**, , Policy Paper,January 30, 2013, page consultée le 16/04/2015 http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/090412.pdf

حيث ترى العديد من الدول الأعضاء على ضرورة منح وزن أعلى للناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية في صيغة حساب الحصص، على أساس أن هذا المقياس من المتغيرات واسعة الاستخدام في الوقت الحالي، كما تتمثل الميزة الأساسية في استخدام مقياس الناتج على أساس تعادل القوة الشرائية أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة حصص الدول الناشئة و النامية بما في ذلك الدول منخفضة الدخل، بهدف صعودها نسبيا في جدول نسب التصويت داخل التصويت، و كمثال على ذلك نجد أن الصين مثلا احتلت المرتبة الأولى عالميا سنة 2015 بنسبة تقدر بـ 17.082% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي المحسوب بطريقة تعادل القوة الشرائية ، فيما نجد الولايات المتحدة الأمريكية تأتي ثانية بنسبة 15.80% .

و الشكلين رقم:(02-13) و (02-14) أدناه يوضحان مدى استفادة بعض الدول من حيث صعودها في الترتيب بعد اعتماد طريقة تعادل القوى الشرائية مقارنة بطريقة القائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق:

الشكل رقم:02-13 ترتيب الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة أسعار الصرف السائدة في السوق لسنة 2015

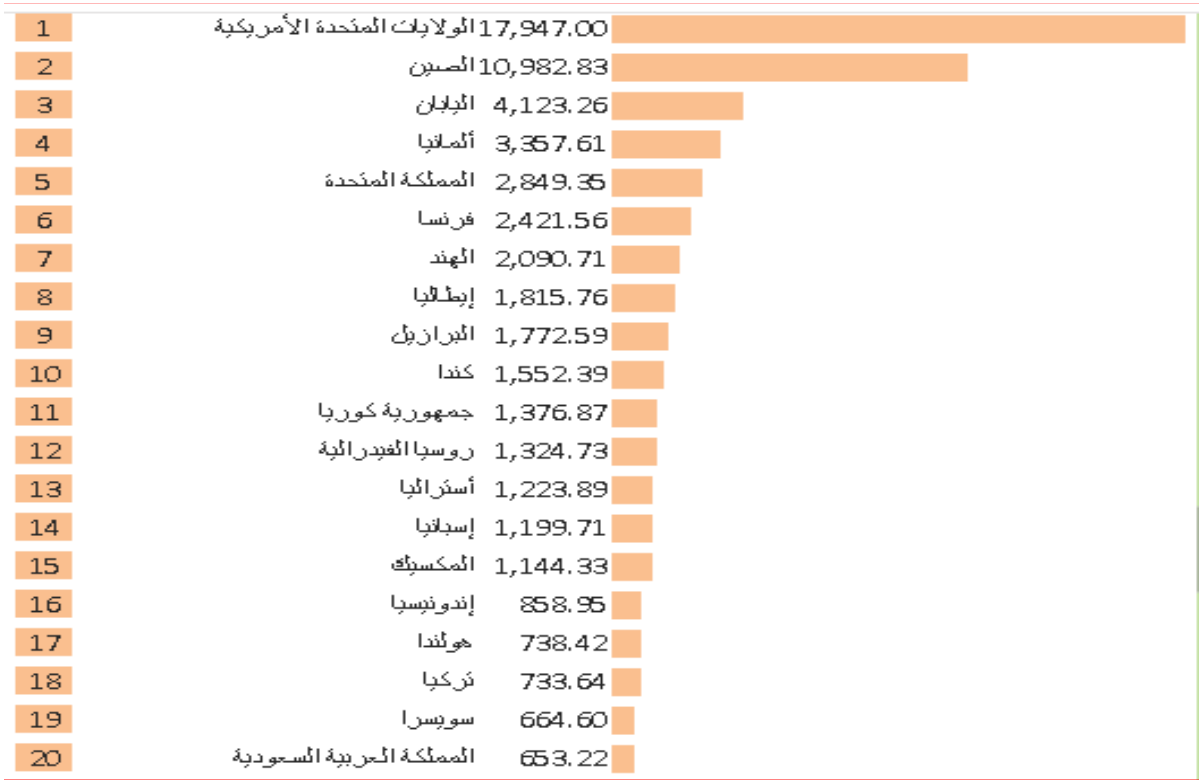

Source : IMF World Economic Outlook (WEO), April 2016

بعد المقارنة بين الشكلين المبينين أعلاه، يتبين لنا دخول كل من (أندنوسيا و روسيا الفيدرالية) إلى مجموعة العشرة الأكبر من حيث الإنتاج المحلي الإجمالي، مع دخول كل من (إيران و تايلندا إلى مجموعة العشرين)، إضافة إلى تقدم الهند لتحل إلى المركز الثالث ، و تقدم كل من البرازيل و المكسيك من حيث الترتيب ، حيث أن اعتماد حسبا الناتج المحلي الإجمالي بطريقة تعادل القوة الشرائية من شأنه أن يساهم في تعديل أنصبة الحصص للدول الصاعدة أو الناشئة داخل الصندوق، و هو ما سينعكس نسبيا لا محال على أنصبة التصويت.

الشكل رقم: (02–14) ترتيب الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة تعادل القوة الشرائية لسنة 2015

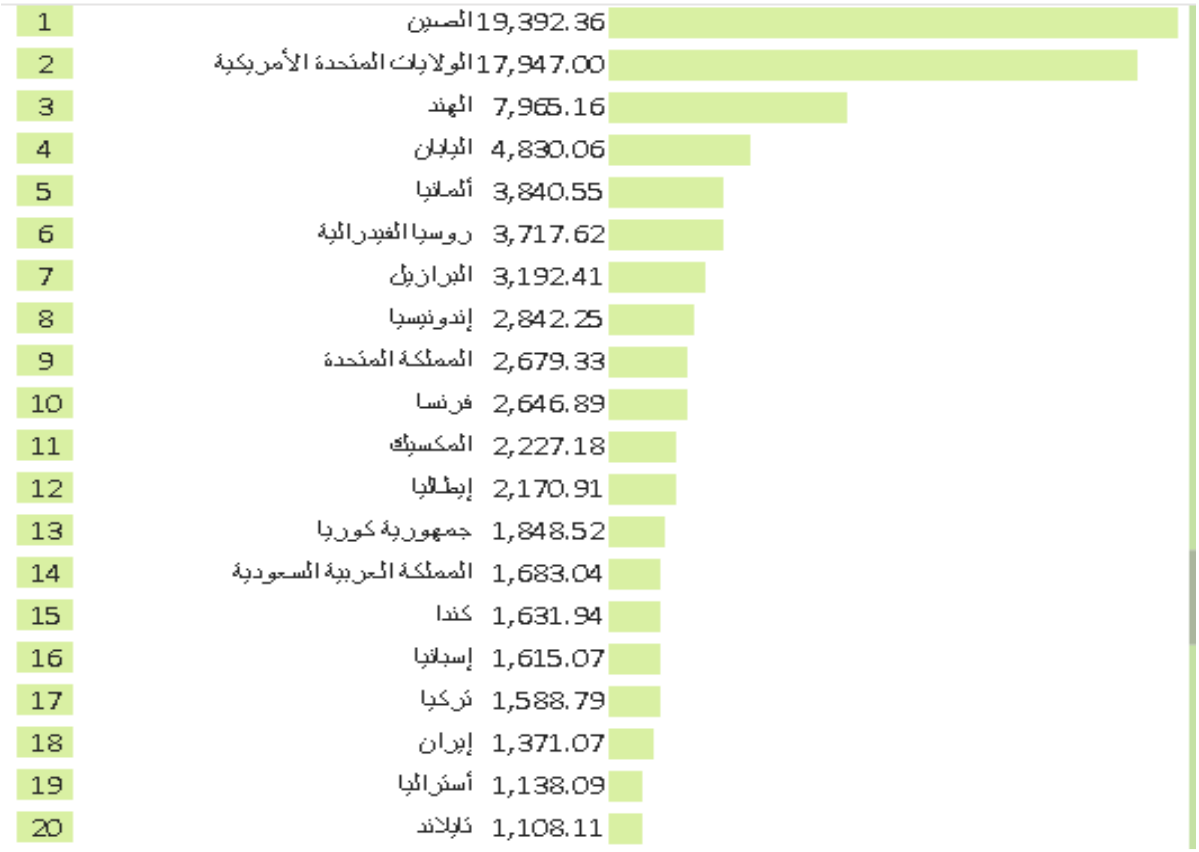

Source :Ibid,

ثانيا–متغير درجة الانفتاح

يوجد اختلاف في وجهات النظر حول الوزن الذي يجب أن يعطى لهذا المتغير، و الذي يفترض أنه يعكس درجة اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، فمن ناحية توجد وجهة نظر ترى أن هناك مشكلات في عملية قياس هذا المتغير على نحو دقيق، بصفة خاصة فيما يتعلق بمفهوم الانفتاح و أسلوب قياسه.

كما نجد أن هناك مقترح بأن يتم وضع حد أقصى على نسبة انفتاح الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما ترى وجهة نظر ثالثة ضرورة وضع وزن أكبر لدرجة الانفتاح الدولة المالي على الخارج مقارنة بانفتاحها التجاري.

ثالثا–متغير التغير الاقتصادي للدولة

هناك تأييدا كبيرا لمقترح إلغاء هذا المتغير من الصيغة المعتمدة من طرف الصندوق، حيث يهدف هذا المتغير إلى تحديد احتمالات لجوء الدولة إلى الصندوق بهدف الحصول على المساعدة من موارده المالية، غير أنه ليس هناك ما يدل على وجود علاقة وثيقة بين درجة التقلب في النشاط الاقتصادي للدولة و اللجوء إلى الصندوق للحصول على الموارد المالية له، إلا أن المشكلة الأساسية في إلغاء هذا المتغير تكمن في أنه في غير صالح الدول النامية بما في ذلك الدول النفطية التي تتسم اقتصاداتها بدرجة أكبر من التقلب من الدول الأخرى.

رابعا–متغير الاحتياطات الدولية

من المفترض أن تتيح الاحتياطات الدولية مؤشرا على القوة المالية لأي عضو داخل الصندوق، و من ثم القدرة على الإسهام في تمويل صندوق النقد الدولي.لكن في الفترة التي تلت إصلاحات سنة 2008 تعدد و اختلفت الآراء فيما يخص أهمية هذا المتغير، حيث واصل العديد من المديرين التنفيذيين في تأكيدهم على دور الاحتياطيات المالية الدولية كمؤشر ذات صلة بالقوة المالية للأعضاء و القدرة على المساهمة في تمويل الصندوق.

مع ذلك، خالف آخرون هذه النظرة حيث أقروا بأن أهمية هذا المؤشر قد انخفضت بمرور الوقت، و مرد ذلك إلى المخاوف من الآثار و التشوهات المحتملة المرتبطة بتراكم الاحتياطي الزائد ، على أساس أن استمراره من شأنه تشجيع الدول الأعضاء على تراكم هذه الاحتياطيات و السعي إلى الاحتفاظ بقدر أكبر منها.

جاءت الدراسة التي أعدها قسم الإحصاءات بصندوق النقد الدولي، و التي بحثوا من خلالها عن العلاقة الموجودة بين متغير الاحتياطات و دورها أو انعكاسها على تمويل الصندوق من خلال الاتفاقات الثنائية أو الاتفاقات الجديدة للاقتراض الصندوق مثلما يوضحه الشكل رقم:(02-15) أدناه، حيث يبين الشكل إلى عدم الوضوح الجيد لعلاقة احتياطات كل دولة و علاقتها بمساهمتها المالية داخل الصندوق.

بينما ذهب تيار آخر إلى إمكانية إدخال سقف لهذه الاحتياطات، و لكن هذا يعتبر تحديا نظرا لعدم وجود معايير واضحة للاحتياطي الزائد ، و في الأخير كان الإجماع على الإبقاء على متغير الاحتياطات في الصيغة مع الوزن صغير نسبيا.

الشكل رقم:02-15 علاقة الاحتياطات المالية الدولية بمساهمات الأعضاء في تمويل الصندوق

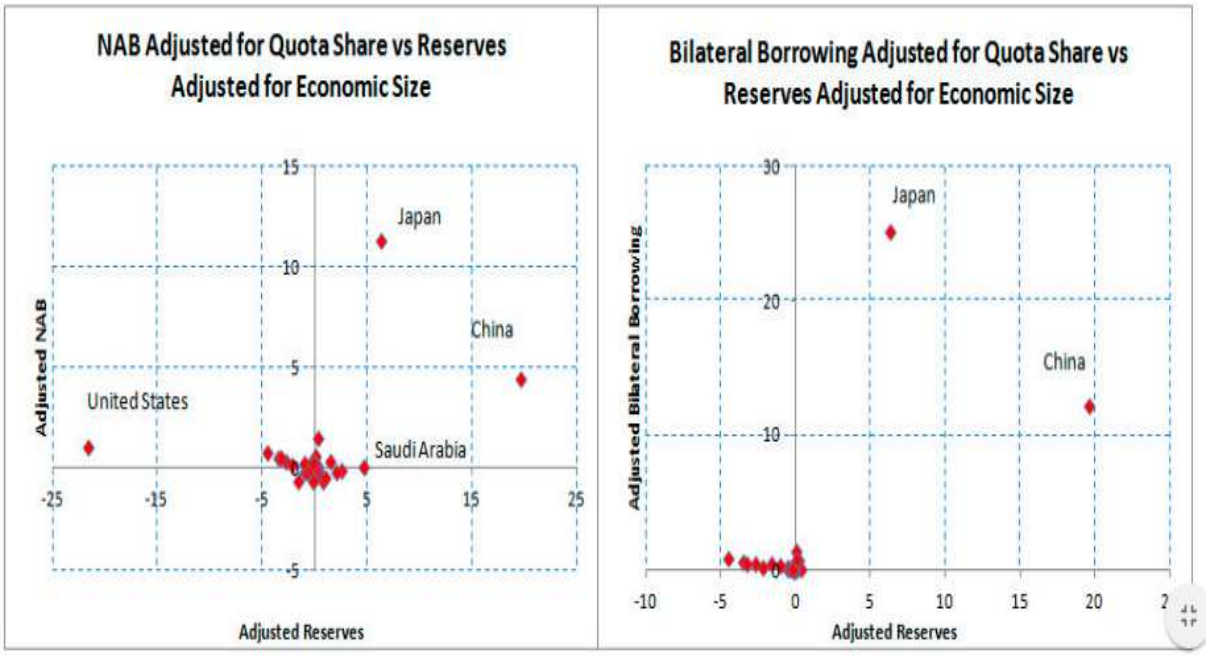

Source :Finance Depatement (IMF, **Quota Formula Review—Initial Considerations**, February 10, 2012,page:28. Page consultée le 15/04/2015 http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/021012.pdf .

بينما ذهب تيار آخر إلى إمكانية إدخال سقف لهذه الاحتياطات، و لكن هذا يعتبر تحديا نظرا لعدم وجود معايير واضحة لاحتياطي الزائد ، و في الأخير كان الإجماع على الإبقاء على متغير الاحتياطات في الصيغة مع الوزن صغير نسبيا.

هناك على الجانب الآخر مطالبات أن يتم الاستمرار في تطبيق معامل الضغط، و الذي يستخدم لتقليل تأثير حجم الدول الكبيرة على الحصص الموزعة على الدول الأعضاء التي لا تتسم اقتصاداتها بكبر الحجم، و إن كان هناك من يطالب بضرورة زيادة النسبة المئوية لعنصر الضغط، و ذلك لتقليل الانحياز في عمليات تخصيص الحصص وفقا للحجم، للمساعدة على زيادة مساهمات و أصوات الدول الصغيرة و الناشئة في العالم.

على أي حال، و أيا كانت المعايير التي سوف يتم الاتفاق عليها بصورة نهائية فإن تمثيل الدول النامية و الأصوات التي تملكها لا يتناسب أبدا مع أعدادها و لا مع الاحتياجات الحقيقية لها لأغراض المساندة المالية من جانب صندوق النقد الدولي، و أن هناك حاجة ملحة لتعديل نظام الحصص و التصويت بحيث لا يتحيز إلى الحجم أو المساهمة في الناتج الإجمالي العالمي، لأن ذلك يعطي قوة لمن هو ليس في حاجة إليها من الناحية الحقيقية، كما أنه في الوقت ذاته يخصص لها من الموارد المالية، في صورة حقوق السحب الخاصة، ما هي ليست في حاجة ماسة أو ملحة إليها.

كما نشير إلى أن الصندوق يعتمد في تحديد قيم الحصص للدول الأعضاء في الصندوق، من خلال خبرائه استعمال الأساليب الكمية و القياسية، و التي لا تعكس الواقع الاقتصادي أو حتى الاجتماعي ، فهي مضللة و ممنهجة لخدمة التوجهات الليبرالية من خلال حمية نفوذ الدول العظمى.

مع التأكيد في الأخير على ضرورة الأخذ بمتغيرات أخرى في المراجعات القادمة، و التي من شأنها إعطاء أكثر عدلا و مساواة بين البلدان الأعضاء داخل الصندوق، و من بين هذه المتغيرات، نجد متغير السكان ، الذي لو يضاف إلى الصيغة الحالية مع تعديل في وزن مزيج الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لتعادل القوة الشرائية، سيشكلان طفرة كبيرة في أنصبة التصويت داخل الصندوق لدول مثل الصين و الهند، و عديد من الدول النامية أو الناشئة.

و بالتالي خدمة مصالح هذه الدول من ناحية، و يساعد هذه الدول على مواجهة احتياجاتها المالية، و أن تشارك بصورة أكثر فاعلية في صناعة سياسات الاستقرار على المستوى الدولي بما يسمح بتوجيه النظام إلى خدمتها إلى الحد الذي يتماشى مع احتياجاتها باعتبارها ما زالت في طور التقدم.

المطلب الثالث: الإصلاحات الضرورية لتثمين الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي

لقد كرست مختلف الأزمات المالية مثلما رأينا سلفا ، انهيار العديد من هياكل الاقتصاديات الوطنية ، حيث كان صندوق النقد الدولي من أوائل المشاركين في هذا التصاعد، و هذا كنتيجة للبرامج التي يمليها بشروطه الرأسمالية الهادفة إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة دون مراعاة شعوب الدول النامية.

و كنتيجة للانتقادات و المآخذات التي طالت الصندوق مثلما رأينا ذلك سابق، إضافة إلى فشله في إيجاد الحلول لمختلف الأزمات المتتابعة، خصوصا بعد كل من الأزمة الآسيوية، و الأزمة المالية الأخيرة، أصبح الأمر يستوجب القيام بإصلاحات جذرية و حقيقية تمس جميع هياكل و أدوات صندوق النقد الدولي، و ذلك بهدف تحقيق المساواة بين جميع الأعضاء، و إعطاء أكثر شفافية لإدارة هذه المؤسسة المالية الدولية، الأمر الذي ربما سيدفع بالنظام المالي العالمي إلى الاستقرار.

و سوف نبرز فيما يلي أهم السيناريوهات أو التصورات المحتملة و الضرورية، و التي ينبغي على صندوق النقد الدولي القيام بها من أجل تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي و تحسين كفاءة آدائه:

الفرع الأول:العضوية و التصويت:

أولا)العضوية

إن النظام الحالي للصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء و هذا ما لخصه أحد الباحثين بقوله: "إن الغائب الكبير على "نظام بريتون وودز" هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء في الصندوق، فإصلاح هذه المؤسسة يستدعى إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة (خلافا لمسجلها الأمني). و المنظمة العالمية للتجارة في طريقة اتخاذ قراراتها(توافق الآراء).

و الغريب أن الدول التي تزعم بأنها حامية للديمقراطية و راعية لحقوق الإنسان هي التي تجسد الديكتاتورية المؤسساتية و الاستبداد داخل المنظمات الدولية، فقد حان الوقت للالتزام بالديمقراطية داخل المنظمات العالمية لتكوين البديل الأكفاء للوصاية والهيمنة.[1]

و لهذا يستوجب على الصندوق تقليص عدد المقاعد في مجلس المديرين التنفيذيين من خلال دمج المقاعد الأوروبية مع بعضها البعض، و كجزء من هذا الإصلاح لا بد من تخصيص مقاعد أكثر الدول الأفريقية و دول أمريكا الجنوبية و جنوب قارة آسيا داجل المجلس التنفيذي، و هذا من أجل لتعزيز صوتها داخل صندوق النقد الدولي.

كما لا يجب ان نهمل مسألة اختيار مدير عام الصندوق و أهميتها لإصلاح المؤسسة الدولية، و هذا بضرورة اعتماد معايير الشفافية و الكفاءة، بصرف النظر عن جنسية المرشح.

ثانيا)التصويت

إن توزيع القوة التصويتية داخل صندوق النقد الدولي على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو ليس له ما يبرره ، فمن جهة نجد بأن حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان المالي والتجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة.

كما أن توزيع القوة التصويتية كان دائما لصالح مجموعة الدولة الرأسمالية المتقدمة، فبعد أن كانت نسبة 28% من لأصوات موزعة على 24 دولة نامية في سنة 1953، نجد اليوم بأن 23% من الأَصوات تتقاسمها 151 دولة نامية.

فالأمر يستدعى تصحيح الإختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية و البلدان الرأسمالية المتقدمة لكسر هيمنة هذه الأخيرة في مجال اتخاذ القرارات الحاسمة في المجال المالي و النقدي الدولي، و كذا إعادة التوازن في توزيع الأَصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد و هيمنة الولايات المتحدة، فالنظام الحالي لاتخاذ القرارات داخل صندوق النقد الدولي

[1] علاوي محمد لحسن،مرجع سبق ذكره،ض:75

يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح بين 70% إلى 85% وفقا لأهمية القرارات، مما يعني أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها التصويتية عن 16% تشكل عائقا كبيرا في أي مشروع قرار حاسم لا توافق عليه.

فصندوق النقد الدولي ليس شركة مساهمة ترتبط فيها مكانة الشريك بمقدار حصته، و العلاقة فيها علاقة بين شركاء غير متساوين في كثير من الأحيان، فالأمر هنا يختلف عندما يتعلق الأمر بمؤسسة دولية تساهم قراراتها وبرامجها في التأثير على التطور الاقتصادي في جميع البلدان التي لابد أن تعكس العلاقات بينها عنصر السيادة و المساواة.

و تتمثل الاقتراحات الأخرى لإصلاح الصندوق مؤسسيا توجيه مجلسه التنفيذي للتركيز على القضايا الإستراتيجية بدلا من القضايا التكتيكية، و أن تتم مساعدة الدول التي تعاني من حدوث عجز لديها بغض النظر عن السياسات الاقتصادية التي تتبعها، لأن ذلك يدخل في صميم الشئون الداخلية لكل دولة، كما أن اللائحة الأساسية التي وافقت الدول بموجبها على الانضمام للصندوق لا تنص على ذلك إطلاقا[1]!

الفرع الثاني: الحصص والمهام

أولا)- الحصص:

لا تزال حصص البلدان الأعضاء لا تعكس قوتهم الاقتصادية، و الأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الاقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالنتائج القومي، و حجم التجارة الدولية...الخ، و يفترض أن حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطوره الداخلي، و يقدر المكاسب التي حققها عن طريق تنامي علاقاته الاقتصادية الدولية بما تعكسه من حركة سلع و خدمات ورؤوس أموال و أيدي عاملة.[2]

فبالرغم من أن الحصص الحالية للأعضاء قد حددت على أساس مجموعة من المؤشرات الهامة، إلا أنها تبقى غير كافية، و ذلك لاعتماد المؤشرات القديمة و ليس الجديدة التي تعكس المستوى الحالي لتطور البلد العضو، كما أن بعض هذه المؤشرات قد تخفي المكانة الحقيقية للبلد.

و لا بد من الانتقال من المراجعة الدورية للحصص التي تزيد مدتها عن أربع سنوات إلى مراجعة بواقع كل سنتين و ذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية الجارية و متابعة انعكاساتها على الناتج القومي، و على حركة السلع و الخدمات، و على حركة رؤوس الأموال بالنسبة لكل دولة و أخذها بعين الاعتبار في زيادة حصتها.

---

[1] محمد حسن يوسف، **صندوق النقد الدولي و سيناريوهات الإصلاح**، موقع صيد الفوائد، تاريخ زيارة الصفحة:2015/12/25
https://saaid.net/Doat/hasn/152.htm

[2] المرجع نفسه، ص:77

ثانيا)–المهام

لا بد من إعادة النظر في مهام الصندوق لتنقيتها من مظاهر التحيز الإيديولوجي و أشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، ينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، و نظام أسعار الصرف، و تنظيم السيولة، و تخليص حركية الائتمان من و المشروطية الأيديولوجية و الانتقائية.

الفرع الثالث: العمل على إصلاح النظام النقدي الدولي

عكست الأزمة المالية الأخيرة و آثارها في جميع أنحاء العالم نقاط الضعف الكامنة التي أضحى يتميز بها النظام النقدي الدولي بمكوناته المختلفة، حيث برزت إلى العلن أهم نقطة أعاقت تدهور النظام النقدي الدولي، و هي عملة الاحتياطي الدولية، و هذا نتيجة لعجز الدولار الأمريكي رغم قوته التاريخية من تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي نتيجة لمشاكل الاقتصاد الأمريكي. مما أدى بالعديد من الدول خصوصا روسيا و الصين إلى ضرورة إنشاء عملة دولية بديلة للدولار الأمريكي.

و على الرغم من أن فكرة عملة احتياطي دولية قد مر على اقتراحها زمن بعيد و بالضبط عند مؤتمر "بريتون وودز" عندما اقترح كينز عملة احتياطي دولية موحدة، لكن للأسف لم تلق الإجماع العام في تلك الفترة من قبل الحاضرين، إلى غاية سنة 1969 أين قام صندوق النقد الدولي بإنشاء وحدة حقوق السحب الخاصة محاولا بذلك أن ينقد ما يمكن إنقاذه من نظام "بريتون وودز"، و التي بدورها لم يتم تحديد دورها، إضافة إلى القيود المفروضة عليها عند تخصيصها للأعضاء و حتى عند نطاق استخدامها المحدود.

أولا):وحدة حقوق السحب الخاصة

تستمر الولايات المتحدة و مجرتها في جعل صحة الاقتصاد العالمي حبيسة أداءاتها الخاصة بها، بينما كان إصدار وسائل الدفع الدولية قد صار تابعا كليا للعجز التجاري الأمريكي، و عليه فإن الضرورة ملحة في ظل التحديات الحالية و المستقبلية التي تواجه نظام النقد الدولي، للإصلاح الجدي الذي يتم في إطاره تطوير وحدة السحب الخاصة على مستوى النواحي التالية:

أ)- تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطي في النظام النقدي الدولي

يجب إعادة الاعتبار لوحده حقوق السحب الخاصة في مجال الاحتياطات الدولية يقلل من الطلب على العملات الرئيسية على المستوى الدولي لغرض الاحتياطي ضمن النظام النقدي الدولي، فتقل تبعا لذلك المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار صرفها و التي تتعرض لها معظم الدول التي تستخدمها كاحتياطي فتنخفض حدة التبعية النقدية.

ب)– تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية

أضحت المنافسة بين العملات الرئيسية في العالم من أجل توسيع مجالها في النظام النقدي الدولي لمواجهة السيطرة المتواصلة للدولار الأمريكي أحد سمات النظام النقدي العالمي في الفترة الحالية، و بالخصوص بعد دخول "اليوان الصيني" كعملة احتياط ضمن سلة حقوق السحب الخاصة.

و أمام هذه الوضعية من المنافسة باتت من الضرورة بما كان، الارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة عالمية ليست مرتبطة بالعملات الرئيسية في السوق النقدية الدولية، و لكن تجسيد هذا المقترح متعلق بإنشاء عملة دولية يتطلب إجراء الإصلاحات الضرورية في البنية المؤسسة و التنظيمية لصندوق النقد الدولي و المؤسسات المتكاملة معه في النظام النقدي الحالي.

اعتمادا على ما تم ذكره أعلاه، سوف نبرز في ما يلي أهم النقاط المطلوب تطبيقها من طرف صندوق النقد الدولي من أجل تعزيز دور حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط و ذات كفاءة في نظام نقدي دولي أكثر استقرارا[1]:

- ✓ العمل على إقامة نظام تسوية بين حقوق السحب الخاصة و العملات الأخرى، و ذلك من اجل قبولها على نطاق واسع كوسيلة دفع ضمن اتفاقيات التجارة الخارجية؛
- ✓ العمل على تعزيز استخدام حقوق السحب الخاصة في التجارة الدولية هذا بتسعير السلع الأساسية، و في عمليات الاستثمار و محاسبة الشركات؛
- ✓ إنشاء أصول مالية مقومة بحقوق السحب الخاصة من أجل زيادة جاذبيتها؛

ثانيا) نظام أسعار الصرف

لم يؤدي نظام أسعار الصرف المرنة إلى تحقيق الاستقرار النقدي، الذي طالما حلم به منظروا الصندوق و توقعه بعض الخبراء في البلدان المتقدمة، و في هذا قال أحد الباحثين، "لقد كانت أسعار الصرف المرنة مجالا أخطأ فيه المشتغلون بمهنة الاقتصاد و أنا منهم"، فقد ازدادت التقلبات في قيمة العملات، الأمر الذي جر وراءه في الفترة الأخيرة ظهور ظاهرة "حرب العملات" بهدف السيطرة على التجارة الدولية، خصوصا ما بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذه التحولات تستدعى مجموعة من التعديلات تنطلق من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة بالانتقال إلى نظام أسعار الصرف المستقرة نسبيا عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة حقوق السحب الخاصة التي تحول إلى عملية دولية بديلة للدولار و العملات المنافسة له[2].

---

[1] Zhou Xiaochuan, **Reforming the international monetary system**, page consultée le 15/12/2015
http://www.cfr.org/china/zhou-xiaochuans-statement-reforming-international-monetary-system/p18916

[2] محمد لحسن علاوي، مرجع سابق، ص: 82-83، بالتصرف.

و نحن نؤكد على ضرورة العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة نسبيا، و ذلك لأنه لا يوجد ما يدل على كفاءة أسعار الصرف العائمة الحالية في جميع الأوضاع و الحالات، و لعلى مسألة اختيار أسعار الصرف هي من: "الموضوعات التي دار حولها حوار طويل الأمد في الدراسات الاقتصادية، و إذا كان لم يتم التوصل على حل لهذه المشكلة فذلك يعني أنه لا يوجد نظام لسعر الصرف هو الأفضل لجميع الظروف.

ثالثا)–تنظيم السيولة الدولية

إن تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوب مع احتياجات البلدان الأعضاء يتطلب أولا رفع كفاءة الصندوق النقدي الدولي في إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نمو التجارة الدولية، و يتماشي مع تطور حجم الأسواق المالية و النقدية الدولية و ذلك عن طريق ربط الزيادة في حصة الدولة لدى الصندوق بتطورها الاقتصادي و تزايد مكاسبها المتحققة في السوق الدولية.

كما أن من مقتضيات السيولة الدولية إتاحة الفرصة للصندوق ليقوم بدور المقرض الأخير للبلدان الأعضاء في الأحوال التي تستدعى ذلك بدون "مشروطية اديولوجية" و سياسة تؤثر على سيادة الدول و حرية اختياراتهما لمشاريعها المجتمعية، و لا يمكن لأي إصلاح للنظام النقدي الدولي أن يتجاهل هذه الوظيفة الأساسية على مساعدة أي من البلدان فيه ظروف و أحوال معينة تماما مثل البنك المركزي الوطني الذي يكون مهيأ لمساعدة نظامه المصرفي، و هذا الدور يتطلب من الحكومات الأعضاء أن تضع جزءا كبيرا من احتياطاتها الدولية في صندوق النقد الدولي[1]

رابعا)– تطوير آليا الائتمان الدولي

إن الخصائص الحالية للائتمان الدولي تعمل بشكل مضطرد على تنمية الأزمات المالية و النقدية على المستويين: القطري، والدولي ومن بين تلك الخصائص التي تستدعى تطويرا نذكر.

- ✓ الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية؛
- ✓ الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان.

أ) الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية

بعد انهيار نظام "بريتون ووزدز" في بداية السبعينات ازداد ضعف الصندوق الدولي في ضبط حركية الائتمان على المستوى الدولي، حيث نشأت أسواق نقدية (مثل سوق الدولارات الأوروبية) غير خاضعة للسياسات النقدية الوطنية، و لا توجد في النظام النقدي الدولي القائم آليات تحكم حركتيها الائتمانية.

[1] المرجع السابق، ص:83، بالتصرف.

و لتلافي هذه الوضعية التي أدت إلى اضطراب كبير في حركة الائتمان على المستوى الدولي يستدعى الأمر توسيع دور الصندوق ليس لمراقبة البنوك المركزية في البلدان المتخلفة الضعيفة، و لكن في ميدان مراقبة شبكة البنوك الدولية لنشاط و المصارف الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي.

ب)– الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان

إن نظام "بريتون وودز" الأصلي و المعدل ساهم في زيادة الانحرافات المجالية و المكانية في استخدام الائتمان، فقد تطورت التوظيفات المضاربية القصيرة المدى بشكل مضطرد على حساب الاستثمارات الإنتاجية المتوسطة و الطويلة المدى، و ازدادت أهمية المجالات الترقية و الكمالية و الثانوية على حساب الميادين الأساسية والأنشطة الضرورية، و استقطبت البلدان المتطورة معظم الاستثمارات التوظيفات في حين كان تصيب البلدان النامية ضعيفا بالمقارنة مع عدد سكانها و حجم تحدياتها، و ثقل المسؤولية التاريخية لمستعمريها.

و انطلاقا مما سبق يستدعى الأمر إعطاء دور جديد للصندوق ليقوم بإحداث التوازن الذي يحقق كفاءة تخصيص الائتمان المتاح على المستوى الدولي باستخدام جملة من الكوابح و المحفزات، التي تقلل من هيمنة رأس المال المالي على أداء السوق النقدية الدولية في ميدان استخدام الائتمان وتخصيصه المجالي و الزماني و الجغرافي.

الفرع الرابع:إعادة النظر في متغيرات صيغة الحصص

بعدما تطرقنا سابقا إلى الانتقادات الموجهة إلى كيفية تحديد حصص الأعضاء و التي وجدنا أنها لا تعكس التطور الذي تشهده عديد الدول، و كمثال على ذلك الوزن النسبي الأكبر المقدم لمتغير الناتج المحلي المحسوب بطريقة السوق مقارنة بطريقة تعادل القوى الشرائية عندما أثبتنا أن اعتماد هذه الطريقة من شأنه أن يساهم في تعديل أنصبة الحصص للدول الصاعدة أو الناشئة داخل الصندوق، و هو ما سينعكس نسبيا لا محال على أنصبة التصويت.

و في هذا الإطار، يتوجب على الصندوق تغيير معايير تحديد حصص المشاركة المالية في تمويل الصندوق على نحو يعكس المتغيرات المالية و الاقتصادية للدول الأعضاء، و يمكن تحقيق ذلك عن طريق إدراج الناتج الإجمالي الداخلي للدول المحسوب بطريقة تعادل القوى لشرائية، فضلاً عن ضرورة إدراج مغير عدد السكان، و مما لاشك فيه أن مثل هذه الخطوة ستنقل قوة الإدارة إلى البلدان الاقتصادية الصاعدة عبر منحها القوة التمثيلية التي تتماشى مع نموها الاقتصادي.

الفرع الخامس: ضرورة زيادة أموال الصندوق

ظهرت الحاجة إلى هذا المطلب أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و نعني بها زيادة الأموال المتاحة تحت تصرف الصندوق و يتوقع أن تقوم الدول ذات الفوائض الكبيرة، و التي لديها احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي، بتمويل هذه الزيادات، و تأتي الصين في مقدمة تلك الدول، و اليابان التي عرضت بالفعل تقديم مساهمة تبلغ 100 مليار دولار.

كما كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن قصور كبير في الدور المنوط بصندوق النقد الدولي في مواجهة تصحيح الإختلالات التي عرفتها اقتصاديات البلدان الأعضاء، فبينما كان صوته عاليا مع كل أزمة تضرب اقتصاد إحدى الدول النامية الأعضاء.

و يضاف إلى ذلك كله الشروط القاسية المفروضة من قبل الصندوق عند تصميم البرامج التي تستهدف علاج اقتصادات تلك الدول، فإننا نكاد لا نجد له دورا يذكر بعد حدوث تلك الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يفرض على صندوق النقد الدولي مراجعة هذا الدور، و لكن على أسس جديدة أكثر عدالة و واقعية، بحيث تتناسب مع الوضع الذي نحن عليه الآن و ليس انعكاسا لمستويات الأربعينات من القرن الماضي.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد تتبع دور صندوق النقد الدولي في بناء النظام العالمي، من خلال الأدوار التي أضحى يقوم بها منذ أزمة المديونية 1982 ، مرورا بتدخلاته في كل من الأزمة الآسيوية 1997 و الأزمة المالية 2007-2008، و ما نتج عنها من انتقادات نتيجة لوفائه للأساليب الرأسمالية الخادمة لمصالح الدول المتقدمة.

و نظرا للتغيرات التي حصلت في الاقتصاد العامي و التي نتج عنها العديد من التغييرات، أفرزت صعود العديد من الدول كالصين و الهند و روسيا و البرازيل و التي أرغمت الصندوق على أن يكافئها على هذه المكانة، بل أضحت تهدد مكانة الصندوق العالمية من خلال إنشائها لتكتلات اقتصادية كبرى مثل "مجموعة دول البريكس" الأمر الذي أضطر بالصندوق أن يقوم بجملة من الإصلاحات مست نظام الحصص و الحوكمة في الفترة الممتدة بين سنوات 2006-2010.

و لم تجسد هذه الإصلاحات إلا بعد خمس سنوات من الموافقة عليها سنة 2010 نظرا للمعارضة التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه الإصلاحات ، و لكن كما رأينا سلفا لم تعكس هذه الإصلاحات التطور الذي شهدته العديد من البلدان الصاعدة مثل الصين، الهند و البرازيل، فمكانة دولة كالصين أكبر بكثير من الدور الذي رسمته تلك الإصلاحات.

اعتمادا على ما تم التوصل اليه من خلال هذا الفصل، و استنادا لتجارب صندوق النقد الدولي مع بلدانه الأعظاء، نستنتج على أنه لكي يصبح أي إصلاح لآليات صندوق النقد الدولي له تأثير على تفعيل و استقرار النظام المالي العالمي، لابد من إصلاح جذري لاتفاقية تأسيس الصندوق بعيدا عن المصالح الذاتية الضيقة لأكبر الدول حصصا خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمــة

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه و التي كنا نود التأكد من أهمية صندوق النقد الدولي و إصلاحاته على تفعيل استقرار المنظومة المالية بأكملها ،حيث ضل التساؤل مطروحا بخصوص دور الصندوق في تحمل كل هذه المخاطر التي تشهدها الأسواق المالية ، و ترتب على ذلك جملة من الإشكالات فيما إذا كان الصندوق مؤها أن يقود قاطرة المؤسسات المالية ببرامجه القاسية و بموارد قليلة جدا لا تخوله دور المنقذ أو الملجأ الأخير للإقراض ، لكن شئنا أم أبينا لا يمكننا في الوقت الحالي إلا ان نناقش إصلاح الصندوق بدلا من التفكير في إيجاد بديل إليه ، إذا ما دام كذلك سوف ننطلق من الإشكالية التي بدأنا منها بحثنا و هي:

ما مدى إمكانية مساهمة تجديد آليات و إصلاح سياسات صندوق النقد الدولي في تفعيل آداء النظام المالي العالمي ؟

حيث استنتجنا من خلال دراستنا أنه للصندوق أهمية كبيرة ضمن النظام المالي العالمي، بالإضافة إلى الثقة التي لازال يتمتع بها أمام غالبية البلدان الأعضاء، و هذا نظرا لدور الولايات المتحدة الأمريكية التي لا زالت تعيق الإصلاحات داخل الصندوق، و منه لازال الصندوق يتدخل في الأزمات و الجدال القائم بشأن نجاحه من عدمه في هذه الأزمات.

فمثلا فقد أثبتنا أن الصندوق قد فشل في الأزمة الآسيوية و كذلك أزمة ديون اليونان، إضافة إلى فشل برامجه التي لا زال يصر عليها، رغم الهالة الإعلامية التي يقوم بها من اجل التسويق لسياساته ذات التوجه الإيديولوجي الرأسمالي.

أولا:اختبار الفرضيات

- ✓ إثبات صحة الفرضية الرئيسية و التي تقر بأن صندوق النقد الدولي يعتبر كلبنة رئيسية في إدارة النظام النقدي الدولي، و بالتالي فإن إصلاحه سيؤثر بشكل ايجابي على تفعيل آداء و استقرار النظام المالي العالمي؛، و هذا كنتيجة للمكانة التي اكتسبها على مدار 70 سنة منذ نشأته، و التي جعلت منه أحد المؤسسات المالية العالمية التي تضم أكبر قدر ممكن من الأعضاء (189 دولة عضو)، أضف إلى ذلك كون أن النظام النقدي الدولي جزء لا يتجزأ عن النظام المالي العالمي كان من بين أهم العناصر التي أدت إلى إنشاء صندوق النقد الدولي.

- ✓ ننفي صحة الفرضية الجزئية الأولى و التي تشير إلى أن برامج صندوق النقد الدولي قد ساهمت في مساعدة اقتصاديات الدول النامية على التعافي من الإختلالات الهيكلية، و عملت على كبح المستويات المرتفعة للمديونية الخارجية ؛، و ما يدل على نفينا لهذه الفرضية دراستنا و تقييمنا للمؤشرات الاقتصادية لسبعة دول أغلبها من دول إفريقيا جنوب الصحراء، و التي كانت جميعها قد استفادت من مبادرات الصندوق لتخفيف المديونية ، لكن لا زالت نسب المديونية بها مرتفعة شأنها ي ذلك بقية المجاميع الكلية الأخرى.

- ننفي صحة الفرضية الجزئية الثانية و التي تفيد بنجاح صندوق النقد الدولي في التخفيف من حدة الأزمات المالية بعد انتشار العولمة المالية سنة 1995 ، و ما يؤكد على نفينا لهذه الفرضية هي المؤشرات الاقتصادية المتدهورة للإقتصاديات المتضررة من الأزمة الآسيوية سنة 1997، خصوصا لكل من أندنوسيا و تايلندا؛ و تعززت لدينا هذه الرؤية بعد دراستنا و تحليلنا لنتائج برنامج المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي و المانحين الآخرين، و هذا من خلال حساباتها الكلية المتدهورة للفترة ما بين 2009 و 2015.

- ننفي صحة الفرضية الجزئية الثالثة و التي أكدت على أنه من شأن إصلاحات الحصص و الحوكمة داخل الصندوق، و التي صادق عليها مجلسه التنفيذي سنة 2010 إعطاء توزيع عادل لأنصبة الحصص و التصويت داخل الصندوق. و ما يؤكد و يعزز نفينا لهذه الفرضية هو وضعية الدول بعد نفاذ سريان تلك الإصلاحات أواخر سنة 2015 من خلال توزيع أنصبة الحصص و التصويت للدول نامية و الصاعدة، حيث لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النسبة الأعلى من حيث التصويت و الحصص و هو ما يكسبها حق الفيتو، و بالتالي مواصلتها التحكم في صناعة القرار داخل الصندوق،

- بالنسبة للفرضية الجزئية الرابعة و الأخيرة فإننا سوف نؤكدها ، و هذا كنتيجة لتصورنا لعملية إصلاح أجهزة القيادة في الصندوق من خلال الانتخاب لجميع الدول، و الأهمية التي قد تعكسها معادلة الحصص بعد إصلاحها نظرا لبروز العديد من الدول في العالم تحتاج أن تكون ممثلة أكثر في الصندوق كدولة الصين التي أفتكت مكانا لعملتها ضمن عمليات الاحتياط المستعملة في حساب وحدة حقوق السحب الخاصة .

ثانيا–نتائج الدراسة

- فشل صندوق النقد الدولي في مجابهة الأزمات المالية ؛
- فشل الصندوق في توقع اغلب الأزمات عن طريق أدوات الإنذار المبكر للأزمات ؛
- لا زال الصندوق وفي لتقاليده من خلال فرضه لسياسات قيسرية تدعى حاليا بالتقشف؛
- عدم استطاعة الصندوق تدعيم جميع البلدان من الناحية المالية فراح يروج للمساعدة الفنية بغية التقليل من الوقو في الأزمات؛
- لا زالت وحدة حقوق السحب الخاصة غير مؤهلة دوليا لأن تأخذ صفة الملية الدولة الأكثر قبولا بين كبار الدول؛

ثالثا– التوصيات

- لابد على الصندوق من تطوير أدوات الإنذار المبكر للأزمات ؛
- إصلاح شرطية الإقراض و تسهيل الحصول على التسهيلات المعمول بها؛
- ضرورة العمل على تطبيق منهج الحوكمة السليمة الذي يتغنى به الصندوق؛
- ضرورة إبعاد الولايات المتحدة عن صناعة القرار داخل الصندوق؛
- العمل على قيادة الإصلاح الجذري للنظام النقدي الدولي من أجل تفعيل آداء النظام المالي العالمي.

رابعا–آفاق الدراسة

بالرغم من العمل المقدم في هذه الدراسة لأن موضوع الدراسة أوسع بكثير فإننا نرى أنه بإمكان تقديم أبحاث أخرى امتدادا لهذه الدراسة، و من أمثلة المشاريع البحثية المقترحة كدراسات مرتبطة بهذا الموضوع نجد مثلا:

- ✓ أهمية إصلاح المؤسسات المالية الدولية للحد من الأزمات المالية ؛
- ✓ فاعلية إصلاح النظام النقدي الدولي على استقرار العملات داخل أسواق الصرف الدولية (الفوركس)؛

قائمة المراجع:

أولا_ باللغة العربية:

ا_الكتب:

1_الموسوي ضياء مجيد،**نظام النقد الدولي"المؤسسة الجزائرية للطباعة**،الجزائر، 1987.

2- بول آ.ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، **الإقتصاد**، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان،2001

3_خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**،دار هومة،الجزائر، 1996

4_دومنيك كارول، **صندوق النقد الدولي**، ترجمة د.مصطفى عدنان، وزارة الثقافة ، دمشق، 1978

5_سالفاتور دومينيك،**الاقتصاد الدولي سلسلة ملخصات شوم**،دار ماكجر و هيل للنشر، 1984

6-سيبول هالود و رونالد ماكدونالد،**النقود و التمويل الدولي**،ترجمة د.محمود حسن حسني،دار المريخ للنشر،السعودية،2007.

7_عوض الله زينب حسين،**الاقتصاد الدولي"،دار المعرفة الجامعية** ،الإسكندرية، 1992

8_قدي عبد المجيد،**صندوق النقد الدولي و مسار التصحيح الهيكلي– حالة الجزائر**، عمل غير منشور، 1996

9_نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي"** ،دار بلقيس بالدار البيضاء ،الجزائر، 2011

ب–البحوث الجامعية:

10-رمضاني محمد، **اثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية الدولية للدول النامية**، رسالة الدكتوراه، جامعةة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2012.

11-سعد حافظ، **نحو بديل لسياسات التثبيت و التكييف (التصحيح الهيكلي)** ، الجمعية العربية للبحوث، القاهرة سنة 1997

12-سماي علي،**مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية–نقود و مالية،جامعة الجزائر،الموسم الجامعي :2007-2008

13_علاوي محمد لحسن،**المؤسسات المالية الدولية**–دروس مقدمة لطلبة سنة أولى ماجستير تخصص مالية دولية،جامعة قاصدي مرباح بورقلة 2012 .

14- فؤاد حمدي بسيسو، **إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي**، دراسة قدمت ضمن المؤتمر العلمي العاشر" الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"،19-20 ديسمبر 2009 بيروت–لبنان.

15-نمديل وحيد، **آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية و المالية الدولية دراسة حالية صندوق النقد الدولي**، قدمت هذه الدراسة بمناسبة استكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي بجامعة سطيف الموسم الجامعي 2014/2013.

ب- التقارير و المجلات:

16_صندوق النقد الدولي: التقرير السنوي لسنة 2013 .

17-صندوق النقد الدولي:التقرير السنوي لسنة 2014

18_صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار العالمي لسنة 2013

19-صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي لسنة 2013

20-صندوق النقد الدولي، مؤشرات الاقتصاد العالمي لسنة 2013

21-صندوق النقد الدولي،مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 2007.

22-صندوق النقد الدولي،مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 2009.

23-صندوق النقد الدولي،مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 2013.

ج-الصحف و البيانات الصحفية:

24- صندوق النقد الدولي، ، بيان صحفي رقم:14/568.

25- صندوق النقد الدولي،بيان صحفي بتاريخ 2015/07/13.

26- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 10/418

27-صندوق النقد الدولي،صحيفة وقائع: http://www.imf.org/ar/about/factsheets

د-مواقع الإنترنت

28- تقرير التنمية البشرية لسنة 2015: http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf

29- خطاب الرئيس الأمريكي"**ريتشارد نيكسون**" و الذي كان مرحلة فاصلة في نظام بريتون وودز و النظام النقدي الدولي : http://money.golij.com/nixon-ends-bretton-woods-international-monetary-system_2189663e7.html

30- محمد حسن يوسف، **صندوق النقد الدولي و سيناريوهات الإصلاح**، موقع صيد الفوائد، https://saaid.net/Doat/hasn/152.htm

31- صندوق النقد الدولي،كلمة السيدة كريستين لاغارد حول إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة في الصندوق، بيان صحفي http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14568a.pdf

32-كتيب التدريب لمعهد التدريب بصندوق النقد الدولي:

http://www.imf.org/external/np/INS/ara/pdf/catalog2015a.pdf

33- الموقع الرسمي لنادي باريس:

http://www.clubdeparis.org/sections/types-traitement/reechelonnement/termes-de-traitements

34-الموقع الرسمي لبيانات مجموعة البنك العالمي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.TDS.DECT.EX.ZS/countries?display=default

35-المعهد المصرفي المصري،**مفاهيم مالية** العدد الثالث

http://www.kantakji.com/media/7682/14200.pdf

36-مكتب التقييم المستقل: http://www.ieo-imf.org/ieo

37-قاعدة بيانات: "أوندا"

https://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter/

38-منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD http://stats.oecd.org:

ب_باللغة الأجنبية :

- **Les overages**:

01-Albert Ondo Ossa, **Economie monétaire internationale**,Edition ESTEM,Paris,1999

02-Marc Raffinot, **Dettes Extérieure et ajustement structurelle**, EDICEF, France

- Organisms et rapports

03-Ann Vourc'h,**l'allégement de la dette au club de paris**: **les évolutions récentes en perspective**, document de travail no. 71, centre de développement de l'OCDE.

04-FMI, **Rapport annuel** du Conseil d'administration pour l'exercice clos le 30 avril 1998.

05-IMF, **World Economic Outlook** (**WEO**), April 2016

06_Jacques Mistral, "l'avenir du système Monétaire international et la question des Monnaies de réserve ",Centre des Etudes économiques , fri - Bruxelles , 2011.

➢ Les recherches universitaires :

07-Brookings Institution, **Reform of Quota and Voting Shares in the International Monetary Fund**:"Nothing" Is Temporarily Preferable to an Inadequate "Something", 4 February 2008

08-Commission économique pour l'Afrique, **Réforme de l'architecteur financière internationale et incidences sur l'Afrique**, travaux de recherche de la CEA sue les politiques No1

09-Pull Hilbers et Methew T.jones, **Et si…? Finance et Développement** , December 2004

10–Université Montesquieu bordeaux IV, **le FMI et la crise financière internationale depuis les années Quatre vingt** « ,En vue de L'obtention du diplôme de DEA économie du développement , Année Universitaire 2003-2004.

➢ Sites des internets:

11-Arnaud DIEMER ,**Le Système Monétaire International**, Formation Continue,MCF IUFM d'AUVERGNE :
http://www.oeconomia.net/private/cours/smi.pdf

12-banque-france, **principles caractéristiques des relations de l'uem avec le fmi**:
https://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Eurosysteme_et_international/Questions_monetaires_internationales/principales-caracteristiques-relations-fmi-uem.pdf

13-Comité pour l'abolition des dettes illégitimes:
http://www.cadtm.org/Chronique-d-une-tragedie-grecque
14- EU_IMF assistance to euro_area countries:on early assessment, bruegel blueprint series,p,109:
http://www.bruegel.org/publications/publication-detail/publication/779-eu-imf-assistance-to-euro-area-countries-an-early-assessment/
15-Financements concessionnels du FMI dans le cadre de la FASR :
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/esaff.htm
16-FMI, **Facilité pour la réduction de la pauvreté et pour la croissance** ,fiche téquenique, octobre 2007:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/prgff.htm
17-Fonds monétaire internationale, **Guide des comités**, **groupes et clubs** :
https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/groupsf.htm
18-Fonds monétaire internationale, **la réforme des quotes-parts et de la représentation au FMI**:réponse à l'évolution de l'économie mondiale, Etudes thématiques:
https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2007/fra/041307f.pdf
19-Fonds monétaire internationale, **Accords permanents d'emprunt du FMI** , fiche technique:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/gabnabf.htm
20- Fonds monétaire internationale, fiche technique, le FMI et l'Europe:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/europef.htm

21-Financements concessionnels du FMI dans le cadre de la FASR, sur page internet :
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/esaff.htm
22-Finance Depatement (IMF, **Quota Formula Review—Initial Considerations**, February 10, 2012:
http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/021012.pdf

23-IMF, **Acceptances of the Proposed Amendment of the Articles of Agreement on Reform of the Executive Board and Consents to 2010 Quota Increase**:
http://www.imf.org/external/np/sec/misc/consents.htm#a2

24-IMF, **Quota Formula Review—Additional Considerations**, Policy Paper, January 2013 :
http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/090412.pdf

25-IMF, IMF members' quotas and voting power, and IMF board of governors.
http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx

26- IMF, **Report of the Executive Board to the Board of Governors on the Outcome of the Quota Formula Review**, Policy Paper,January 30, 2013 :
https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/013013.pdf

27-le monde:
http://www.lemonde.fr/economie/live/2015/07/15/crise-grecque-suivez-les-evenement-de-la-journee-en-direct_4683919_3234.html?highlight=175226750

28-Parlement Du Canada ,**l'intervention du fmi en asie**: **une institution à réformer ou une force stabilisatrice**? :
http://www.parl.gc.ca/Content/SEN/Committee/361/fore/rep/rep08dec98partie3-f.htm

29- Zhou Xiaochuan, **Reforming the international monetary system**:
http://www.cfr.org/china/zhou-xiaochuans-statement-reforming-international-monetary-system/p18916

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
الملاحق	IX
قائمة الرموز و المختصرات	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: تنظيم العلاقات النقدية ضمن الإطار المؤسساتي	01
المبحث الأول: آليات الصندوق و اهتماماته	02
المطلب الأول:لمحة تاريخية عن نشأة صندوق النقد الدولي	02
الفرع الأول:أهم المقترحات المقدمة في مؤتمر بروتن وودز	02
الفرع الثاني:أهداف صندوق النقد الدولي الأصلية	04
الفرع الثالث:تطور أهدف و مهام صندوق النقد الدولي	04
المطلب الثاني: بنية صندوق النقد الدولي	05
الفرع الأول:أجهزة الصندوق	05
الفرع الثاني: نظام الحوكمة داخل الصندوق	07
الفرع الثالث :حصص عضوية الصندوق	09
الفرع الرابع:مجالات اختصاصات الصندوق	12
المطلب الثالث:الموارد المالية لصندوق النقد الدولي	14
الفرع الأول:حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي	14
الفرع الثاني:اشتراكات الدول الأعضاء	15
الفرع الثالث:ترتيبات الاقتراض	15
الفرع الرابع:حيازات الذهب	17
الفرع الخامس:الفوائد و الرسوم	18
المبحث الثاني:الأدوات المستعملة من طرف صندوق النقد الدولي في علاقاته مع بلدانه الأعضاء	18
المطلب الأول:رقابة صندوق النقد الدولي	18
الفرع الأول:الرقابة الثنائية	18

الفرع الثاني:الرقابة متعددة الأطراف	19
المطلب الثاني: تقديم القروض (التسهيلات التمويلية)	19
الفرع الأول:شرطية برامج الصندوق	20
الفرع الثاني:أنواع التسهيلات التمويلية داخل الصندوق	21
المطلب الثالث:المساعدات الفنية	24
الفرع الأول:مجالات المساعدة الفنية المقدمة من طرف الصندوق	24
الفرع الثاني:الهياكل و البرامج المستخدمة في تقديم المساعدة الفنية	25
المبحث الثالث: تحليل علاقة صندوق النقد الدولي مع الدول و المؤسسات	26
المطلب الأول:علاقة الصندوق بالدول النامية	26
الفرع الأول: المظاهر السلبية لأداء الصندوق تجاه الدول النامية	28
الفرع الثاني:مسؤوليات الدول النامية تجاه برامج الصندوق	29
المطلب الثاني:علاقة الصندوق بالبلدان المتقدمة	29
الفرع الأول:علاقة الصندوق بالولايات المتحدة الأمريكية	30
الفرع الثاني:علاقة الصندوق بالدول الأوروبية	30
المطلب الثالث:علاقة الصندوق بالمؤسسات الأخرى	33
الفرع الأول:علاقة الصندوق بالبنك الدولي	33
الفرع الثاني:علاقة الصندوق مع مجموعة العشرين	34
الفرع الثالث:علاقة الصتدوق و مجلس الاستقرار المالي	34
الفرع الرابع:علاقة الصندوق بالمنظمة العالمية للتجارة	35
الفرع الخامس:علاقة الصندوق بشراكة دوقيل	37
المبحث الرابع:الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة	37
المطلب الأول:إشكاليات و أهداف الدراسات السابقة	37
المطلب الثاني:أوجه التشابه و الاختلاف	42
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني: تقييم بوادر إصلاح صندوق النقد الدولي	45
المبحث الأول:تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الإختلالات الاقتصادية في الدول النامية	46
المطلب الأول :دور صندوق النقد الدولي في معالجة أزمات المديونية بعد سنة 1982	46
الفرع الأول :دور الصندوق كمفاوض (وسيط) في إدارته لأزمة المديونية	47
أولا : إعادة تسيير الديون العمومية	47
ثانيا :إعادة تسيير الديون الخاصة	53
الفرع الثاني:تدخلات الصندوق المباشرة في إدارة أزمات المديونية	57

أولا:التسهيلات التمويلية خلال أزمة المديونية	57
ثانيا:مبادرة تخفيف الدين لصالح الدول الفقيرة الأكثر مديونية	59
المطلب الثاني:الأدوات و السياسات المنتهجة من طرف الصندوق في معالجة اختلالات الدول النامية	62
الفرع الأول : برامج التثبيت و التعديل الهيكلي	62
أولا:الإجراءات المتعلقة بالطلب	62
ثانيا:الإجراءات المتعلقة بالعرض	63
ثالثا:الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجي	63
الفرع الثاني:برامج (أنظمة) الإنذار المبكر	64
الفرع الثالث:اختبارات القدرة (الإجهاد)	65
المطلب الثالث:تقييم نتائج برامج صندوق النقد الدولي في الدول النامية	67
الفرع الأول :أسلوب أو نموذج البرمجة المالية	67
الفرع الثاني:بناء نماذج الإصلاح الاقتصادي للصندوق	68
الفرع الثالث:تقييم برامج الصندوق في معالجة اختلالات الدول النامية	70
أولا: الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرامج الصندوق على الدول النامية	71
ثانيا: نتائج برامج صندوق النقد الدولي في التخفيف من المديونية	74
المبحث الثاني:تقييم أداء الصندوق في معالجة الإختلالات الناتجة عن الأزمات المالية	76
المطلب الأول: بروز ظاهرة العولمة المالية في هندسة النظام المالي العالمي	76
الفرع الأول: تنامي ظاهرة العولمة المالية	76
الفرع الثاني:المنافع المحتملة للعولمة المالية من منظور استهداف التكامل المالي	77
الفرع الثالث:نصائح الصندوق للهيئات المحلية لتفادي مخاطر العولمة المالية	78
المطلب الثاني:أهمية صندوق النقد الدولي في النظام المالي العالمي	79
الفرع الأول:دور صندوق النقد الدولي في تحديد أسعار الصرف	79
أولا: نظام الربط الجامد أو التعويم الحر	80
ثانيا: نظام سعر الصرف الحر	80
ثالثا: نظام سعر الصرف الوسيط	81
الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي و عملة الاحتياطي الدولي	82
أولا: تطور حساب قيمة حقوق السحب الخاصة و كيفية حسابها	83
ثانيا:دخول "اليوان الصيني" سلة العملات المشكلة لحقوق السحب الخاصة	84
الفرع الثالث:دور صندوق النقد الدولي في ضوء تدفقات رؤوس الأموال الدولية	84
الفرع الرابع:دور صندوق النقد الدولي كملجأ أخير للإقراض أثناء الأزمات	85
أولا:أهداف صندوق النقد الدولي من خلال هذا الإقراض	85
ثانيا: شرطية قروض صندوق النقد الدولي و عقبات الاستفادة منها	86

الفرع الخامس:دور صندوق النقد الدولي في بناء نظام مالي عالمي أكثر صلابة	86
المطلب الثالث:الأدوات و الآليات المستحدثة من طرف الصندوق لمواجهة الأزمات المالية	87
الفرع الأول:إقامة جدار ناري لمجابهة الأزمات المالية	87
أولا: مضاعفة موارد صندوق النقد الدولي	88
ثانيا: مراجعة برامج متابعة الأزمات	89
الفرع الثاني:جهود صندوق النقد الدولي بخصوص إصلاح الإقراض	89
أولا: استحداث قنوات تمويلية جديدة	89
ثانيا: إصلاح شروط الإقراض من الصندوق	90
ثالثا: التركيز على الحماية الاجتماعية	90
الفرع الثالث:تعزيز مشورة الصندوق بشأن السياسات	90
الفرع الرابع:مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة	91
المطلب الرابع:تقييم تدخلات صندوق النقد الدولي في الأزمات المالية بعد سنة 1995	92
الفرع الأول:صندوق النقد الدولي و الأزمة الأسيوية 1997	92
أولا: محاور برنامج صندوق النقد الدولي في حل الأزمة الآسيوية	92
ثانيا: تقييم تجربة الصندوق مع تايلندا	94
ثالثا: تقييم تجربة الصندوق مع كوريا الجنوبية	95
رابعا: تقييم تجربة الصندوق مع أندنوسيا	96
خامسا: الدروس المستفادة من تدخلات الصندوق في التصدي للأزمة الآسيوية	98
الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي و أزمة الديون اليونانية	98
أولا: محتوى برنامج الصندوق لليونان و شروط تطبيقه	98
ثانيا: تقييم مؤشرات و وضعية اليونان الإقتصادية بعد تدخل الصندوق	100
ثالثا: الدروس المستفادة من تدخلات الصندوق في التصدي للأزمة الديون اليونانية	101
المبحث الثالث: تقييم آليات حوكمة و تفعيل أداء الصندوق من أجل استقرار النظام المالي العالمي	103
المطلب الأول: المآخذ و الانتقادات الموجهة تجاه سياسات الصندوق	103
الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية عقبة في وجه إصلاحات الصندوق	103
الفرع الثاني: تهرب الصندوق من تحمل مسؤولياته	103
الفرع الثالث:فشل أنظمة الإنذار المبكر و توقع الأزمات	104
الفرع الرابع: شرطية التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف الصندوق	104
الفرع الخامس:طريقة اختيار مدير عام الصندوق	105
الفرع السادس:قاعدة الأغلبية في اتخاذ قرارات الصندوق	106
المطلب الثاني:تقيم إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة داخل الصندوق	108
الفرع الأول:أهم نتائج إصلاحات الحصص و الحوكمة لسنة 2010	108

أولا: أنصبة الحصص و الأصوات	108
ثانيا: نظام الحوكمة داخل الصندوق	109
الفرع الثاني:دخول إصلاحات 2010 لنظام الحصص و حوكمة حيز التنفيذ	110
الفرع الثالث:أثر إصلاحات 2010 على أنصبة التصويت للبلدان الصاعدة و النامية	110
الفرع الرابع:تقييم صيغة الحصص الحالية داخل صندوق النقد الدولي	113
أولا: متغير الناتج المحلي الإجمالي	114
ثانيا: متغير درجة الانفتاح	116
ثالثا: متغير التغير الاقتصادي للدولة	117
رابعا: متغير الاحتياطات الدولية	117
المطلب الثالث:الإصلاحات الضرورية لتثمين الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي	119
الفرع الأول:العضوية و التصويت	120
أولا:العضوية	120
ثانيا: التصويت	120
الفرع الثاني: الحصص والمهام	121
أولا: الحصص	121
ثانيا:المهام	122
الفرع الثالث: العمل على إصلاح النظام النقدي الدولي	122
أولا:وحدة حقوق السحب الخاصة	122
أ- تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطي في النظام النقدي الدولي	122
ب- تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية	123
ثانيا: أنظمة أسعار الصرف	123
ثالثا: تنظيم السيولة الدولية	124
رابعا: تطوير آليا الائتمان الدولي	124
أ: الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية	124
ب: الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان	125
الفرع الرابـــع:إعادة النظر في متغيرات صيغة الحصص	125
الفرع الخامس: ضرورة زيادة أموال الصندوق	126
خلاصة الفصل الثاني	127
الخاتمة	128
قائمة المراجع	132
الفهرس	138
الملاحق	143

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي اعتبارا من 05 أوت 2013.

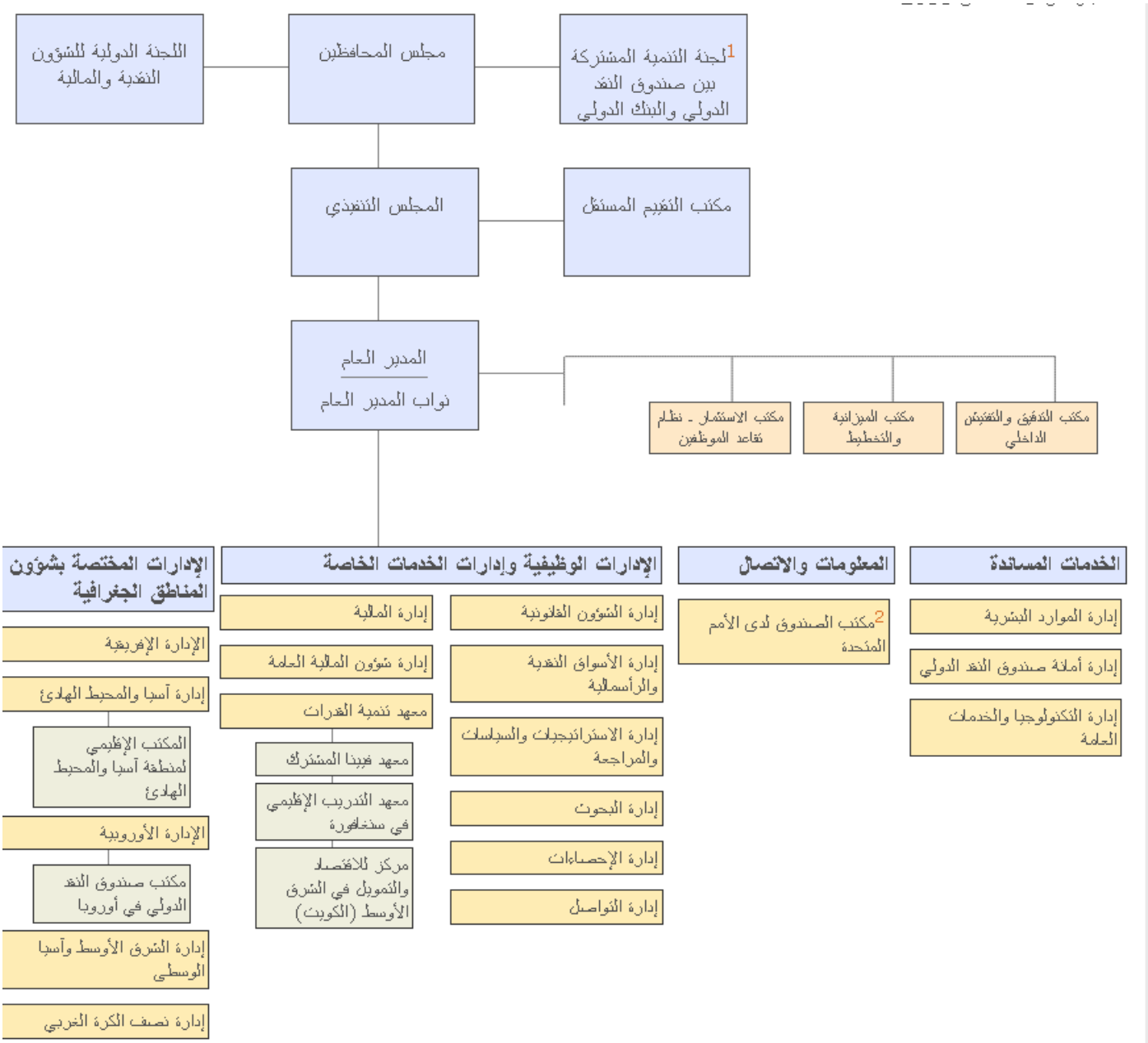

[1] تعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية

[2] تابع لمكتب المدير العام

أدوات التقييم الموحدة الجديدة

أعد صندوق النقد الدولي أربع أدوات موحدة للتقييم والرقابة بالتشاور مع أصحاب المصلحة. وستساعد هذه الأدوات على إقامة توجه مفاهيمي وتحليلي أقوى في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق بشأن قضايا المالية العامة وتحسين تتبع النتائج. وهي:

- أداة معلومات المالية العامة لإدارة الإيرادات (*RA-FIT*) تجمع معلومات عن الضرائب والجمارك وتقوم بتحليلها للمساعدة في إعداد مؤشرات أساسية لتقييم أداء الإيرادات في البلدان الأعضاء في الصندوق. وأعد أول تقرير عن المعلومات المقدمة من ٨٥ بلدا في إبريل ٢٠١٤.

- برنامج تحليل فجوة إدارة الإيرادات (*RA-GAP*) يقوم بتقدير حجم الفجوة بين الإيرادات الحالية والإيرادات المحتمل تجميعها. واستكملت تقديرات تفصيلية للفجوة في أربعة بلدان خلال السنة المالية ٢٠١٤ وستجري في ثمانية بلدان في السنة المالية ٢٠١٥.

- أداة التقييم التشخيصي لإدارة الإيرادات الضريبية (*TADAT*) توفر إطارا للتقييمات الموحدة لأداء الإدارة الضريبية، التي من شأنها أن تساعد على تحسين تحديد الأولويات وترتيب الإصلاحات. وتعد هذه الأداة سلعة عامة دولية مصممة ومنظمة في إطار تعاون وثيق مع الشركاء الدوليين. واستكملت تجارب أولية للأداة في زامبيا والنرويج ومن المقرر تنفيذ أدوات تجريبية إضافية في السنة المالية ٢٠١٥. ويبدأ أمانة هذه الأداة، التي يقع مقرها في صندوق النقد الدولي ويدعمها صندوق استئماني ممول من المانحين، عملياتها في مطلع عام ٢٠١٤.

- تقييم شفافية المالية العامة تحل محل نموذج بيانات المالية العامة ضمن تقارير مراعاة المعايير والمواثيق. ويوفر تركيزا أقوى على تحديد وإدارة مخاطر المالية العامة ويسمح بإدماج بشكل أفضل مع قضايا شفافية الموارد الطبيعية.

الملحق رقم (03) توصيات مجموعة العشرين المرتبطة بصندوق النقد الدولي

القمة	أهم الخطوات	الوصف
بيتسبرغ سبتمبر 2009	**أطر السياسة والاقتصاد الكلي**	تبادل كل أعضاء مجموعة العشرين المعلومات – فيما بينهم ومع الصندوق – حول خطط السياسة والأداء المتوقع على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، على أن يتولى الصندوق بحث الانعكاسات العالمية.
تورنتو يونيو 2010	**تقييم سياسات الأعضاء**	أجرى الصندوق تقييماً لمدى اتساق سياسات أعضاء مجموعة العشرين مع أهداف النمو وأعد نموذج محاكاة لسيناريو "تجاوز التوقعات" يساهم فيه العمل الجماعي في تحقيق نتائج أفضل للجميع وإعادة التوازن العالمي.
سول نوفمبر 2010	**عملية التقييم المتبادل المعززة المصحوبة بتوجيهات إرشادية**	اتفق قادة مجموعة العشرين على قياس التقدم نحو أهداف الإطار المعتمد، عن طريق التوجيهات الإرشادية لتحديد الاختلالات وتقييمها. وتم تكليف الصندوق بإجراء تقييم لأوضاع البلدان الأعضاء التي رُصدت فيها اختلالات كبيرة.
	التزامات السياسة	حدد كل عضو في مجموعة العشرين إجراءات السياسة التي يعتزم اتخاذها للمساهمة في تحقيق أهداف النمو المشتركة.
كان نوفمبر 2011	**خطة عمل كان للنمو والوظائف**	أكد قادة مجموعة العشرين أهمية التنفيذ العاجل للتدابير التي أعلنها قادة منطقة اليورو قبل قمة مجموعة العشرين. وأيد قادة المجموعة إجراءات السياسة الرامية إلى تصحيح الاختلالات على المدى المتوسط وضمان التقدم نحو نمو قوي ومتوازن وقابل للاستمرار. وأعلن القادة التزامهم بالعمل بمزيد من الإصرار على معالجة القضايا الاجتماعية، مثل البطالة وشبكات الأمان الاجتماعي. كذلك أعلنت المجموعة التزامها باتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق نظام نقدي دولي أكثر استقرارا وصلابة. وبالنسبة للبلدان السبعة التي رُصدت فيها اختلالات كبيرة، تضمنت تقارير الاستمرارية التي أعدها خبراء الصندوق تحليلا لطبيعة هذه الاختلالات وأسبابها الجذرية والعوائق التي تحول دون تعديلها.
لوس كابوس يونيو 2012	**خطة عمل لوس كابوس للنمو والوظائف**	أعلن قادة مجموعة العشرين التزامهم باعتماد سياسات لتقوية الطلب، ودعم النمو العالمي، واستعادة الثقة، ومعالجة المخاطر قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، وزيادة الفرص الوظيفية. واتفق قادة مجموعة العشرين على دعم إطار تقييم المسؤولية بغية تقييم التقدم نحو الهدف المشترك المتمثل في نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، كما أجروا أول تقييم في ظل هذا الإطار.
سانت بيترسبرغ سبتمبر 2013	**خطة عمل سانت بيترسبرغ**	اتفق قادة مجموعة العشرين على خطة عمل لتشجيع النمو العالمي وتوفير الوظائف وتعزيز الاستقرار المالي على أساس تعاوني، وأقروا بالحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بما يعكس الظروف الاقتصادية.
بريزبين نوفمبر 2014	**خطة عمل بريزبين**	التزم قادة مجموعة العشرين باستراتيجيات شاملة للنمو تهدف إلى تحقيق زيادة في إجمالي الناتج المحلي المجمع بأكثر من 2% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمسار النمو الذي يتوقعه السيناريو الأساسي في عدد أكتوبر 2013 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن الصندوق، وذلك بحلول عام 2018.
أنطاليا نوفمبر 2015	**خطة عمل أنطاليا**	استعرض قادة مجموعة العشرين ما تحقق من تقدم في تنفيذ استراتيجيات النمو وأعادوا تأكيد التزامهم بتنفيذ استراتيجيات النمو بالكامل وفي الوقت المقرر. كذلك ركزت خطة العمل على تشجيع الاستثمار وتعزيز احتوائية النمو.

الملحق رقم:04 مبادئ نادي باريس

المبـــادئ	البيـــان
التضامن فيما بين الدائنين	يتطلب من جميع الأعضاء عند إدارة و تسيير ديونها أن تتم في إطار المجموعة الواحدة
الإجماع على القرارات المتخذة	حيث لا يمكن اتخاذ أي قرار داخل النادي عند وجدو عدم موافقة أي من الأعضاء.
تبادل و مشاركة المعلومات فيما بين الأعضاء	تتم مبادلة و مشاركة المعلومات المتعلقة بديون المترتبة على الدول المدينة بدون المساس بمسألة السرية في نشاط النادي،كما يستغل في ذلك مشاركة المعلومات مع المصادر الأخرى كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي.
دراسة الحالات حالة بحالة	حيث يتم مراعاة في هذه الحالة وضعية كل بلد على حدى نضير الخصائص التي تختلف من دولة إلى أخرى.
المشروطية	يلتقي نادي باريس بالدول المدينة إلا في الحالات التالية: *عندما تكون حالة البلد تستدعي ضرورة تخفيف المديونية. *أن يكون البلد المدين قد التزم بتطبيق الإصلاحات من أجل تحسين وضعيته الاقتصادية و المالية. *مطالبة البلد المدين بضرورة إثبات المسار التاريخي الذي يبين مدى تطبيق الإصلاحات ضمن البرامج المبرمة مع صندوق النقد الدولي.
المفاضلة عند معالجة الديون	على البلد الذي امضي اتفاقا مع دائنيه في نادي باريس الالتزام بعدم قبول من دائنيه الآخرين (الغير أعضاء في نادي باريس) بمعالجة ديونه حسب الشروط الأقل ميزة بالنسبة له من تلك الشروط المعتمدة في نادي باريس.